ISSN 0258 - 1094

مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

العدد ٥١

ذو القعدة ١٤١٦هـ ـ ربيع الآخر ١٤١٧ هـ

السنة العشرون

تموز ـ كانون الأول ١٩٩٦

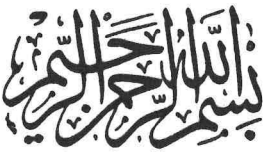
بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة
رئيس المجمع

الأعضاء:

الأستاذ الدكتور محمود السمرة — نائب رئيس المجمع
الأستاذ الدكتور سعيد التل
الأستاذ الدكتور محمود إبراهيم
الأستاذ عبد الرحمن بشناق
الأستاذ الدكتور قنديل شاكر
الأستاذ الدكتور عبد المجيد نصير
الأستاذ الدكتور إحسان عباس
الأستاذ الدكتور عبد اللطيف عربيات
الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري
الأستاذ الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني
الأستاذ الدكتور همام غصيب

الفهرس

رقم الصفحة

أولاً : البحوث ٩

١ ـ كتاب العين وموقف علماء اللغة منه
حتى نهاية القرن الرابع الهجري ..... الدكتور محمد جبار المعيبد ١١

٢ ـ الصفة المشبهة
قراءة جديدة في البنية الشكلية والدلالية
لبعض الأوصاف المشتقة ..... الدكتور فيصل إبراهيم صفا ٦١

٣ ـ مرئيات التخطيط اللغوي
عرض ونقد ..... الدكتور فواز محمد الراشد العبد الحق ١٠٥

٤ ـ الفلاسفة المسلمون وفن الشعر الأرسطي
في دراسات المستشرقين الألمان ..... الدكتور زياد صالح الزعبي ١٤٣

ثانياً : مع الكتب ١٦٥

ـ كتاب سرقات الشعراء (وما عيب عليهم)
تأليف : عبدالله بن المعتز ..... الأستاذ عبد الكريم الحبيب ١٦٧

ثالثاً : تعليقات ومناقشات ٢١١

ـ نقد مشروع « معجم المصطلحات
الكيميائية الموحد » ..... الدكتور مجيد القيسي ٢١٣

رابعاً : أخبار مجمعية ٢٣٧

البحوث

كتاب العين وموقف علماء اللغة منه حتى نهاية القرن الرابع الهجري

الدكتور محمد جبار المعيبد
(جامعة البصرة)

تقديم ...

هذا البحث جزء من بحث أوسع يتناول (الخليل وكتاب العين) ، إذ طالما تساءل الأقدمون والمحدثون : ما مدى العلاقة بين (الخليل) و (كتاب العين) ؟ .. الأقدمون يكادون يجمعون على الشكّ في نسبة هذا الكتاب ، كلّه أو بعضه ، إلى الخليل . لكنهم يختلفون درجات في هذا الشكّ :

فمنهم ، أولاً ، من يرد الكتاب كلّه عن الخليل إجلالاً له .

ومنهم ، ثانياً ، من ينسب فكرة الكتاب وخطّته إليه ، ولكنه ينفي نسبة المادة اللغوية إليه لاضطرابها وما فيها من أوهام أو أخطاء .

أما القسم الثالث من هؤلاء الأقدمين فتعلقوا برواية تقول : إن الخليل كتب باب العين فقط ، وإن باقي الكتاب أكمله الليث أو غيره .

وهناك قسم رابع ، وهم قلّة قليلة ، تنسب الكتاب تأسيساً وحشواً إلى الخليل .

الذين يرفضون نسبة المادة اللغوية في الكتاب إلى الخليل من الأقدمين ـ وأبرزهم أبو منصور الأزهري وأبو بكر الزبيدي ـ بنوا رفضهم على أسس وحجج أطالوا في شرحها وعرضها ، وهي مقنعة في الغالب ، واستندوا إلى الكتاب يستخرجون منه النصوص ويردون عليها .

أما المحدثون ، فالغالبية منهم مالت في دراساتها إلى نسبة الكتاب إلى الخليل ، لكنّ معظم هذه الدراسات ، على كثرتها ، لم تعتمد العين ـ مخطوطاً أو مطبوعاً ـ مصدراً من مصادرها ، وإنما تعتمد الأقدمين وأقوالهم أو المعجمات وما نقلت عن العين .

لذا فإن أيّة دراسة تتناول (الخليل وكتاب العين) لا بد من أن يكون لكتاب العين ـ وقد طبع ـ النصيب الأوفر فيها .

وسيكون هذا المبحث مدخلاً إلى هذه الدراسة ، وسيتناول موقف الأقدمين من هذا الكتاب ، بدءاً بالنضر بن شميل من أصحاب الخليل وانتهاءً بالجوهري آخر علماء القرن الرابع الهجري . يتلوه ، إن شاء الله ، بحث آخر يتناول دراسة مادة الكتاب اللغوية .

من هــو الليـث ؟

على الرغم من الشهرة الواسعة التي حظي بها كتاب (العين) ، وتردد اسم الليث معه ونسبته إليه ، فإن الدارس لا يكاد يعثر على ما يروي ظمأه عن هذا العَلَم الذي ارتبط اسمه برجلٍ كالخليل وكتابٍ كالعين .

تذكر المصادر أنه : الليث بن المظفر بن نصر بن سيّار[1] . ونصر بن سيّار قائدٌ ووالٍ عربيّ على خراسان للأمويين من عام ١٢٠ - ١٣١هـ .

ويبدو أنّ أسرته وعشيرته لم يبارحوا خراسانَ بعد مجيء العباسيين إلى الحكم ، إذ ظلّت لهم مكانة وحُظْوة في هذا الإقليم الذي سكنته قبائل عربية شتّى .

لا نعرف لليث سنةَ ولادةٍ ، كما لم تؤرخْ المصادر لوفاته . ويذهب الدكتور حسين نصّار[2] مذهب من يجعلُ وفاتَه ، ترجيحاً ، في سنة ١٨٠هـ ، وهو تاريخ لا نطمئن إليه ، لأنّ هناك روايةً تشير إلى معاصرته المأمونَ . يقول ابن النديم[3] « جهد به المأمون أن يوليه القضاء فلم يقبل » . ويبدو أنّ اتصاله بالمأمون كان في أثناء وجود الأخير في خراسان وحربه مع الأمين .

الذي نعرفه عنه اهتمام أبيه ، المظفر بن نصر ، به . فقد لاحظ تأثير اللغة الفارسية على لغة ابنه العربية « فسيّره إلى البادية فمكث فيها قريباً من عشر سنين أو أكثر ، ففيها تأدّب ثم رجع »[4] .

---

(١) معجم الأدباء ١٧/٥٠ ، وقد يرد في بعض المصادر اختصاراً باسم : الليث بن نصر بن سيّار .

(٢) المعجم العربي ١/٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٣) الفهرست ٤٩ ، وفيه (فلم يفعل) ، وهو تحريف .

(٤) معجم الأدباء ١٧/٥٠ - ٥١ .

وصفه أحد معاصريه ، وهو عالم خراسان إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهويه المروزي ، بأنه « رجل صالح »[1] . كما وصفه ابن النديم بأنه « من الفقهاء والزهّاد »[2] . أمّا ابن المعتز[3] فقال عنه : « من أكتب الناس في زمانه ، وكان بارع الأدب بصيراً بالنحو والشعر والغريب ، وكان يكتب للبرامكة ، ويطير معهم في دولتهم بجناحين ، وكانوا به معجبين » .

وكان إلى جانب علمه وأدبه ذا معرفة بالنجوم وتعبير الرؤيا . ومن خلال هذه المعرفة اتّصل بعليّ بن عيسى بن ماهان والي خراسان للرشيد[4] .

مات الليث وترك ولداً يقال له رافع . يبدو فضله من خلال اتصال إسحاق بن راهويه المروزي به وروايته عنه[5] ، كما ذكر الطبري[6] أنه كان أحد الثائرين على العباسيين في سمرقند .

الخليل والليث

من خلال ما تقدّم ، يتّضح لنا أنّ الليث كان خراسانياً ولادةً وسكناً ، ويتخذ من مروَ ـ قاعدةِ خراسانَ ـ مدينةً لسكناه . وعلى الرغم من عدم وجود إشارة إلى رحلته إلى العراق في المصادر التي ترجمت له ، فإن الليث ، في كلام له في العين[7] ، أشار إلى وجوده في البصرة ، فضلاً عن إشارات أخرى إلى ذهابه إلى الحجّ[8] .

(١) تهذيب اللغة ٢٨/١ .
(٢) الفهرست ٤٩ .
(٣) طبقات الشعراء ٩٧ .
(٤) معجم الأدباء ٤٩/١٧ .
(٥) المصدر السابق .
(٦) تاريخه ٣١٩/٨ (حوادث سنة ١٩٠ وما بعدها) .
(٧) ١٨٣/٣ ، وعنه في تهذيب اللغة ٤٢٢/٤ .
(٨) العين ١٨٣/٣ ومعجم الأدباء ١٧/ ٥٢ .

وقبل أن نتوغل في الحديث عن علاقة الرجلين ، لا بد لنا أن نسأل : لماذا ؟ لماذا نشأت هذه العلاقة بين رجل عالِم عَلَم بين رجال عصره ، له أصحاب وتلاميذ كالخليل ، وآخر ليست له شهرة الخليل ولا عِلْمه كالليث ؟ تفصل بينهما مسافات شاسعة بحساب تلك الأيام وحساب أيامنا هذه . هذه العلاقة تدفع بالخليل العالم إلى الارتحال إلى خراسان والبقاء فيها مدة لا بد أن تكون طويلة كي يؤلف كتاباً كالعين ويهديه إلى من رحل إليه .

ما أرجّحه أن اللقاء تمّ بين الرجلين في مكّة في موسم من مواسم الحج[1] ، حيث وجد رجلٌ سَريّ ثَريّ وجيهٌ كالليث ، رجلاً كالخليل في علمه وفضله ممّا جعله يرافقه إلى بلده ، البصرة ، لسماع المزيد من علمه ومعرفته . وتتكرّر اللقاءات بين الرجلين في مكة والبصرة وتتعمق ، وتكون خاتمتها دعوة الليث الخليلَ إلى بلده خراسان .

وقد عبّرت المصادر التي ترجمت للرجلين عن هذا اللقاء بشكل لا يتفق وما عرف عن الخليل من زهد وعِفّةِ نفسٍ . فابن المعتز[2] يقول : « كان الليث من أكتب الناس في زمانه وكان بارع الأدب ، بصيراً بالنحو والشعر والغريب .... فارتحل إليه الخليل بن أحمد ، فلما عاشره (الليث) وجده بحراً فأجزل له وأغناه . وأحبّ الخليل أن يهدي إليه هدية تَليق به ... فجهد نفسه في تصنيف كتاب العين ... فوصله (الليث) بمائة ألف درهم ... » .

الرواية أعلاه تجعل سبب ارتحال الخليل إلى الليث كون الأخير « بصيراً بالنحو والشعر والغريب » وأن الليث لمّا وجد الخليل « بحراً » « أجزل له وأغناه » . ولما أراد الخليل أن يقدّم هدية إلى الليث جزاءَ إكرامِه صنّف له كتاب العين ، وهنا عاود الليث إكرام الخليل « فوصله بمائة ألف درهم » .

---

(١) قال المرزباني : وكان الخليل يحجّ سنة ويغزو سنة إلى أن مات (نور القبس ٥٦) .

(٢) طبقات الشعراء ٩٧ .

الذي يتضح لنا من هذه الرواية أن الخليل لم يستفد علماً من الليث وإنما استفاد مالاً ، وهو خلاف ما عرف عنه من زهد . فقد كتب إليه سليمان بن علي الهاشمي[1] (والي البصرة) - وهي بلده - يستدعيه إلى صحبته ، وبعث إليه بطرف وكسا ومال وفاكهة ، فقبل الفاكهة وصرف ما سوى ذلك وكتب إليه أبياتاً ، منها هذا البيت الأول :

أبلـغ سليمان أني عنه في سعـة

وفي غنى غيـر أني لست ذا مال

أيّاً كانت الأسباب التي دعت الخليل إلى مصاحبة الليث إلى خراسان ، أو الارتحال إليه ، فإنها - بلا شك - لم تكن أسباباً مادية ، إذ لم يكن همّ الخليل الجريَ وراء المال أو الجاه . وها هو صاحبه وتلميذه النضر بن شميل يقول[2] : « أقام الخليل في خصّ من أخصاص البصرة لا يقدر على فلس ، وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال » . ويقول آخر من تلاميذه ، وهو علي بن نصر الجهضمي[3] ، « كان الخليل بن أحمد من أزهد الناس وأعلاهم نفساً وأشدّهم تعففاً ، ولقد كان الملوك يقصدونه ويتعرضون له لينال منهم ولم يكن يفعل . وكان يعيش من بستان له خلفه عليه أبوه بالخريبة » .

وصل الخليل إلى خراسان بصحبة الليث . المصادر كعادتها سكتت عن تسجيل تاريخ وصوله إليها ، فلم تذكر زمن خليفة أو وال من ولاة خراسان . ما أرجحه ، أيضاً ، أن هذا حدث في أواخر أيّام حياة الخليل ، إذ بعد رجوعه إلى البصرة لم تمهله المنية وقتاً كي يتحدّث إلى أصحابه عن فكرة بناء كتاب العين . وهذا يفسّر جهل أصحابه وتلاميذه بهذا الكتاب . وإلاّ فما الذي يدعو الخليـل إلى عدم إطلاع أصحابه

(١) طبقات النحويين للزبيدي ٤٧ .

(٢) أنباه الرواة ١/٣٤٥ .

(٣) مراتب النحويين ٢٩ .

على كتاب له خطورته ككتاب العين ؟ وما الذي يدعو ـ أيضاً ـ أصحاب الخليل إلى إنكار الكتاب وهم عارفون به ومطلعون عليه ؟

ويبدو أن الخليل بقيَ في خراسان أكثر من عام ، كما نستنتج من الرواية التالية التي يرويها عن الليث تلميذه وراوي كتاب العين أحمد[1] بن منصور الزاج ، وهو مروزيّ من خراسان ، وعن الزاج يرويه عليّ بن مهديّ الكسرويّ الأصبهانيّ ، وعنه ابن درستويه . يقول الليث[2] :

كنت أصير إلى الخليل بن أحمد ، فقال لي يوماً : لو أنّ إنساناً قصد وألّف حروفَ : أ ب ت ث على ما أُمثّله لاستوعب في ذلك جميعَ كلام العرب ، وتهيّأ له أصلٌ لا يخرج عنه شيء البتَةَ . قال (الليث) : فقلت له : وكيف يكون ذلك ؟ قال : يؤلّفه على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي ، فإنه ليس يَعرف للعرب كلاماً أكثر منه .

قال الليث : فجعلت أستفهمه ويصفُ لي ولا أقف على ما يصف ، فاختلفت إليه في هذا المعنى أياماً . ثم اعتلّ ، وحججتُ ، فما زلتُ مشفقاً عليه وخشيت أن يموت في علّته فَيَبْطُل ما كان يشرحُه لي . فرجعت من الحج وصرت إليه ، فإذا هو قد ألّف الحروفَ كلها على ما في صدر هذا الكتاب . فكان يملي عليّ ما يحفظ ، وما شكّ فيه يقول لي : سَلْ عنه فإذا صحّ فأثبته ، إلى أن عملت الكتاب .

إن صحّ هذا الخبر عن الليث ، فهو صورة صادقة للواقع الذي قام عليه تأليف (العين) ، والواقع الذي يعكسه الكتاب في صورته التي وصلت إلينا . فكتاب العين ، من خلال الخبر ، كان فكرةً طرأتْ على بال الخليل (... فقال لي يوماً : لو أنّ إنساناً قصد وألّف حروف ...) ، وحينما استفهم منه الليث عن الأمر وصف له الخليلُ فكرةَ

(١) في المصدرين التاليين : محمد بن منصور ، وهو تحريف .

(٢) الفهرست ٤٨ ، وعنه في معجم الأدباء ١٧/٥١ .

الكتاب وطريقةَ ترتيب المعجم ، ولكنّ الليث كان لا يفهم ما يصف له الخليل . ويمرض الخليل ، ويحجّ الليث تاركاً الخليل في خراسان . وحينما يعود من الحجّ يجد الخليل قد ألّف الحروف كلها على ما هي في مقدمة كتاب العين ، أي أنّ خطة الكتاب ومنهجه وفكرة ترتيبه قد أنجزها الخليل في أثناء تغيّب الليث في الحجّ .

بعدها يأتي دور الليث في حشو الكتاب بالمادة اللغوية ، يقول الليث (وكان يملي عليّ ما يحفظ وما شكّ فيه يقول لي : سل عنه فإذا صحّ فأثبته ، إلى أن عملت الكتاب) . فالسطور الأخيرة صريحة في إلقاء الخليل تبعة إكمال الكتاب على الليث ، والليث صريح في قوله (إلى أن عملت الكتاب) .

ويعلّق الدكتور حسين نصار[1] على قول الليث : (وما شكّ فيه (الخليل) يقول لي سل عنه فإذا صحّ فأثبته ...) ، يقول : (وكان لهذه النصيحة أثرها الخطير في العين ، إذ يبدو أنّ الليث أخذ يسأل من قابله من الأعراب والعلماء ، ويبحث عن روايات غير الخليل من الأثبات ويدخلها دون تحرّج) .

ما أراه أن الخليل بدعوته الليث هذه ، أو نصيحته ، كان لا ينوي أن يقوم هو نفسه بتأليف الكتاب ووضع مادته اللغوية وإنّما كان يوضّح نهجاً أو طريقاً لإتمامه ، وإلاّ فمن غير المعقول أن يطالبه بسؤال الآخرين عن مادته اللغوية وهو حيّ ، إلا إذا كان الخليل يشعر شعوراً صادقاً أن الكتاب ليس من تأليفه .

ويعود الخليل إلى بلده البصرة ، وينتقل بعدها إلى جوار ربّه ، وأصحابه وتلاميذه جاهلون أمر الكتاب . ربّما ـ كما أشرنا سلفاً ـ لأن الخليل رجع عليلاً فلم تمهله المنية وقتاً كي يخبر أصحابه عن فكرة بناء الكتاب ، أو ربما كان شعور الخليل وإحساسه أن الكتاب ليس له وإنما هي فكرة وخطة ألقاهما إلى الليث كي يقوم هو بتنفيذها ويحشو الكتاب بالمادة اللغوية .

---

(١) المعجم العربي ١/٢٩١ .

أمّا الليث فيبدأ بتنفيذ نصيحة الخليل بسؤال المترددين على خراسان من العلماء والأعراب الواقفين على باب عبدالله بن طاهر ، فضلاً عن الكتب ـ والخزانة الطاهرية قريبة منه ـ . وحينما تتهيأ نسخة منه ، يبدأ الليث برواية الكتاب ناسباً إيّاه إلى الخليل ، لا لينفّق الكتابَ ، كما يرى الأزهري[1] ، وإنّما لشعوره أنّ أصوله ترجع إلى الخليل . ولعلّ ورعه وزهده منعاه من أن ينكر للخليل فضلاً في تأسيس هذا الكتاب .

روايـــة الكتـــاب

بقي (العين) في خراسان في حياة الليث . إذ بعد أن اكتمل الكتاب وأودعت نسخة منه في الخزانة الطاهرية في خراسان ، أراد الليث نشر الكتاب ، بروايته ، فلم يقبل عليه أحد من أعلام اللغة والنحو من مصري العراق : البصرة والكوفة . فقد أنكره اثنان من أصحاب الخليل المترددين على خراسان ، وهما : النضر بن شميل وعلي بن نصر الجهضمي ، كما لا نجد للكتاب أثراً في مؤلفات أبي عبيد القاسم بن سلام الذي كان يتردد على عبدالله بن طاهر والي خراسان ، فلم يلتفت اليه أحد ولم ينقل عنه ، مع وجود نسخة منه في الخزانة الطاهرية ، كما أسلفنا .

وهكذا نجد الطبقة الأولى ممن حملوا الكتاب عن الليث أناساً أغماراً من أهل مرو الشاهجان وما يجاورها من مدن خراسان وفارس . وهم :

١ ـ محارب[2] .

٢ ـ أبو عكرمة[3] .

---

(١) تهذيب اللغة ٢٨/١ .

(٢) تهذيب اللغة ٣٠/١ .

(٣) مجمل اللغة ٢٥/٢ .

٣ ـ أبو معاذ عبدالجبار بن يزيد[١] .

٤ ـ أبو معاذ النحوي عبدالله بن عائذ[٢] .

٥ ـ معروف بن حسان[٣] .

٦ ـ أحمد بن منصور الزاج[٤] .

٧ ـ بندار بن لَـرّة الكَـرَجِي[٥] .

الأربعة الأوائل من هؤلاء مجهولون لا نعرف عنهم غير أسمائهم أو كُـنَاهم . والخامس ذكره الأزهري[٦] عَـرَضاً ، وترجم له القفطي[٧] ترجمة مقتضبة لا تدل على شهرته ، وتكفّلت مقدمة (العين) المطبوعة[٨] بحفظ اسمه ، ففيها : (قال أبو معاذ عبدالله بن عائذ حدثني الليث بن المظفر بن نصر بن سيّار عن الخليل بجميع ما في هذا الكتاب) .

---

(١) فهرسة ابن خير ٣٥٠ .

(٢) مجمل اللغة ٥٧٢/٤ وحلية الفقهاء ٧٢ .

(٣) مجمل اللغة ٥٧٢/٤ ومقاييس اللغة ٤/١ .

(٤) الفهرست ٤٨ ومعجم الأدباء ٥١/١٧ .

(٥) الصاحبي ٦٢ و ١٩٣ ومقاييس اللغة ٤/١ وحلية الفقهاء ٢١ و ١٣١ .

(٦) تهذيب اللغة ٢٥/١ .

(٧) أنباه الرواة ١٧٩/٤ .

(٨) ٢٨/١ .

والأخيران من هؤلاء الرواة نالا حظّاً وشهرة[1] بعد رحيلهما إلى العراق[2] ، ممّا جعلهما يصبحان علمين يؤخذ عنهما في مجالس العلم في بغداد .

هذه الطبقة الأولى من الرواة الخراسانيين روت الكتاب ، بعد وفاة الليث ، في موطنها من بلاد فارس . تناولته بعدها طبقة ثانية يبدو أنهم ممن سكنوا بلاد فارس أيضاً ، أي أن الكتاب لم يخرج إلى العراق ، روايةً عن هؤلاء ، إلاّ بعد منتصف القرن الثالث الهجري أو قبله بقليل .

---

(١) ترجم لأحمد بن منصور الزاج كلّ من :

أ ـ الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٥/١٥٠ ـ ١٥١ .

ب ـ القفطي في أنباه الرواة ١/١٣١ .

جـ ـ النووي في تهذيب الأسماء واللغات ١/١١٣ .

لقد وقع تحريف في اسم الزاج في الفهرست (ط. فلوكل ص ٤٣) و (ط. مصر ص ٧١) وجاء بالصورة التالية (محمد بن منصور بن الليث بن المظفر) ، وصوابه (أحمد بن منصور عن الليث ...) ، نتيجة هذا التحريف أن عدّ الدكتور حسين نصار (المعجم العربي ١/٢٨٣) والدكتور محمد حسين آل ياسين (الدراسات اللغوية .. ص ٢٣٠) الزاج حفيداً لليث .

وترجم لبندار بن لرّة الكرجي كل من :

أ ـ ابن النديم في الفهرست ٩١ .

ب ـ ياقوت في معجم الأدباء ٧/١٢٨ ـ ١٣٤ .

جـ ـ القفطي في أنباه الرواة ١/٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

د ـ السيوطي في بغية الوعاة ١/٤٧٦ .

(٢) رحل الزاج إلى بغداد سنة ٢٥٤هـ ، وتوفي سنة ٢٥٧ (تاريخ بغداد ٥/١٥٠ ـ ١٥١) ، أما بندار الكرجي فذكر ياقوت أنه (كان ممن استوطن الكرج ، ثم خرج منها إلى العراق فظهر هناك فضله) . ويبدو أن خروجه إلى العراق كان في زمن المتوكل (٢٣٢ ـ ٢٤٧هـ) . انظر : معجم الأدباء ٧/١٢٨ ـ ١٣٤ .

فابن فارس (ت ٣٩٥هـ) الهمداني القزويني ليس في سندِ روايتِه كتابَ العين رواة عراقيون[١] . وروايـة ابن درستويـه[٢] (ت ٣٤٧هـ) وابن ولاد النحـوي[٣] (ت ٢٩٨هـ) الكتاب كانت عن علي بن مهدي الكسروي (ت بين ٢٨٣ - ٢٨٩هـ) وهو أصبهاني عن أحمد بن منصور الزاج (ت ٢٥٧هـ) ، وهو مروزيّ . وشمر بن حمدويه[٤] (ت ٢٥٥هـ) وهو هرويّ ، روى الكتاب عن مجهول اسمه محارب ، وهو رجل من أهل مرو عن الليث .

وهكذا يمكن القول إن ولادة كتاب العين وروايته كانتا في مكان بعيد عن بلد الخليل البصرة . وحينما وصل الكتابُ - أو أخبارُه - إليها أنكره أصحاب الخليل وتلاميذه ومن في طبقتهم لسببين متلازمين :

١ ـ عدم معرفتهم بالكتاب ، وهو أمر لم يتعودوه من الخليل .

٢ ـ الاضطراب الذي يكتنف الكتاب ، مما لم يتعوّدوه أيضاً في علم الخليل .

وهكذا ، مرة أخرى ، لا نجد أحداً من علماء اللغة في العراق أومَنْ تردد على العراق من علماء المشرق يروي الكتاب بسند عن الليث سوى ابن درستويه وأحمد بن فارس ، وذلك لكونهما من بلاد فارس ولادةً ونشأةً ، الأول من مدينة (فسا) ، والثاني من مدينة (همدان) .

ويظلّ الكتاب في خراسان ، ولكنّ أخباره كانت ترد العراق ، والبصرة بخاصة ، من غير أن يكلّف أحد من علماء اللغة والنحو نفسه الاطلاع عليه أو الحديث عنه . يقول ابن دريد (وكنا نسمع بهذا الكتاب أنه بخراسان في خزائن الطاهرية)[٥] .

---

(١) انظر : مبحث (ابن فارس) فيما يأتي من البحث .

(٢) الفهرست ٤٨ .

(٣) فهرسة ابن خير ٣٥٠ .

(٤) تهذيب اللغة ١/٣٠ .

(٥) الفهرست ٤٨ .

وفي منتصف القرن الثالث الهجري ، ويحدد ابن دريد التاريخ بسنة ٢٤٨هـ ، يقدم البصرة بالكتاب وراقٌ من خراسان في ثمانية وأربعين جزءاً ، فيبيعه بخمسين ديناراً[١] . وهنا تحدث المواجهة بين هذا الكتاب الذي يحمل اسم الخليل وبين من يعدّ نفسه منتمياً إلى تلاميذ الخليل وأصحابه عِلماً ومنهجاً من علماء البصرة .

لم يكن الإنكار ، كما أسلفنا ، قائماً على كون الكتاب غير معروف عند أصحاب الخليل وأنه لم يخصهم برواية الكتاب حسب ، وإنما كان ، فضلاً عن ذلك ، ينصبّ على الخلل الذي اكتنف مادته اللغوية . وقد عبّر أبو علي القالي عن هذا بقوله[٢] : (وكيف لا يُنكره أبو حاتم على أن يكونَ بريئاً من الخلل سليماً من الزلل) .

وعلى الرغم من هذا الإنكار فإن الأيدي تتداول الكتابَ ، فيكتشف الدارسون فيه منهجاً جديداً لم يعهدوه من قبل . فقد كان الكتاب أول سفر في العربية يجمع بين دفتيه محاولة لجمع مفردات اللغة العربية . ومنهجه ، على الرغم من صعوبته وتعقيده ، لم يكن مقبولاً فحسب ، وإنما ترك أثراً عند الجيل التالي لمنكري هذا الكتاب ، وإن ظلّت المادة اللغوية وما فيها من اضطراب الدافعَ للمنكرين على رفض نسبة الكتاب إلى الخليل .

حتى إذا ما انتصف القرن الرابع الهجري وجدنا الكتاب ينتشر انتشاراً سريعاً وواسعاً ، ويبدأ النقـل عنه ويبدأ التأثير . التأثير جـاء سريعاً على يد ابن دريد البصري (ت ٣٢١هـ) الذي عاصر ، وهو شاب في الخامسة والعشرين ، وصول أول نسخة من العين إلى البصرة . إذ بعد خمسين عاماً يملي ابن دريد كتابه (الجمهرة) الذي لا يَخفَى على القارئ والدارس إفادته من كتاب العين منهجاً ومادة ، بل كان المحفّز والدافع إلى تأليفه .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المزهر ٨٣/١ .

ويمتد التأثير وينتقل إلى علماء آخرين في هذا القرن والقرون التالية ، لكن الشكّ في نسبة الكتاب إلى الخليل بن أحمد يبقى يتردد طوال هذه القرون .

الصفحات التالية تدرس مواقف علماء اللغة وأصحاب المعجمات[1] من هذا الشكّ حتى نهاية القرن الرابع الهجري . وسنجد بعض هؤلاء يرددون أقوال من سبقهم وكأنهم لم يطلعوا على كتاب العين ، على حين نجد آخرين منهم بنوا إنكارهم أو تأييدهم على دراسة فعليه له واطلاع دقيق على مادته .

(العين) وأصحاب الخليل

عاصر الخليل ، أو تلمذ له ، جمهـرة كبيرة من علماء عصره ممن نالوا نصيباً وافراً من الشهرة في حياته أو بعد وفاته ، كالأصمعي وأبي محمد اليزيديّ وسيبويه والأخفش وأبي زيد الأنصاريّ والنضر بن شُمَيْل ومؤرّج السدوسيّ وعليّ بن نصر الجهضميّ .

هذه الجمهرة من العلماء لا نكاد نجد صدى لكتاب العين في ما روي عنهم أو ما وصل إلينا من مؤلفاتهم ، على الرغم من أنهم جميعاً توفّوا بعد الخليل بزمن ليس بقصير ، باستثناء ثلاثة منهم ، هم : علي بن نصر الجهضمي ومؤرج السدوسي والنضر بن شميل . فقد ذكر ابن النديم[2] معرفتهم بـ (العين) واستدراكهم عليه ، ووصل الأمر ببعض المصادر[3] إلى القول إن النضر بن شميل تمّم (العين) بعد الخليل بخراسان .

---

(١) لقد أبعدت عن هذه الدراسة آراء أصحاب كتب التراجم ، فهم غالباً يعرضون آراء غيرهم ، فضلاً عن نقلهم الآراء المتناقضة .

(٢) الفهرست ٤٩ .

(٣) ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١/٧٠ (طبعة دمشق) و ٥٧ (طبعة مصر) .

ولا غرابة في اطّلاع هؤلاء على (العين) ، فقد غادر النضر بن شميل البصرة بعد وفاة الخليل إلى خراسان ، كما سنرى بعد ذلك ، واتصل مؤرج السدوسي بالمأمون قبل توليه الخلافة ورحل معه من العراق إلى خراسان[1] . أما علي بن نصر الجهضميّ فعلى الرغم من عدم وجود إشارة إلى رحلته إلى خراسان لكننا نفترض وقوع هذه الرحلة لأنه ليس من المعقول أن يكون الكتاب قد وصل إلى البصرة في هذا الوقت المبكر (قبل سنة ١٨٧هـ ، سنة وفاة الجهضمي) ليطّلع عليه ويستدرك .

يبدو لي أن الجهضمي والسدوسي حينما اطّلعا على الكتاب في خراسان ، سواء في الخزانة الطاهرية أو عن طريق أحد الرواة الذين رووا الكتاب عن الليث ، أنكراه وردّاه . ولعل أحد أشكال هذا الإنكار تسجيل ملاحظاتهما على هوامش الكتاب ممّا عدّه من اطّلع عليها استدراكاً على (العين) .

أمّا موقف النضر بن شميل (ت ٢٠٣ أو ٢٠٤هـ) من كتاب العين فتعكسه روايات متناقضة تحكي علاقته بالكتاب . أولى هذه الرويات ينقلها ياقوت الحموي[2]عن كتاب (نيسابور)[3] لأبي عبدالله بن البيع الحاكم رواية عن العباس بن مصعب . يقول العباس : سئل النضر بن شميل عن الكتاب الذي ينسب إلى الخليل بن أحمد ، ويقال له كتاب العين فأنكر ، فقيل له : لعله ألّفه بعدك ؟ فقال : أو خرجت من البصرة حتى دفنت الخليل بن أحمد ! . وهذا يعني أنه سئل هذا السؤال بعد خروجه من البصرة ، أي وهو في خراسان ، البلد الذي يقال إن (العين) موجود في خزانة من خزائنه ، وهي خزانة الطاهريين .

---

(١) مقدمة المحقق على كتاب (الأمثال) لمؤرج السدوسي ، ص ٨ .

(٢) معجم الأدباء ١٧/٥١ .

(٣) طبع تلخيص للكتاب ، لأحمد بن محمد بن الحسن المعروف بالخليفة النيسابوري (طهران ـ بلا تاريخ) ، والنص المذكور أعلاه ليس فيه .

تناقض هذه الرواية رواية أخرى ينقلها أبو أحمد العكسري[1] عن شيخه أبي عمر الزاهد . قال أبو أحمد : (حكى لي أبو عمر محمد بن عبدالواحد خبراً أنا أوجس منه ، ولولا أنه ذكر في إسناده إسحاق بن راهويه ، ومحله من الصدق فيما يحكيه محل جليل لأمسكت عن ذكره . قال : حدثني أبو الحسين النيسابوري عن أبيه ، قال : قال إسحاق بن راهويه قال : النضر بن شميل : كان الليث رجلاً صالحاً ، ومات الخليل ولم يفرغ من كتاب (العين) ، قال : فأحبّ الليث أن ينفّق الكتاب كلّه فسمّى لسان نفسه : الخليل ، فإذا رأيت في الكتاب « سألت الخليل » و « أخبرني الخليل » فيعني الخليل نفسه . وإذا قال : « قال الخليل » فانما يعني لسان نفسه . وإنما وقع الاضطراب في الكتاب من قبل خليل الليث لا من خليل بن أحمد) .

وهذه الرواية ، كما ترى ، مناقضة للرواية السابقة . فهي تؤكد معرفته بالكتاب ، وأن الخليل مات ولم يفرغ منه ، وأن الليث تمّمه ، وما وقع في الكتاب من اضطراب يعود إليه ، أي إلى الليث .

هذه الرواية نفسها يرويها أبو الطيّب اللغوي[2] عن شيخه أبي عمر الزاهد ، وفيها خلاف ستعرفه فيما بعد . يقول اللغوي : أخبرنا محمد بن عبدالواحد الزاهد ، قال : حدثني فتى قدم علينا من خراسان وكان يقرأ عليّ كتاب العين ، قال : أخبرني أبي عن إسحاق بن راهويه قال : كان الليث صاحب الخليل بن أحمد رجلاً صالحاً ، وكان الخليل عمل من كتاب العين باب العين وحده فأحبّ الليث أن تَنْفُقَ سوق الخليل فصنّف باقي الكتاب ... فكلّ ما كان في الكتاب من خلل فإنه منه لا من الخليل بن أحمد) .

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١/٧١-٧٢ (دمشق) و ٥٩ (مصر) .

(٢) مراتب النحويين ٥٨ .

أصل الخبر في الروايتين واحد ، هو أبو عمر الزاهد . وناقله أو متلقيه اثنان من تلاميذه هما : العسكريّ واللغويّ . والخبر في الروايتين له دلالة واحدة ، ولكنه يختلف في التفاصيل . والأمر الرئيس فيها هو عدم ذكر النضر بن شميل في الرواية الثانية . يقوّي هذه الرواية ما ذكره الأزهري في مقدمة كتابه (تهذيب اللغة)[1] ، قال : (وأثبت لنا عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي الفقيه[2] أنه قال : كان الليث رجلاً صالحاً ، ومات الخليل ولم يفرغ من كتاب العين ، فأحب الليث أن ينفّق (كذا) الكتاب كلّه ، فسمى لسانه الخليل ...) قال الأزهري (قلت : وهذا صحيح عن إسحاق ، رواه الثقات عنه) .

من خلال هذه المقارنة بين النصوص ورواتها يمكننا أن نستبعد ما رواه أبو أحمد العسكري وإقحامه اسم النضر .

بقي هناك أمر يتعلق بقول لأبي أحمد العسكري ورأيه في من تمّم كتاب العين بعد الخليل ، قال[3] : (فإنّي رأيت مشايخنا كالمجمعين على أن الخليل إنما عمل بعض الكتاب ، وقيل بل عمل حرف العين فقط ، وأن النضر بن شميل تمّمه بخراسان ، واجتمع معه الليث بن المظفر وعليّ بن ساسان الواسطيّ فأضافوا إلى الكتاب ما يجوز وجملاً مما لا يجوز ، رغبةً في أن يكون الكتاب كاملاً تاماً) .

هذا النص فريد في بابه ، فالإجماع بين اللغويين الأقدمين على أنّ الليث ـ لا النضر بن شميل ـ هو الذي تمّمه ، وأنّ آخرين ساعدوه في مهمته ، فكيف ينسب إلى النضر مثل هذا العمل وينسب إليه كتاب بعنوان (المدخل إلى كتاب العين) ؟ .

---

(١) ١/٢٨ ـ ٢٩ .

(٢) هو : إسحاق بن راهويه ، المار ذكره .

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١/٧٠ (دمشق) و ٥٧ (مصر) .

مجمل ما تقدّم أن النضر بن شميل كان من أصحاب الخليل بن أحمد المقربين ، خرج ، بعد وفاة الخليل ، من البصرة إلى خراسان مهاجراً . وهناك سمع بكتاب العين ونسبته إلى الخليل . فأنكره مؤكداً أنه خرج من البصرة بعد وفاة الخليل ، فإن كان للخليل كتاب فالأولى أن يكون لأصحابه وتلاميذه معرفة به . ويبدو أنه اطّلع على الكتاب فوجد فيه ما وجده الآخرون من اضطراب ونقص وتناقض ممّا دعاه إلى وضع كتابه (المدخل إلى كتاب العين) . ويبدو أيضاً أنّ هذا الكتاب لم ينل حظّاً من الشهرة والانتشار فبقي موقف النضر محيّراً ، ممّا أوقع الرواة ومؤلفي الكتب في مواقف متناقضة منه تجاه كتاب العين .

بعد منتصف القرن الثالث الهجري

بعد أن أوصل وراقٌ من خراسان إلى البصرة أولَ نسخة من (العين) ، صار الكتاب بعدها معروفاً متداولاً في البصرة وبغداد وغيرهما من حواضر العراق . فوقف بعض اللغويين موقفاً متشدداً من الكتاب فأنكروه وأنكروا نسبته إلى الخليل .

وأبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) على رأس البصريين المتشددين . يقول أبو علي القالي[1] : (أنكره ابو حاتم وأصحابه أشدّ الإنكار ودفعه بأبلغ الدفع ، وكيف لا ينكره أبو حاتم على أن يكون بريئاً من الخلل سليماً من الزلل) .

على أنّ بصرياً آخر من تلاميذ أبي حاتم ، هو أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) له رأي مخالف لرأي شيخه . فقد أثِر عنه أنه كان « يرفع من قدر كتاب العين »[2] ، على الرغم من عدم وجود أي أثر لهذا التقدير في كتب المبرد التي وصلت إلينا ، ولا في ما نقل عنه في كتب الآخرين .

---

(١) المزهر ٨٤/١ .

(٢) المصدر نفسه ٨٩/١ .

ما أراه أنّ المبرد اطّلع على كتاب العين قبل أن يصل هذا الكتاب إلى البصرة ، وذلك عن طريق بُنْدار بن لَرَّة الكرجيّ ، أحد رواة العين عن الليث بن المظفر . فقد استقدم الخليفة المتوكل (٢٣٢ - ٢٤٧هـ) المبردَ إلى سرّ من رأى سنة ٢٤٦هـ[١] ، يقول المبرد[٢] : (كان سبب غناي بندار بن لرّة الأصبهاني ، وذلك أني حين فارقت البصرة وأصعدت إلى سامرا ، وردتها في أيام المتوكل ، فآخيت بها بندار بن لرّة وكان واحد زمانه في رواية دواوين شعر العرب ... وأصحّ الناس معرفة باللغة ....) .

فمن خلال هذه الرابطة العلمية تآخى المبرد وبندار ، فضلاً عن كون الأخير سبباً في غنى المبرد وشهرته في مجلس الخليفة . هذه الأخوّة قادت بنداراً إلى أن يعرض ما عنده من علم ، فكان كتاب العين في مقدمة ما أخذه المبرد عنه ، لا سيّما أن المبرد في أول سلّم الشهرة ورأيه في بندار أنه « أصحّ الناس معرفة باللغة » .

لذلك كان وصول كتاب العين إلى المبرد عن طريق رجل عرف بفضله وعلمه وكان بمثابة شيخ للمبرد . كان هذا الوصول سبباً في أن يرفع المبرد من قدر هذا الكتاب . لكنه حين اشتدّ الخلاف بين الدارسين في عصره حول العين اكتفى بالتقدير من غير أن ينقل عنه في كتبه .

على أنّ لأبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) ، معاصر المبرد ورأس المدرسة الكوفية في عصره ، رأياً واضحاً في تقويمه (العين) . كان هذا الرأي نتيجة قراءة متأنية للكتاب . فقد رفض (العين) وأنكره لما يأتي :

---

(١) مقدمة المحقق لكتاب (المقتضب) للمبرد ١٣/١ .

(٢) معجم الأدباء ١٣٠/٧ .

١ ـ كثرة الأغلاط فيه ، يقـول (وإنما وقع الغلط في كتاب العين لأنّ الخليـل رسمه ولم يَحْشُه ، ولو كان حشاه ما بَقَّى فيه شيئاً ، لأن الخليل رجل لم يُرَ مثله)[١] .

٢ ـ وعليه فإن الذي حشاه (قوم علماء ، إلاّ أنهم لم يؤخـذ عنهم رواية ، وإنما وجد بنقل الوراقين ، فاختلّ الكتاب لهذه الجهة)[٢] .

٣ ـ عدم روايتـه وزيادات الوراقين جعله يرى (في العين حروفاً كثيرة قد أزيلت عن صورها ومعانيها بالتصحيف والتغيير)[٣] .

رأي ثعلب هذا يمكن أن يعدّ الأساس الذي قام عليه إنكار أشدّ العلماء إنكاراً للكتاب ، وهما : الأزهري صاحب تهذيب اللغة وأبو بكر الزبيدي .

وقد كان لرأي ثعلب هذا ، فيما يبدو ، تأثير في تلميذه المفضّل بن سلمة الكوفيّ (ت بعد ٣٩٠هـ) ، الذي ألّف أول كتاب في نقد (العين) والاستدراك عليه وإخراج ما فيه من الغلط ، ذلك هو كتابه المعـروف بـ (البارع) . وقد اطّلـع أبو محمد بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) على نسخة من الكتاب ، قال (... قرأت أنا بخط المفضل في كتابه الذي سمّاه « البارع في الرد على كتاب العين .... »)[٤] . العنوان المذكور ، وكونه بخط المفضل ، يجعلنا لا نذهب مذهب بعض المترجمين للمفضل إلى أن له كتابين

---

(١) مراتب النحويين ٣٠ .

(٢) المصدر نفسه ٣٠ ـ ٣١ .

(٣) معجم الأدباء ١٧/٤٤ .

(٤) معجم الأدباء ١٥/٧٠ .

علـى العين[1] . وقد أكّـد القفطي (ت ٦٤٦هـ) ما ذكـره ابن الخشّاب ، فقـال : (.. كتاب البارع للمفضل بن سلمة ، وهو كتاب كبير في عدة مجلدات ، هذّب به كتاب العين للخليل بن أحمد وأضاف إليه من اللغة ما أمكنه . وحصلت لي منه عدة مجلدات عليها خط يوسف بن أبي سعيد السيرافي رحمه الله)[2] . ويبقى من الصعب أن نوفق بين وصف القفطي الكتاب بأنه (كتاب كبير في عدة مجلدات) وبين قول المترجمين أنه (مات قبل إتمامه فلم يخرج منه غير الهمزة والهاء والعين والحاء والغين) .

وقد أثار هذا الكتاب ضجة كبيرة ، كما يقول الدكتور حسين نصار[3] ، في أوساط البصريين والكوفيين . فقد كذّبه ابن دريد في شيء من مادته[4] ، كما أشار إليه أبو الطيّب اللغوي بقوله : (ردّ شيئاً كثيراً من كتاب العين أكثره غير مردود)[5] . وقرأ ابن الخشاب فيه (أشياء تدل على قصوره في الصناعة وضعفه في قياسها)[6] .

ويبدو لي أن المفضّل بنى ردّه على كتاب العين على افتراض أنّ الكتاب بمجمله ، خطته ومادته ، للخليل . لذلك فهو حينما يرد على أغلاط الكتاب فإنّما ينسبها إلى

---

(١) فقد ذهب ابن النديم (الفهرست ٨٠) والأنباري (نزهة الألباء ٢٠٢) وياقوت (معجم الأدباء ١٦٣/١٩) والصغاني (مقدمة العباب) والسيوطي (بغية الوعاة ٢٩٧/٢) إلى أن للمفضل كتابين هما :

أ ـ البارع في اللغة .

ب ـ الرد على الخليل وإصلاح ما في كتاب العين من الغلط والمحال والتصحيف .

(٢) أنباه الرواة ٦٢/٤ . وقد نقل قوله من غير إشارة : ابن خلكان في الوفيات ٧٣/٧ .

(٣) المعجم العربي ٣٠٣/١ .

(٤) معجم الأدباء ١٣٧/١٨ وأنباه الرواة ٣٠٦/٣ .

(٥) مراتب النحويين ١٥٤ .

(٦) معجم الأدباء ٧٠/١٥ .

الخليل لا إلى من أتمّ الكتاب بعده . وهذا ما أثار العلماء عليه . فقد حفظ لنا كتاب المفضل (الفاخر)[1] نصوصاً من العين ينقلها منسوبة إلى الخليل . يقول في أحدها[2] : (وقال الخليل بن أحمد [العين ١/١٥٠] : إنما سميت بيضة الديك بيضة العقر لأنه تمتحن بها الجارية فيعلم حالها في العقر . وهذا قول لا يعقل ولا أعلم أحداً قاله غيره) .

القرن الرابع الهجري

يتميز القرن الرابع الهجري بكثرة اللغويين الذين أدلوا بدلوهم في قضية كتاب العين ونسبته إلى الخليل بن أحمد ، كما يتميّز بعمق الدراسات التي تناولت مادته اللغوية وما قام حولها من خلاف .

لقد اخترنا عشرة من لغويي هذا القرن ودرسنا مواقفهم المتباينة من هذا الكتاب ، تاركين ذكر الآخرين منهم لأسباب ، منها : عدم وصول نقول عن هذه المواقف من خلال كتب التراجم أو كتبهم اللغوية ، ومنها : أنهم متابعون في آرائهم غيرهم ممّا لا يضيف جديداً إلى هذا الموضوع .

واللغويون العشرة هم ، حسب تسلسل وفياتهم : ابن دريد وابن درستويه وأبو علي القالي وأبو منصور الأزهريّ وأبو بكر الزُّبيديّ وأبو أحمد العسكريّ والصاحب بن عبّاد وابن جني وأحمد بن فارس والجوهريّ .

على أننا ، عند دراستنا مواقفهم من (العين) ، سنتناولهم من خلال هذه المواقف وكونها تنتصر لنسبة الكتاب إلى الخليل أو تنكر هذه النسبة ، فضلاً عن المواقف الأخرى التي بينهما .

---

(١) الصفحات : ١٨٨ و ٢٧٨ و ٢٩٥ .

(٢) ص ١٨٨ .

وابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) كان ثاني اثنين[١] من أشدّ المدافعين عن كتاب العين ونسبته إلى الخليل . فقد أخذ العين روايةً ، كما مرّ بنا ، عن عليّ بن مهدي الكسروي . وهذه الرواية ، فيما أرجح ، كانت في فارس وفي أصبهان بالذات ، بلد الكسروي . إذ إن ابن درستويه رحل عن فارس إلى بغداد ، كما يرجح الدكتور عبدالله الجبوري[٢] ، بعد سنة ٢٨٣هـ .

وحينما وصل إلى بغداد واتخذها داراً له ، كان (المبرد من أقوى الشخصيات التي أثرت في نشأته اللغوية ، ودرسه عليه كان من أهم مصادر ثقافته في العربية)[٣] ، على الرغم من قصر المدة التي درس فيها عليه[٤] .

ولا شك في أنّ كتاب المفضل بن سلمة الكوفي (البارع في الرد على كتاب العين) وما فيه من قصور في الصناعة وضعف في القياس[٥] هو الذي دفع ابن درستويه إلى هذا الموقف ، فألف كتابين هما :

١ ـ رد على المفضل في الرد على الخليل[٦] .

٢ ـ الانتصار لكتاب العين وأنّه للخليل[٧] .

---

(١) الآخر هو نفطويه (ت ٣٢٣هـ) الذي له كتاب بعنوان (الرد على المفضل في نقضه على الخليل) ، انظر : الفهرست ٩٠ ومعجم الأدباء ٢٧٢/١ وأنباه الرواة ١٨٠/١ .

(٢) ابن درستويه ، لعبدالله الجبوري ص ١٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(٤) وهي سنتان ، إذ توفي المبرد سنة ٢٨٥هـ .

(٥) معجم الأدباء ٧٠/١٥ .

(٦) أنباه الرواة ١١٣/٢ .

(٧) المصدر نفسه ١١٤/٢ .

وعنوان الكتاب الثاني يدل دلالة واضحة على موقف ابن درستويه الداعي إلى نسبة (العين) إلى الخليل منتصراً له في مادته . وقد وصفه القفطي[1] بقوله : (وأما كتاب العين فقد اختلف الأئمة فيه ، فمنهم من ينسبه إليه ومنهم من يحيل نسبته إلى الخليل . وقد استوفى ابن درستويه الكلام في ذلك في كتاب له مفرد لهذا النوع ، ملكته بخط تيزون الطبري ، وهو تصنيف مفيد) .

على أنّ هناك نصاً ، سبق أن ذكرناه ، ينقله ابن النديم[2] عن ابن درستويه عن علي بن مهدي الكسروي عن أحمد بن منصور الزاج عن الليث يقول فيه (كنت أصير إلى الخليل بن أحمد فقال لي يوماً : لو أنّ إنساناً قصد وألّف حروف أ ب ت ث على ما أمثّله ... إلخ) ، قلنا في ما تقدّم من الصفحات : إنّ هذا الخبر صورة صادقة للواقع الذي قام عليه تأليف (العين) . فالكتاب من خلال الخبر كان فكرة طرأت على بال الخليل .. أي أن خطة الكتاب ومنهجه وفكرة ترتيبه قد أنجزها الخليل ... أعقبه الليث بحشو الكتاب بالمادة اللغوية . فالخبر صريح في إلقاء الخليل تبعة إكمال الكتاب على الليث ، والليث صريح في قوله : إلى أن عملت الكتاب .

هذا الخبر الذي رواه ابن درستويه يتناقض مع موقفه وعنوان كتابه الذي يشير إلى نسبة العين إلى الخليل . وليس لدينا من نصوص كتابه (الانتصار ..) ما يساعد على حلّ هذا التناقض .

على أننا من جهة أخرى نجد علماء آخرين وقفوا مواقف شديدة من هذا الكتاب ونسبته إلى الخليل ، تتمثل في أبي منصور الأزهري وأبي بكر الزبيدي وابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي . فهم جميعاً ، باستثناء الفارسي ، أنكروا نسبة مادة الكتاب اللغوية إلى الخليل .

---

(١) المصدر نفسه ١/٣٤٣ .

(٢) الفهرست ٤٨ ، وعنه في معجم الأدباء ١٧/٥١ .

والأزهري (ت ٣٧٠هـ) من العلماء الذين وصلت إلينا كتاباتهم عن (العين) عبر كتابه (تهذيب اللغة) ، الذي بناه على منهج الخليل ورسمه . لقد تتبع الأزهري كتاب العين فاقتنى أكثر من نسخة[١] وقابل بينها وبين كتب اللغويين الثقات ، فوصل إلى استنتاج هو : أنّ حشو الكتاب ليس للخليل ، بل له الرسم والفكرة والتخطيط والتأسيس . أما المادة اللغوية ففيها الغث والسمين ، والصحيح والسقيم ، والتناقض والاضطراب ، والخلط والتصحيف والتحريف . وهذا ـ في رأيه ـ مما لا يمكن أن ينسب إلى الخليل .

ذكر الأزهري (العين) في مقدمة التهذيب مرتين ، الأولى[٢] حين ذكر الليث بن المظفر في طبقة الذين « اتّسموا بسمة المعرفة وعلم اللغة وألفوا كتباً أودعوها الصحيح والسقيم وحشوها بالمزال والمفسد والمصحّف المغيّر الذي لا يتميّز ما يصحّ منه إلاّ عند النقّاب المبرّز والعالم الفطن ، لنحذّر الأغمار اعتماد ما دوّنوا والاستنامة إلى ما ألّفوا » . ثم قال : « فمن المتقدمين الليث بن المظفّر الذي نحل الخليل بن أحمد تأليف كتاب العين جملة لينفّقه باسمه ، ويرغّب فيه من حوله » . ثم ينقل روايات يؤيد بها قوله ، يقول بعدها : « قلت : وقد قرأت كتاب العين غير مرّة ، وتصفّحته تارة بعد تارة ، وعنيت بتتبّع ما صحّف وغيّر منه ، فأخرجته في مواقعه من الكتاب وأخبرت بوجه الصحّة فيه ، وبيّنت وجه الخطأ ، ودللت على موضع الصواب منه . وستقف على هذه الحروف إذا تأمّلتها في تضاعيف أبواب الكتاب وتحمد الله إذا أنصفت على ما أفيدك فيها ، والله الموفّق للصواب ولا قوة إلا به .

---

(١) تهذيب اللغة ٣/٢٦٤ و ٤/٤١٤ و ٦/٢٧١ و ١١/٢٧٦ .
(٢) ١/٢٨ - ٢٩ .

وأمّا ما وجدته فيه صحيحاً ، ولغير الليث من الثقات محفوظاً أو من فصحاء العرب مسموعاً ، ومن الريبة والشكّ لشهرته وقلة إشكاله بعيداً ، فإنّي أعزيه إلى الليث بن المظفّر وأؤدّيه بلفظه ، ولعلي قد حفظته لغيره في عدّة كتب فلم أشتغل بالفحص عنه لمعرفتي بصحّته ، فلا تشكّن فيه من أجل أنّه زلّ في حروف معدودة هي قليلة في جنب الكثير الذي جاء به صحيحاً . واحمدني على نفي الشبه عنك فيما صححته له ، كما تحمدني على التنبيه فيما وقع في كتابه من جهته أو من جهة غيره ممن زاد ما ليس منه . ومتى ما رأيتني ذكرت من كتابه حرفاً وقلت : إنّي لم أجده لغيره فاعلم أنه مريب ، وكن منه على حذر وافحص عنه ، فإن وجدته لإمام من الثقات الذين ذكرتهم في الطبقات فقد زالت الشبه ، وإلاّ وقفت فيه إلى أن يصح أمره » .

والمرة الثانية التي ذكر الأزهري فيها كتاب العين ، هي حين أراد الابتداء بذكر الحروف وإيضاح منهجه الذي سار عليه في كتابه . قال[1] : « ولم أر خلافاً بين اللغويين أن التأسيس المجمل في أول كتاب العين لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد ، وأن ابن المظفّر أكمل الكتاب عليه بعد تلقّفه إيّاه من فيه ... » ، وهنا ينسى الأزهري ما قاله من قبل ويرى (أن ابن المظفر أكمل الكتاب على الخليل بعد تلقفه إيّاه من فيه ...) ، لكنّ الأزهري في ثنايا كتابه لا يذهب إلاّ إلى ما قاله في المرّة الأولى ، فيسمّي مؤلف العين الليث ، ولا يذكر الخليل إلاّ فيما يتعلق بالأصوات ومخارجها ، إذ يرى أن مقدمة العين وما فيها من مادة صوتية هي للخليل بن أحمد .

---

(١) ١/٤١ .

ومنهجه في ما ينقل عن العين يتلخص بما يلي :

١ ـ أن يشير إلى المـادة التي ينقلها ، إن لـم يجدها في كتب اللغويين الثقات ، بقول متردد لا يقطع برأي فيه ، كقوله (ولم أسمعه لغيره)[١] ، أو (لم أسمع لغير الليث وأرجو أن يكون أخذه من الثقات)[٢] ، أو (لا أحفظه لغيره وأرجو أن يكون صحيحاً)[٣] ، أو (فإني لا أحفظها لغير الليث ، ولا أدري أهي لغة حفظت عن العرب أم العين تصحيف والله أعلم)[٤] ، أو (هذا حرف مريب ولا أحقّه)[٥] .

٢ ـ أن يقطع برأي في المـادة التي ينقلها ولا يتردد بأن يصفها بالخطـأ . وعباراته في هذا الأمر تزداد حدّة كلما كان الخطأ فاحشاً ، كقوله (قلت أنا : جميع ما قاله الليث في الوعيق والخفيق خطأ ، لأن الوعيق ..)[٦] ، أو (قلت : وهذا غلط بل تصحيف منكر)[٧] ، أو (وقال الليث : الحنّة خرقة تلبسها المرأة فتغطي رأسها ، قلت : هذا حاق التصحيف الوحش)[٨] ، أو (قلت هذا التفسير من أباطيل الليث)[٩] ، أو (قلت : وهذا حاق التصحيف الذي يستحي من مثله من ضعفت معرفته فكيف الذي يدعي المعرفة الثاقبة)[١٠] .

---

(١) ١٢٢/١ .
(٢) ٣٣٩/١٠ .
(٣) ٢٠٧/٧ و ٦٢٩ .
(٤) ١٢٤/١ .
(٥) ١٤٧/١ .
(٦) ٣١/٣ .
(٧) ١١٥/٣ .
(٨) ٤٤٨/٣ .
(٩) ٥٠/٩ .
(١٠) ٤٦٤/١٠ .

٣ ـ وأحياناً نراه يذهب إلى أن مثل هذه الأخطاء ليست من الكتاب وإنما زيدت عليه ونقلت من صحف سقيمة ، كقوله (قلت : وهذه الحروف وما شاكلها أراها منقولة من صحف سقيمة إلى كتاب الليث وزيدت فيه . ومن نقلها لم يعرف العربية فصحّف وغيّر فأكثر ، والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل)[١] ، أو (وهذا تصحيف قبيح من الليث أو ممن زاده في كتابه)[٢] .

٤ ـ وكثيراً ما نراه يستحسن ما ينقله عن الليث ويظهر إعجابه ويقدّمه على غيره من اللغويين الثقات ، كقوله (قلت : وقول الليث في المعرّص أعجب إليّ من قول الفرّاء)[٣] ، أو (قلت : فرّق الليث بين الحزيم والحيزوم ، ولم أر لغيره هذا الفرق ، وقد استحسنته له)[٤] ، أو (قلت : جوّد ابن المظفر في تفسير الوحشيّ والإنسيّ ، ووافق قوله قول أئمتنا المتقنين)[٥] ، أو (قلت : وهذا صحيح من قول الخليل ، وهو كما حكاه عنه الليث)[٦] ، أو (وهذه الحروف ذكرها الليث في كتابه وكلها صحيحة)[٧] .

---

(١) ١٥١/٧ .

(٢) ١٨٥/١٤ .

(٣) ٢١/٢ .

(٤) ٣٧٦/٤ .

(٥) ١٤٤/٥ .

(٦) ٤٣٦/٣ .

(٧) ١٩٠/١٣ .

العالم الآخر الذي وقف موقفاً متشدداً من العين هو أبو بكـر الزبيـدي الأندلسي (ت ٣٧٩هـ) ، الذي تمثلت عنايته بالكتاب في تتبع نسخه والتصدّي لدرسه ونقده . وقد أثمرت هذه العناية كتابين ، هما :

١ ـ مختصر العين ، وقد طبع جزء منه[١] .

٢ ـ استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ، وهو مفقود[٢] .

ذهب الزبيدي في كتابه الأول إلى اختصار العين (بأن تؤخذ عيونه ويلخص لفظه ويحذف حشوه وتسقط فضول الكلام المتكررة فيه ، لتقرب بذلك فائدته وليسهل حفظه ويخفّ على الطالب جمعه ... ومذهبنا أن نصلح ما ألفيناه مختلاً في الكتاب وأن نوقع كلّ شيء منه مواقعه ونضعه في بابه إن شاء الله . ونحن نربأ بالخليل عن نسبة هذا الخلل إليه ... بل نقول : إنّ الكتاب لا يصحّ له ولا يثبت عنه ... وأكبر الظن أن الخليل سبّب أصله ورام تثقيف كلام العرب فيه ثم هلك عنه قبل كماله فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه[٣] .

أما كتابه الثاني المفقود (استدراك الغلط ..) فقد انفرد السيوطي[٤] بذكر مقدمته وتلخيص أهم الاعتراضات والاستدراكات التي وجهها الزبيدي إلـى العـين .

---

(١) في المغرب سنة ١٩٦٣ ، بتحقيق : علال الفاسي ومحمد بن تاويت الطنجي . وطبع مؤخراً في بغداد (١٩٩١م) الجزء الأول بتحقيق : د. صلاح مهدي الفرطوسي .

(٢) عثر الأستاذ عبدالعلي الودغيري على قطع ثلاث من هذا الكتاب ، بضمنها مقدمته . وقد حقق هذه المقدمة ونشرها في كتابه (المعجم العربي في الأندلس) ، الرباط ـ مكتبة المعارف ـ ١٩٨٤ ، ص ١٢٥ ـ ١٤٦ .

(٣) مختصر العين ، ص ٧ ـ ٨ .

(٤) المزهر ٧٩/١ وما بعدها .

وهو في مقدمته هذه يرد على من ذهب إلى أن نقده كتاب العين إنما هو نقد وردّ على الخليل . يقول (أو ليس من العجب والنادر الغريب أن يتوهم علينا من به مسكة من نظر أو رمق من فهم تخطئة الخليل في شيء من نظره والاعتراض عليه فيما دقّ أو جلّ من مذهبه ، والخليل بن أحمد أوحد العصر وقريع الدهر ... ولو أن الطاعن علينا يتصفّح صدر كتابنا « المختصر من كتاب العين » لعلم أنّا نزهنا الخليل عن نسبة المحال إليه ونفينا عنه من القول مالا يليق ...)[1] .

ثمّ أخذ الزبيدي بعد ذلك يبين أدلة رفضه نسبة الكتاب إلى الخليل ، وهي :

١ ـ إنكار أصحاب الخليل الكتاب وعدم روايته . يقول : (إن الكتاب لا يصحّ له ولا يثبت عنه ، فقد كان جلّة البصريين الذين أخذوا عن أصحابه وحملوا علمه عن رواته ينكرون هذا الكتاب ويدفعونه ، إذ لم يرد إلاّ عن رجل واحد غير مشهور في أصحابه)[2] .

٢ ـ ما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين ، والاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين[3] . ويضرب الزبيدي مثلاً على ذلك ما في نسختي القاضي منذر بن سعيد البلوطي وقاسم بن ثابت من النقل عن أبي عبيد القاسم بن سلام وابن الأعرابي والأصمعي وغيرهم .

٣ ـ ويذهب إلى (أنّ جميع ما فيه من معاني النحو إنما هو على مذهب الكوفيين)[4] ، وضرب مثلاً على ذلك مخارج الحروف واختلافها عمّا ذكره سيبويه عن الخليل في الكتاب ، وإدخاله الرباعي المضاعف في باب الثلاثي المضاعف .

---

(١) المصدر نفسه ١/٨٠ و ٨٣ .

(٢) مختصر العين ٨ .

(٣) المزهر ١/٨٣ .

(٤) المصدر نفسه ١/٨٥ .

٤ ـ وفضلاً عمّا تقدم فالزبيدي يرى (لو أن الكتاب للخليل لما أعجزه ولا أشكل عليه تثقيف الثنائي الخفيف من الصحيح والمعتل ، والثنائي المضاعف من المعتل ، والثلاثي المعتلّ بعلتين ، ولما جعل ذلك كلّه في باب سمّاه اللفيف فأدخل بعضه في بعض وخلط فيه خلطاً ...)[1] .

من خلال ما تقدّم ، نتبيّن أن أبا بكر الزبيدي يذهب مذهب الأزهري ـ وإن كان لا يبدو أنه مطلع على كتابه تهذيب اللغة ـ ، وهو أن الخليل (سبّب أصل كتاب العين ورام تثقيف كلام العرب فيه) ، أي أنّ خطة الكتاب ومنهجه وترتيبه كانت من وضع الخليل وفكره ، (ثم هلك عنه قبل كماله فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه ، فكان ذلك سبب الخلل الواقع به والخطأ الموجود فيه) .

أمّا ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) فله في كتاب العين رأي قاطع تميّز به لم يعوّل فيه على غيره ولم يستعر مفردات العلماء السابقين أو المعاصرين في وصفه ، وإنما جاء هذا الوصف والتقويم عن اطّلاع ومتابعة واستقراء لآراء المتقدمين في هذا الكتاب . قال (وأمّا كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل ، فضلاً عن نفسه ، ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره رحمه الله . وإن كان للخليل فيه عمل فإنما هو أنه أومأ إلى عمل هذا الكتاب إيماء ، ولم يله بنفسه ، ولا قرره ، ولا حرره . ويدل على أنه قد نحا نحوه أني أجد فيه معاني غامضة ونزوات للفكر لطيفة ، وصنعة في بعض الأحوال مستحكمة)[2] .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) الخصائص ٣/٢٨٨ .

من الواضح أن ابن جني ينكر في مطلع كلامه عن الكتاب مادته وما فيها من اضطراب وفساد ، لكنه لا يجرّد الخليل من فضيلة ما في الكتاب وهو خطته ومنهجه وترتيبه .

وقد أشار في أثناء عرض رأيه إلى رأي شيخه أبي علي الفارسي فكان إنكاره أشدّ ، اذ يفهم منه رفضه الكتاب عن الخليل مادة ومنهجاً . وقد رأينا آثار هذا الإنكار في بعض كتب أبي علي . فقد ذكر في كتابه (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات)[1] قوله (ذكر سيبويه قولهم : مرعزاء ، وحكم بزيادة الميم منها ، وذكر صاحب العين فيه قولاً خالف قول سيبويه فيه . ونحن نذكر ما قال ونبين فساده) . وهذا يعني أن من بين أسباب رفض أبي علي الفارسي كتاب العين اختلاف ما فيه عمّا نقل سيبويه في كتابه الذي يمثل علم الخليل وفكره .

وعلى الرغم من أنّ أبا أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ) ذهب مذهب المنكرين للكتاب الرافضين له ، فإنّ في ما كتبه تخليطاً يجعلنا لا نضعه في صفّ الأزهري والزبيدي وابن جني .

يقول العسكري في باب : ما روي من أوهام علماء البصريين ، من كتابه (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف)[2] : « ما وهم فيه الخليل بن أحمد في كتاب العين إن كان عمله . فإني رأيت مشايخنا كالمجمعين على أن الخليل إنما عمل بعض الكتاب ، وقيل بل عمل حرف العين فقط ، وأن النضر بن شميل تمّمه بخراسان ، واجتمع معه الليث بن المظفر وعلي بن ساسان الواسطي ، فأضافوا إلى الكتاب ما يجوز وجملاً مما لا يجوز رغبة في أن يكون الكتاب كاملاً تامّاً » .

---

(١) ص ٩٩ .

(٢) ١/٧٠ (دمشق) و ٥٧ (مصر) .

على الرغم من أن في قول أبي أحمد العسكري المذكور أعلاه تشكيكاً واضحاً في نسبة (العين) إلى الخليل ، فإن الدارس يشعر أنه ينقل عن غيره ، وأن نقله فيه خلط لا نراه عند المتقدمين . فهو يجعل النضر بن شميل متمّماً للعين ، يساعده في عمله الليث بن المظفر وعلي بن ساسان الواسطي ، والأخير مجهول لا وجود له في كتب الرجال .

ويكمل العسكري كلامه بإيراد أدلّته على أن غير الخليل تمّم الكتاب فيقول : « ومما يدل على هذا استشهادهم بأشعار المولّدين مما لم يكن الخليل يلتفت إليه ولا يستشهد بمثله . وقد علّمت في (العين والحاء والراء) وغيرها على أكثر من أربعين بيتاً للمحدثين مثل سليمان بن يزيد العدوي وصالح بن عبد القدوس وسابق وبشار ومن في طبقتهم ، بل وجدت فيه من شعر أبي دلامة والحسن بن هاني ، وهذا أدلّ دليل على أنّ الكتاب مفسد مزيد عليه »[1] .

ثم يروي عن أبي عمر الزاهد خبراً يرويه عن أبي الحسين النيسابوري عن أبيه عن إسحاق بن راهويه عن النضر بن شميل في الليث بن المظفر . وقد سبق ، عند الحديث عن النضر أن استبعدنا هذا الخبر وبيّنا أن اسم النضر مقحم فيه .

ثمّ يعدد بعد ذلك التصحيفات والتحريفات التي وقعت في كتاب العين ، ومعظمها قد قرأها على ابن دريد . ونراه يذكر في إشاراته هذه أنها (ممّا لا يذهب مثله على الخليل)[2] ، أو قول ابن دريد له (لا تنظر إلى ما في كتاب الخليل في باب السين ... فإن ذلك غلط من الليث على الخليل)[3] ، وكأنه بهذا ينبّه القارئ إلى أن هذه التصحيفات ليست من الخليل وإنما هي ممّن تمّم الكتاب بعده .

---

(١) المصدر نفسه ١/٧٠ - ٧١ (دمشق) و ٥٨ (مصر) .
(٢) المصدر نفسه ١/٧٣ (دمشق) و ٥٩ (مصر) .
(٣) المصدر نفسه ١/٧٥ - ٧٦ .

أمّا ابن دريد والقالي وابن فارس ، وهم ممن ألف في المعجمات ، فعلى الرغم من شكّهم في مادة الكتاب فإنهم لم ينظروا إلى قضية نسبته إلى الخليل نظرة جادة ، بل كانوا ينسبونه إلى الخليل لكنهم في ثنايا ردودهم واستدراكاتهم على العين كانوا يميلون إلى نفي الخطأ عن الخليل ، وبعضهم كان يذكر صراحة الليث وكونه سبب هذا الخطأ .

عرف ابن دريد (ت ٣٢١هـ) ، وهو بصري وأزديّ كالخليل ، بأمر كتاب العين ، وربما اطّلع عليه ، سنة ٢٤٨هـ ، وهو في ريعان شبابه . إذ كان عمره خمساً وعشرين سنة[١] . وبعد ما يقرب من نصف قرن أملى كتابه الجمهرة ، الذي لا يخفى على الدارسين تأثره بكتاب العين مادة ومنهجاً .

أثنى ابن دريد في مقدمة الجمهرة على الخليل وكتابه ثناء يبدو أنه كان نتيجة إعجابه بمنهج الكتاب وما فيه من ذكاء وفطنة . يقول[٢] : (وقد ألّف أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفرهودي رضوان الله عليه كتاب العين فأتعب من تصدّى لغايته وعنّى من سما إلى نهايته . فالمنصف له بالغلب معترف والمعاند متكلّف وكلّ من بعده له تبع أقرّ بذلك أم جحد . ولكنه ، رحمه الله ، ألّف كتاباً مشاكلاً لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدة أذهان أهل دهره) .

هذا الثناء والإعجاب موجه ، كما قلنا ، إلى منهج الكتاب وما فيه من ذكاء وفطنة . أما مادة الكتاب وما فيها من تصحيف وتحريف واضطراب وما أصاب بعض جوانب المنهج من خلل فيعزوه ابن دريد إلى الليث صراحة . وهذا دفعه إلى أن يكتب

---

(١) ولد ابن دريد سنة ٢٢٣هـ .

(٢) الجمهرة ٣/١ .

مستدركاً على العين وما فيه من خطأ وتصحيف[1] . وقد نقل أبو أحمد العسكري[2] وحمزة الأصبهاني[3] نتفاً من هذه الاستدراكات عن ابن دريد ، وفيها يشير إلى إلقاء تبعة هذه الأغلاط على الليث . كقوله لأبي أحمد العسكري[4] (لا تنظر إلى ما في كتاب الخليل في باب السين غير المعجمة ، فقال : سدف في معنى شدف ، فإن ذلك غلط من الليث على الخليل) . وقوله في مادة / ز ح ك من الجمهرة[5] (الزحك : الدنو ... وأهمل الخليل هذه الكلمة ، وأحسبه غلطاً من الليث) . وقال في مادة / ب ع ث[6] (ويوم بعاث يوم معروف ، وذكر عن الخليل بالغين معجمة ، ولم يسمع من غيره . قال أبو بكر : وليس هذا صحيحاً عن الخليل أيضاً) . وقوله في مادة / د ق ش[7] (وزعموا أن الخليل سأل أبا الدقيش : ما الدقيش ؟ فقال : لا أدري ، إنما هي أسماء نسمعها ، نسمّى بها ولا نعرف معانيها . وهذا غلط وادّعاء على أبي الدقيش ، وكيف يخفى على أبي عبدالرحمن نضّر الله وجهه مثل هذا وقد سمع العرب سمّت دقشاً ودقيشاً ...) .

مجمل ما تقدّم ، أن ابن دريد بقي في حيرة من أمر كتاب (العين) ونسبته إلى الخليل . ففي مقدمة الجمهرة ينسبه صراحة إلى الخليل ويثني عليه ثناء لا حدّ له ، لكنه في ثنايا الكتاب يشير إلى أغلاط فيه سرعان ما ينسبها إلى الليث . وكأنه بهذا يلقي

---

(١) الفهرست ٤٩ .

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٧٣/١ - ٨١ (دمشق) و ٦٠ - ٦٨ (مصر) .

(٣) التنبيه على حدوث التصحيف ٧٥ .

(٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٧٥ - ٧٦ (دمشق) و ٦٢ (مصر) .

(٥) الجمهرة ١٤٩/٢ .

(٦) المصدر نفسه ٢٠١/١ .

(٧) المصدر نفسه ٢٦٩/٢ .

تبعة ما في الكتاب من اضطراب على الليث لأنه وحده حمل الكتاب عن الخليل ، وهو الذي انفرد بروايته . ويبدو أن ابن دريد وضع يده على الشيء الكثير من هذا الاضطراب مما دفعه إلى وضع مستدرك على كتاب العين .

أما أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ) فلدينا موقفان له من كتاب العين ، أولهما ينقله عنه تلميذه المقرّب إليه أبو بكر الزبيدي في أول كتابه « استدراك الغلط الواقع في كتاب العين » نقلاً عن كتاب المزهر للسيوطي[١] . يقول الزبيدي : (وحدثنا إسماعيل بن القاسم البغدادي ، وهو أبو علي القالي ، قال : لمّا ورد كتاب العين من بلد خراسان زمن أبي حاتم ، أنكره أبو حاتم وأصحابه أشدّ الإنكار ودفعه بأبلغ الدفع ، وكيف لا ينكره أبو حاتم على أن يكون بريئاً من الخلل سليماً من الزلل ، وقد غبر أصحاب الخليل بعد [وفاته][٢] مدة طويلة لا يعرفون هذا الكتاب ولا يسمعون به ... فما علمنا أحداً منهم نقل في كتابه عن الخليل من اللغة حرفاً) ، وهو موقف يتضح فيه التشكيك في نسبة الكتاب إلى الخليل .

أما الموقف الثاني فنجده في ثنايا كتابه (البارع) ، اذ نستشفّ منه اعترافاً صريحاً بنسبة (العين) إلى الخليل . هذا الموقف جاء ـ ربما ـ تالياً لموقفه السابق وبعد طلب من الخليفة الأموي في الأندلس بمقابلة نسخ كتاب العين وتهيئة نسخة يعتمد عليها[٣] ، إذ « أنه بعد المقابلة التي أجراها اقتنع بصحّة نسبة الكتاب ... وصرّح بنسبته للخليل ولم ينسبه لليث ... »[٤] .

---

(١) ١/٨٣ ـ ٨٥ .

(٢) زيادة لتوضيح السياق .

(٣) مقدمة المحقق لكتاب (البارع) ص ٦٥ .

(٤) المصدر السابق .

ومع هذا الاقتناع يبقى الشكّ في نفس القالي تجاه ما ينفرد به العين من مواد لغوية . ففي مادة / ض م غ[1] : (وقال أبو علي : لست من هذا الحرف على ثقة ، فإنّي لم أجده إلاّ في كتاب العين) . وهذا الشك ربما كان مبعثه عدم حمل القالي كتاب العين رواية . فقد ذكر ابن خير الإشبيلي الكتب التي حملها القالي معه من المشرق ولم يكن كتاب العين من جملتها .

وأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) من اللغويين الذين أفادوا من كتاب العين في مؤلفاتهم ، على الرغم من شكّه في مادته اللغوية . يقول في كتابه الصاحبي[2] : (وأمّا الكتاب المنسوب إلى الخليل وما في خاتمته من قوله : هذا آخر كلام العرب ، فقد كان الخليل أورع وأتقى لله ـ جلّ ثناؤه ـ من أن يقول ذلك) . ثم ينقل عن العلماء المعاصرين للخليل روايات في عمله وزهده ويختمها بقوله (قلنا : فهذا مكان الخليل من الدين ، أفتراه يَقْدِم على أن يقول : هذا آخر كلام العرب ؟ ثم إن في الكتاب الموسوم به من الإخلال ما لا خفاء به على علماء اللغة . ومن نظر في سائر الأصناف الصحيحة علم صحة ما قلناه)[3] .

لقد أفاد ابن فارس من (العين) في معجميه : مجمل اللغة ومقاييس اللغة ، لكنه يسمّي (العين) في كتابه الأول : الكتاب المنسوب إلى الخليل[4] ، أو : الكتاب الذي يقال إنه للخليل[5] .

---

(١) المصدر السابق ٢٧٠ .

(٢) ص ٤٧ .

(٣) المصدر السابق ٤٨ .

(٤) مجمل اللغة ١/١٤٥ (م / أثّ و أ جّ) و ١ / ٣٣٩ (م / توف) .

(٥) المصدر نفسه ١ / ٣٣٦ (م / تله) .

ويتميز ابن فارس عن غيره من اللغويين الذين أشرنا إليهم بروايته (العين) بسند يصل إلى الليث بن المظفر . هذا السند له أربعة طرق هي :

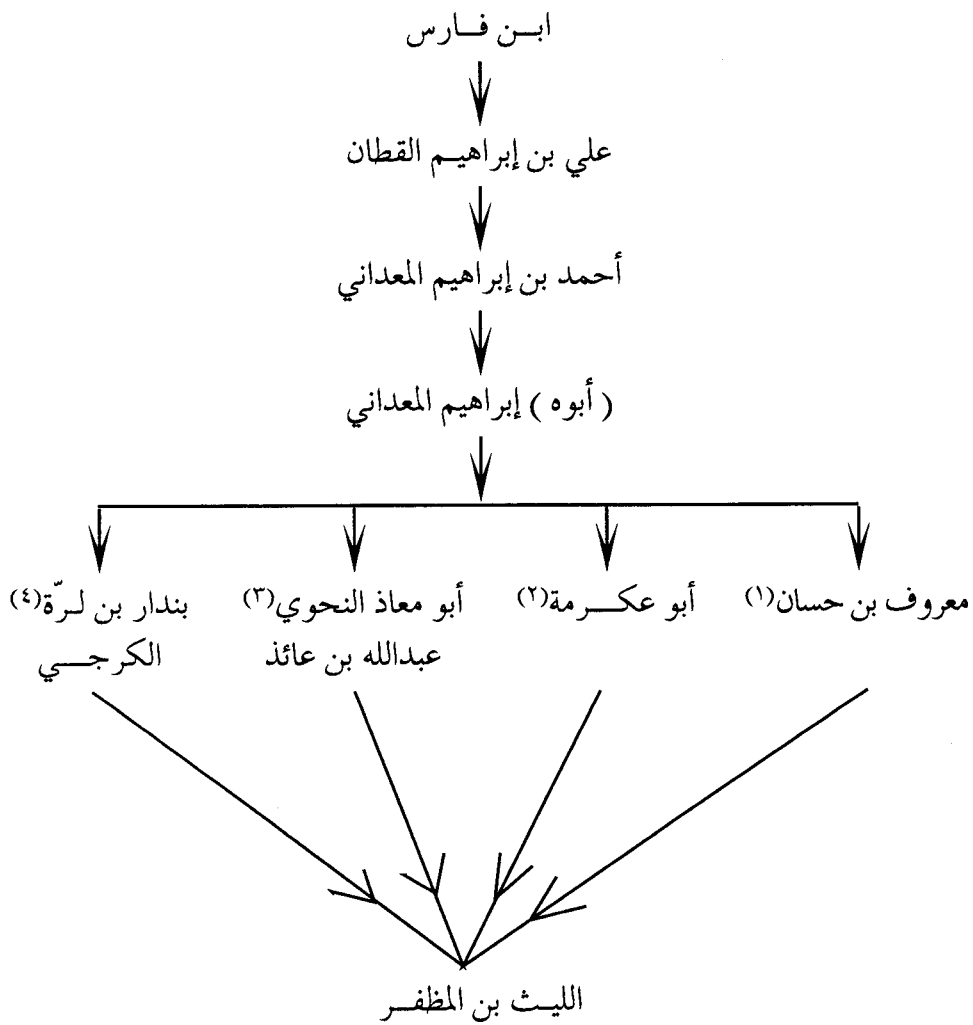

(١) مجمل اللغة ٥٧٢/٤ ومقاييس اللغة ٤/١ .
(٢) مجمل اللغة ٢٥/٢ .
(٣) مجمل اللغة ٥٧٢/٤ وحلية الفقهاء ٧٢ .
(٤) الصاحبي ٦٢ و ١٩٣ ومقاييس اللغة ٤/١ وحلية الفقهاء ٢١ و ١٣١ .

هؤلاء الرواة ، عدا بندار بن لرّة الكرجي ، مجهولون لا نعرف عنهم شيئاً . ولعل ضعف السند في رواية الكتاب هو الذي دفعه إلى التشكيك في نسبته إلى الخليل كما أشرنا . وقد لاحظ بعض الاضطراب في نسخته من العين ، قال : « وفي نسختي من كتاب العين أن الشين والجيم والذال مهمل ، فلا أدري أسقط من كتابي أم خفي على مؤلفه ، والكلمة صحيحة لا شكّ فيها »[1] .

بقي من علماء القرن الرابع ، الذين أشرنا إليهم ، عالمان هما : الصاحب بن عبّاد والجوهري .

أمّا الصاحب بن عبّاد (ت ٣٨٥هـ) فقد أكثر في كتابه (المحيط في اللغة)[2] النقل عن الخليل ، من غير أن يشير إلى العين ، كما أكثر استدراك المواد اللغوية التي أهملها كتاب العين .

أما النقل عن العين ، فلا بد أن يكون قد اطّلع عليه بعد أن شاع الكتاب وعرف في عصره ، القرن الرابع ، بخاصة أن أحد شيوخه ـ وهو ابن فارس ـ قد نصّ على روايته الكتاب في معظم كتبه اللغوية .

أما استدراك المواد اللغوية الجديدة فكان معتمداً فيها كتاب الخارزنجي (ت ٣٤٨هـ) : تكملة كتاب العين[3] ، وهو كتاب حاول مؤلفه استدراك ما أهمل في كتاب العين من مواد لغوية بالنقل عن كتب المتقدمين من علماء اللغة . وقد حمل الأزهري صاحب التهذيب على الخارزنجي ومؤلفه لأنه أسند مادته اللغوية إلى العلماء المتقدمين من غير سماع .

---

(١) مجمل اللغة ١٩٨/٣ (م / ش ج ذ) .

(٢) نشر منه ثلاثة أجزاء ، بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين (منشورات وزارة الثقافة والإعلام) بغداد ١٩٧١ و ١٩٧٥ و ١٩٨١ .

(٣) انظر : مقدمة المحقق لكتاب (المحيط في اللغة) ٢٠/١ وما بعدها .

وعلى الرغم من أنّ ما نشر من كتاب (المحيط) أقل من ثلثه فإننا نستطيع أن نشير إلى ما يلي :

١ ـ الكتاب بني على منهج الخليل في اعتماده مخارج الأصوات في توزيع المواد اللغوية .

٢ ـ نسب أكثر ما نقل من العين إلى الخليل ، ولم يذكر الليث إلاّ في مرات معدودة[١] . وهذا النقل ربما اعتمد فيه على غيره ممن ينسب نقوله إلى الليث .

٣ ـ لا يبدو أن للصاحب موقفاً واضحاً من كتاب العين ومؤلفه ، فهو لا يشير إلى خطأ ما ينقل أو صوابه مقارنة مع النقول الأخرى . يقول مثلاً : (العشم : الطمع ، عن أبي سعيد ، وحكاه الخليل بالسين غير معجمة)[٢] ، من غير إشارة إلى صحة أحدهما أو خطئه .

أمّا أبو نصر الجوهري (ت ٣٩٦هـ) فقد رحل إلى العراق في نحو منتصف القرن الرابع الهجري ، وكان كتاب العين قد شاع وعرف قبل ذلك بقرن . وكان لا بد لمن يريد تأليف معجم في اللغة أن يطّلع على جهود من سبقه من اللغويين ، وكان كتاب العين واحداً منها . لكنه لم يبد في أثناء نقله ما يشير إلى شكه في نسبة الكتاب ، فهو يشير إلى الخليل باعتباره مؤلفه ولا يشير إلى الليث أبداً . لكن الشك في مادته اللغوية يبدو واضحاً من خلال نقوله ونصوصه . ففي مادة (ش د ف) نجده يقول : (الشدف ، بالتحريك ، الشخص ، والجمع : الشدوف . وهذا الحرف في كتاب العين بالسين غير معجمة . قال ابن دريد : هو تصحيف) .

(١) المحيط في اللغة ١/٢٢٠ و ٢/٢٥٣ و ٢٦١ .
(٢) المصدر السابق ١/٣٣٧ .

ونجده من جانب آخـر ينقل عن الخليـل ما يشعر بالشك في ما ينقـل ، كقوله : (وحكي عن الخليل)[1] ، أو (زعم الخليل)[2] . فضلاً عن هذا كله فإن مجموع نقوله عن العين التي ينسبها إلى الخليل لا تتجاوز الثلاثة والأربعين نصّاً ، كلّ نص يقع في سطر وبعض السطر . أما بقية النصوص التي ينسبها إلى الخليل فينقلها عن كتاب سيبويه وكتاب الغريب المصنف لأبي عبيد . وهذا النقل يعدّ قليلاً موازنة بحجم كتاب العين الذي يقارب كتاب الصحاح في حجمه .

ويمكن توجيه قلة نقله عن العين أنه ابتعد في نقوله عن المصحّف والمحرّف وما هو مضطرب ، لأن خطته ومنهجه : « نقل ما صحّ عنده من اللغة » ، كما أشار في مقدمة الصحاح ، وغالبـاً ما يشير إلـى الصحيح مكتفياً به . ففـي مادة (و ق ظ) من العين (الوقظ : حوض يجتمع فيه ماء كثير ليس له أعضاد ، وجمعه وقظان) . لا نجد هذه المادة في الصحاح في (و ق ظ) ، وإنّما نجدها في (و ق ط) بالطاء المهملة ، يقول : (الوقط والوقيط : حفرة في غلظ أو جبل يجتمع فيه ماء السماء ، والجمع وقاط) ، بينما يضعها الأزهري في (و ق ظ) بالظاء المعجمة ولكنه يخطئها ويشير إلى الصحيح .

---

(١) الصحاح : (م / جسس و زفف) .
(٢) المصدر نفسه (م / صلف و عهق) .

الخاتمـــــة

يهدف هذا البحث إلى إيضاح موقف الأقدمين ، وبخاصة علماء القرنين الثالث والرابع الهجريين ، من كتاب (العين) ، وهو كتاب له خطورته ومكانته في تاريخ الثقافة العربية ، ويعدّ كتاباً رائداً في تاريخ المعجم العربي .

لم تكن ولادة هذا الكتاب طبيعية ، أعني أن ظروف وضعه وتأليفه يحوطها الكتمان وتنقصها الإشارات الواضحة التي نعهدها في مثل هذا الشأن . فلقد عوّدنا الأقدمون ، في وقت مبكر ، على طرق عديدة لتوثيق الأقوال والأعمال والأفكار ، لا تزال حتى عصرنا هذا مقبولة شائعة .

فالخليل بن أحمد البصري عالم لغة وأدب ونحو ، له تلاميذ وأصحاب ، له مجلس ، أو قل له مجالس ، يرتادها أصحابه وغيرهم . له طريقة في السلوك والتفكير معروفة محمودة . لا نكاد نجد له ذامّاً ولا عائباً في عصره ولا في ما بعده . يتوفّى الله هذا العالم ، بعدها بنحو سبعين سنة يصل إلى مدينته البصرة كتاب ينسب إليه ، هو كتاب العين .

يجابه هذا الكتاب بإنكار أصحاب الخليل وأصحاب أصحابه ، موجّهين إليه النقد من جانبين :

١ ـ النقد الخارجي ، ونعني به عدم رواية الخليل الكتاب لأصحابه ، وهذا يعني عدم معرفتهم إيّاه وظروف تأليفه . وقد أجمع أصحابه على هذا الإنكار .

٢ ـ النقد الداخلي ، ويعني وضع الكتاب في ميزان النقد اللغوي ، من خلال مقابلة مادته مع ما أثر عن الخليل ، وبخاصة ما وعته صدور أصحابه ومؤلفاتهم ، ومنهم سيبويه وكتابه ، وما أثر عن العرب .

بحثنا هذا تناول الجانب الأول ، وهو النقد الخارجي ، فقط . فعرض له من جميع جوانبه ، ووصل إلى نتيجة تؤكد قولاً قديماً يقول بعدم رواية الخليل الكتاب ، وبالتالي عدم معرفة أصحابه به ، مما دعاهم إلى إنكاره وعدم النقل عنه وروايته .

لكنّ قوّة هذا الإنكار والرفض خفّت حدّتها ، وبخاصة عند البصريين ، فبدأت أيديهم تمتدّ إلى الكتاب لتقرأه ، فوجدت فيه شيئاً جديداً لم يعهدوه ، شيئاً في منهجه وترتيبه جعلهم يغيّرون نظرتهم إلى الكتاب . وكان ابن دريد أول من انعكس تأثير (العين) عليه ، فوضع كتابه الجمهرة بتأثير منه ، لكنه ظلّ بين الحين والآخر يوجه نقداً إلى مادته اللغوية ، وأنها ليست من الخليل وإنما من الليث .

هذه الفكرة وهذا الخط الذي سار عليه ابن دريد في حكمه على الكتاب هو المنهج الذي سار عليه معظم لغويي القرن الرابع باختلاف الطريق الذي سلكوه في التعبير عنها ، وهو أن الخليل ، رحمه الله ، رسم خطّة الكتاب ووضع أسسه ومنهجه ، أمّا حشو الكتاب ومادته اللغوية فليست من صنع الخليل ولا إملائه . وخير ممثل ، من لغويي القرن الرابع ، عبّر عن هذه الفكرة هو أبو منصور الأزهري صاحب تهذيب اللغة . فقد وجد في (العين) مادة لغوية صحيحة كثيرة لكنه لم يشأ أن ينسبها إلى الخليل وإنما إلى الليث بن المظفر . فاعتقاده قائم على أن جميع المادة اللغوية في الكتاب ليست للخليل ، على الرغم من صحة الكثير منها ، ما دام موجوداً إلى جانب هذا الصحيح شيء كثير أيضاً من الاضطراب والتصحيف والتحريف .

مصادر البحث ومراجعه

ابن درستويه — للدكتور عبدالله الجبوري
بغداد (مطبعة العاني) ١٩٧٤

الأمثـال (كتاب) — لأبي فيد مؤرج بن عمر السدوسي (ت ١٩٥هـ)
حققه : د. رمضان عبدالتواب
القاهرة (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر)
١٩٧١

أنباه الرواة على أنباه النحاة — لعلي بن يوسف القفطي (ت ٦٥٦هـ)
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة (دار الكتب المصرية) ١٩٥٠ - ١٩٧٣

البارع في اللغـــة — لأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ)
تحقيق : د. هاشم الطعان
بيروت (دار الحضارة العربية) ١٩٧٥

بغية الوعاة — لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة (البابي الحلبي) ١٩٦٤ - ١٩٦٥

تاريخ بغـــداد — للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)
بيروت - دار الكتاب العربي (طبعة مصورة
عن طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٣١)

تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك) لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة (دار المعارف) ١٩٦٠ وما بعدها .

التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة بن الحسن الأصفهاني (ت ٣٦٠هـ)
تحقيق : محمد أسعد طلس
دمشق (مجمع اللغة العربية) ١٩٦٨

تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا النووي (ت ٦٧٦هـ)
القاهرة (إدارة الطباعة المنيرية) بلا تاريخ

تهذيب اللغـة لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)
تحقيق : عبدالسلام هارون وآخرين
القاهرة (الدار المصرية للتأليف والترجمة)
١٩٦٤ وما بعدها

جمهـرة اللغـة لأبي بكر بن دريد (ت ٣٢١هـ)
تحقيق : فرايتز كرنكو
الهند (حيدر آباد الدكن) ١٣٤٤هـ وما بعدها

حليـة الفقهـاء لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)
تحقيق : د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي
بيروت (الشركة المتحدة) ١٩٨٣

الخصائص لعثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)
تحقيق : محمد علي النجار
القاهرة (دار الكتب المصرية) ١٩٥٢ وما بعدها

الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث
د. محمد حسين آل ياسين
بيروت (دار مكتبة الحياة) ١٩٨٠

شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف
لأبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ)
(١) تحقيق : د. السيد محمد يوسف
دمشق (مجمع اللغة العربية) ١٩٨١
(٢) تحقيق : عبدالعزيز أحمد
القاهرة (البابي الحلبي) ١٩٦٣

الصاحبي في فقه اللغة
لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)
تحقيق : مصطفى الشويمي
بيروت (مؤسسة بدران) ١٩٦٣

الصحـــاح
لأبي نصر الجوهري (ت ٣٩٦هـ)
تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار
القاهرة (دار الكتاب العربي) ١٩٥٦

طبقـات الشعـراء
لعبدالله بن المعتز (ت ٢٩٦هـ)
تحقيق : عبدالستار أحمد فراج
القاهرة (دار المعارف) ١٩٥٦

طبقـات النحويـين واللغويـين
لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة (دار المعارف) ١٩٧٣

العباب الزاخر واللباب الفاخر
للحسن بن محمد الصغاني (ت ٦٥٠هـ)
تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين
بغداد (مطبعة المعارف) ١٩٧٧ وما بعدها

العيـن
(المنسوب) إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)
تحقيق : د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي
بغداد (وزارة الثقافة والإعلام) ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥

الفاخـر
للمفضل بن سلمة الكوفي (ت ٢٩١هـ)
تحقيق : عبدالعليم الطحاوي
القاهرة (سلسلة تراثنا ـ وزارة الثقافة) ١٩٦٠

الفهرسـت
لمحمد بن إسحاق النديم (ت بعد ٣٨٥هـ)
تحقيق : رضا تجدّد
طهران (مطبعة دانشكاه) ١٩٧١

فهرسة ما رواه عن شيوخه
أبو بكر بن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)
تحقيق : فرنسشكه قداره زيدين
بغداد (مكتبة المثنى) ١٩٦٣

مجمـل اللغـة
لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)
تحقيق : الشيخ هادي حسن حمودي
الكويت (معهد المخطوطات العربية) ١٩٨٥

المحيط في اللغة — للصاحب بن عبّاد (ت ٣٨٥هـ)
تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين
بغداد (وزارة الثقافة والإعلام) ١٩٧١ - ١٩٨١

مختصر العين — لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)
تحقيق : علال الفاسي ومحمد بن تاويت الطنجي
الدار البيضاء (منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الإسلامية) ١٩٦٣

مراتب النحويين — لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ)
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة (دار نهضة مصر) ١٩٧٤

المزهر في علوم اللغة وأنواعها — لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)
تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين
القاهرة (البابي الحلبي) ، بلا تاريخ

المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات — لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)
تحقيق : صلاح الدين عبدالله السنكاوي
بغداد (منشورات وزارة الأوقاف) ١٩٨٣

معجم الأدباء — لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)
نشر : أحمد فريد رفاعي
القاهرة (دار المأمون) ١٩٣٦ وما بعدها

المعجم العربي : نشأته وتطوره
للدكتور حسين نصّار
القاهرة (دار مصر للطباعة) ١٩٦٨

مقاييس اللغة
لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)
تحقيق : عبدالسلام هارون
القاهرة (البابي الحلبي) ١٩٦٩ وما بعدها

المقتضب
لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)
تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة
القاهرة (المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية)
١٩٦٣ وما بعدها

نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء
لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة (دار نهضة مصر) ١٩٦٧

وفيات الأعيان
لابن خلكان (ت ٦٨١هـ)
تحقيق : د. إحسان عباس
بيروت (دار الثقافة) ١٩٦٨ وما بعدها

الصفة المشبهة

(قراءة جديدة في البنية الشكلية والدلالية لبعض الأوصاف المشتقة)

د. فيصل إبراهيم صفا
جامعة اليرموك

تمهيد :

يرد حديث الدارسين ، قدماء ومحدثين ، عما يطلق عليه (الصفة المشبهة) في اتجاهين : اتجاه نحوى تركيبى[1] ، واتجاه صرفي دلالي . أما الذين عنوا بتحديد مفهومها صرفياً ودلالياً (وهو ما يعني هذه الدراسة) ، فقد كانوا يقفون عند نوع الفعل الذي تشتقّ هذه الصفة منه ، وعند دلالتها ، فمن حيث نوع الفعل من جهة عدد حروفه فيبدو أن أظهر من نصّ على بناء (الصفة المشبهة) من الفعل الثلاثي هو السكّاكي الذي يقول[2] : « والصفة المشبهة تخصّ الثلاثيات المجردة » ، وأكد على هذا حين قال[3] : « واسم الآلة يخصّ الثلاثي كالصفة المشبهة » . ولا يكاد الدارس يجد أحداً ، فيمن قرئ لهم من القدماء ، يذهب إلى ما ذهب إليه السكّاكي على الرغم من أن السواد الأعظم لأمثلة القدماء يكاد يقتصر على صفات

---

(١) ينظر مثلاً : سيبويه ، الكتاب ١/١٩٤ - ٢١١ ، المبرد ، المقتضب ٤/١٥٨ ، ابن السراج ، الأصول في النحو ١/١٥٣ ، ١٥٤ ، الزمخشري ، المفصل في علم العربية ص ٢٣٠ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٦/٨١ ، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٢/١٤٠ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٢٥ .

(٣) السابق نفسه .

مشبهة يُلحظ معها الثلاثي من الأفعال . وندر كذلك من نصّ[1] من المحدثين على ثلاثية الفعل . ومن حيث نوع الفعل من جهة لزومه وتعدّيه ، فيكاد القدماء[2] والمحدثون[3] يجمعون على بناء (الصفة المشبهة) من الفعل (اللازم) .

أما الحديث عن (الصفة المشبهة) من حيث دلالتها على من قام بالحدث (= المعنى) المدلول عليه بها على وجه الثبوت ، فيكاد القدماء[4] والمحدثون[5] يجمعون على ذلك أيضاً .

---

(١) ينظر مثلاً : فتحية صلاح ، التيسير في النحو والصرف ص ٢٢٤ ، د. محمد خير الحلواني ، الواضح في علم الصرف ص ١٨٢ ، عباس حسن ، النحو الوافي ٢٣١/٣ ، ٢٣٢ - ٢٣٥ ، ٣١٤ (الذي يرى أن ما دعاه بالصفة المشبهة الأصلية لا يكون إلاّ من الثلاثي) .

(٢) ينظر مثلاً : ابن الحاجب ، شرح الوافية نظم الكافية ص ٣٢٩ ، ابن الحاجب ، الكافية في النحو ٢٠٥/٢ ، نور الدين الجامي ، شرح كافية ابن الحاجب ٢٠٣/٢ ، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ١٤١/٢ ، الأشموني والصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٣ ، الأسفراييني ، لباب الإعراب ص ٤٨٠ ، السيوطي ، المطالع السعيدة ١٨٠/٢ ، السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥٨/٦ ، الأسيوطي (= السيوطي) الفرائد الجديدة ٦٧٧/٢ ، ابن هشام ، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ص ١١٨ .

(٣) ينظر مثلاً : عباس حسن ، النحو الوافي ٢٣١/٣ ، ٢٣٢ - ٢٣٥ ، د. خديجة الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص ٢٧٥ ، الشيخ أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فنّ الصرف ص ٧٩ ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية ١٨٩/١ ، ١٩٧ ، د. عبده الراجحي ، التطبيق الصرفي ص ٧٩ ، د. محمود سليمان ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ص ٨٤ .

(٤) ينظر حاشية (٢) أعلاه .

(٥) ينظر حاشية (٣) أعلاه : هذا ، ولا يختلف كلّ من (Wright) و (Howell) و (Haywood and Nahmad) في شيء ذى بال عما يقول به القدماء ومعظم المحدثين ، بل إنهم (ما عدا Howell) يزيدون في الخلط بين (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) . ينظر على التوالي :

Wright, W. ; A Grammar of the Arabic Language; 3rd edition, The University Press, Cambridge (1986), pp. 131 - 132.

Howell, Mortimer Sloper; A Grammar of the Classical Arabic Language, Gian Publishing House, Delhi (1986), ; pp. 1606 - 1607.

Haywood, J.A. and Nahmad, H.M.; A New Arabic Grammar of the Written Language; Lund Humphries, London (1965) ; pp. 86 - 87 .

يمكن القول ، إذاً ، أن حديث الدارسين عن (الصفة المشبهة) قد عمل على تحديد معالمها وضبط مفهومها على النحو الذي تمّ إجماله أعلاه ، والذي تزعم هذه الدراسة أنه غير قادر ، من الوجهة الصرفية والدلالية على تمييز (الصفة المشبهة) من غيرها من الصفات المشتقة تمييزاً قاطعاً وموضوعياً .

ولعلّ أمثلة سيبويه على (الصفة المشبهة) العاملة ، وهو الجانب الذي يبدو أنه الوحيد الذي اطّلعَت عليه د. خديجة الحديثي في كتاب سيبويه ، ولعلّ أمثلته عليها كذلك في الجانب الصرفي من كتابه[1] ، وهو الجانب الذي لم يصرّح فيه بمصطلح (الصفة المشبهة) ، لعلّ أمثلته في الجانبين كانت الأساس في حمل المتأخرين على الخروج بالضوابط المشار إليها سابقاً ، والمتعلقة بالفعل المشتق منه من حيث عدد حروفه (وهي ثلاثية في السواد الأعظم من أمثلته) ، ومن حيث لزومه . هذا على الرغم من أن الأفعال الملحوظة ، عند اشتقاق أمثلة (الصفة المشبهة) الواردة في الكتاب ، تكاد تنادي بخصيصة تتميّز بها وتتقاصر دونها الخصائص التي خرجوا بها وخاصة حين يتبيّن أن ما خرج به المتأخرون من ضوابط يمكن نقضه .

إحساس غامض بحقيقة طبيعة (الصفة المشبهة)

لا شكّ في أنه قد كان لدى سيبويه وغيره من المتقدمين إحساس خاص بهذا النوع من الصفات التي أطلق عليها مصطلح (الصفة المشبهة) . وإن ذكر سيبويه ، على سبيل المثال ، لصفات وقعت على وزن (اسم الفاعل) من الثلاثي وغير الثلاثي ، من مثل : مطّرق[2] ، ولاحق[3] ، وشاحط[4] ، إنّ ذكر ذلك ليؤكد هذا الإحساس ،

---

(١) ٤/١٧ - ٢١ .
(٢) السابق نفسه ١/١٩٥ .
(٣) السابق نفسه ١/١٩٧ .
(٤) السابق نفسه ١/١٩٨ .

ذلك أن الأمثلة التي يذكرها لهذا النوع من الصفة ينتظمها إلى حدّ بعيد خصيصة متعلّقة بالفعل ، لا من حيث كونه ثلاثياً ، بدليل ذكره لـ (مطّرق) ، ولكن من حيث الدلالة العامة للأفعال التي تلحظ عند صوغ مثل هذا النوع من الصفات ، كما سيتبيّن . وهذا يعني أن سيبويه يميّز (الصفة المشبهة) من (اسم الفاعل) ، ولو كانت (أي : الصفة المشبهة) على وزن من أوزان (اسم الفاعل) ، لسبب يسير هو أن هذا النوع من الوصف ذو دلالة خاصة تخالف دلالة (اسم الفاعل) . فما هذه الخصيصة التي تميّز الأفعال التي تلحظ عند صوغ (الصفة المشبهة) ؟

بدأ اللغويون بالتصريح بضوابط تعرف بها (الصفة المشبهة) وتصاغ عليها في وقت متأخّر هو القرن السابع الهجري وما تلاه ، فهذا السكّاكي[1] يتحدث عن اشتقاقها من الثلاثي ، وهذا ابن الحاجب والأستراباذي[2] وابن مالك[3] ، على سبيل المثال ، يشيرون إلى اشتقافها من (اللازم) ، ونجدهم كذلك يتحدثون عن دلالة (الثبوت) لا التجدد فيها .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض تعريفات (الصفة المشبهة) ، عند بعض متأخري اللغويين ، لم تخل من عبارات تشي ، بغموض ، إلى إحساس خاص بتميّزها ، فقد عرّفها ركن الدين الأستراباذي[4] ، على سبيل المثال ، بقوله : « اسم مشتقّ من فعل لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت » ، فالعبارة المخطوط تحتها في التعريف تنمّ عن إحساس خاص ، لكن غامض ، بهذا النوع من الصفات ، فهي (أي : العبارة) قد تفهم أن الذات الموصوفة قد وجد الحدث فيها لكنه لم يقع منها ولم يكن تصرفاً لها . فإذا كان هذا المعنى ، أو قل شيئاً قريباً منه مقصوداً بمثل هذه العبارة ، فالإحساس الخاص موجود لا محالة .

---

(١) مفتاح العلوم ص ٢٥ .
(٢) الكافية في النحو مع شرحها ٢/٢٠٥ .
(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٣٩ .
(٤) الوافية في شرح الكافية ص ٢٤٣ .

مناقشة الضوابط الصرفية والدلالية لـ (الصفة المشبهة)

لعلّ أهمّ هذه الضوابط ، كما سبقت الإشارة ، كون الفعل الملحوظ ـ عند اشتقاق (الصفة المشبهة) ـ لازماً ، وكون الوصف دالاً على (الثبوت) .

أما ضابط ثلاثية حروف الفعل ، فلعلّ مما يردّ الأخذ به هو أنواع الأحداث التي تكون منها الصفات المشبهة ، فالأفعال الدالة على الألوان والعيوب والحلى الظاهرة ، والأفعال الدالة على الخلوّ أو الامتلاء أو الأدواء الباطنية أو ما يشبهها أو ما يضادها ، إلخ ، تكون (أي : هذه الأفعال) ثلاثية وغير ثلاثية . وقد أورد سيبويه ، كما سبقت الإشارة ، أمثلة على صفات مشبهة ـ من غير الثلاثي ـ تشارك أفعالها أفعال الثلاثي في هذه المعاني . بل لقد نصّ بعض القدماء ، من مثل ابن عقيل[1] وابن مالك[2] والشيخ خالد الأزهري[3] ، نقلاً عن ابن الخشّاب ، على اشتقاق (الصفة المشبهة) مما فوق الثلاثي . وقد نصّ على مثل ذلك بعض المحدثين ، مثل : محمد الأنطاكي[4] ومحمد خير الحلواني[5] . يضاف إلى هذا أن بعض القدماء قد ذكر أمثلة لـ (الصفة المشبهة) من غير الثلاثي ، لكن دون تصريح بجواز أخذها منه . من ذلك (مطّرق) ، التي ذكرها سيبويه ـ كما تقدّم ، و (منطلق اللسان) و (مطمئنّ النفس)[6] ، و (مستقيم الحال) و (معتدل القامة)[7] ، إلخ .

---

(١) شرح ابن عقيل ١٤١/٢ .

(٢) تسهيل الفوائد ص ١٣٩ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ٨٢/٢ .

(٤) المحيط في أصوات العربية ص ٢٤٠ .

(٥) الواضح في علم الصرف ص ١٨٥ .

(٦) السيوطي ، الأشباه والنظائر ٢٤٥/٢ .

(٧) الأشموني ، شرحه ٤/٣ .

١ ـ لزوم فعل (الصفة المشبهة)

يمكن القول بأن الدارسين ، قدماء ومحدثين ، شبه مجمعين على أن (الصفة المشبهة) إنما تؤخذ من (اللازم) . وليس هناك من شكّ في أن السواد الأعظم ، من أمثلة الدارسين على (الصفة المشبهة) ، يلحظ معه أن أفعاله لازمة .

ومع ذلك فقد ذكر بعض القدماء وبعض المحدثين أمثلة تعدّ أفعالها متعدّية في المفهوم النحوي ، فقد أورد سيبويه[١] ، على سبيل المثال ، في باب إعمال الصفة المشبهة ، (الأخسرين) ، التي يستخدم فعلها الملحوظ (خسر) متعدياً ، وذكر الأشموني[٢] (رحيماً) و (عليماً) على أنهما صفتان مشبهتان لفعلين متعديين ، هذا على الرغم من تعقيبه على ذلك بقوله : « فمقصور على السماع » ، وتعقيبِ الصبان[٣] كذلك على التعقيب بقوله : « لا يتمّ إلاّ إذا أريد اللزوم أصالة فقط » ، فمثل هذه الاحترازات ليست من القوة بحيث تنفي أن بعض أفعال (الصفات المشبهة) متعدّ . وذكر ابن هشام[٤] الصفة المشبهة (مُفتّحة) ، التي فعلها الملحوظ متعدّ ـ كما هو معلوم .

وأورد بعض المحدثين (مهذّب الطبع) و (منقّى السريرة)[٥] ، و (مجلوّة) و (محجوب)[٦] .

---

(١) الكتاب ٢٠١/١ .

(٢) شرح الأشموني ٣/٣ . هذا على الرغم من أن سيبويه (الكتاب ١١٥/١) عدّ (رحيماً) و (عليماً) مبالغة للفاعل .

(٣) حاشية الصبان ٣/٣ .

(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٣٠٥ .

(٥) سامي عوض ، المورد في علم الصرف ص ١٧٢ .

(٦) فريد إسماعيل نعيم ، النحو والصرف في تصريف الأفعال والأسماء ص ٤٠ .

يضاف إلى ذلك كلّه أن لزوم الفعل لا يعني بالضرورة جواز وجود (صفة مشبهة) بلحظه ، فالفعل (ذهب) ، على سبيل المثال ، فعل لازم ، غير أنه لا يكون منه صفة مشبهة .

الإشارة هنا إلى أن بعض القدماء وبعض المحدثين أورد أمثلة لـ (الصفة المشبهة) التي يفترض أن أفعالها متعدّية ـ هذه الإشارة ليست لأجل أن تأخذ هذه الدراسة بجواز صوغ (الصفة المشبهة) من المتعدّي ، ولا لإثبات أن القدماء والمحدثين قد قالوا بذلك ، بل ليقال إنه على الرغم من ورود مثل تلك الأمثلة ـ قديماً وحديثاً ـ وعلى الرغم من أن بعض اللازم لا تصاغ بلحظه الصفات المشبهة ، فقد كان القدماء والمحدثون شبه مجمعين على شرط لزومية الفعل ، ذلك الشرط الذي لفت الانتباه إلى ما يتّسم به معظم اللازم من الأفعال (وعلى الأخصّ أفعال الصفات المشبهة التي أوردها الدارسون المشار إليهم) ، تلك السمة التي قد توجد كذلك في غير اللازم . ولذلك فإن هذه الدراسة سوف تعمل على تفسير بعض الصفات المشبهة التي أفعالها متعدّية ، وذلك استناداً إلى تلك السمة الأساسية التي ستجلّيها هذه الدراسة .

(اللزوم) ، إذاً ، ليس سمة مناسبة ولا مخصِّصة للفعل الذي تصاغ الصفة المشبهة بلحظه .

٢ ـ دلالة (الثبوت) في (الصفة المشبهة)

سبقت الإشارة إلى شبه إجماع القدماء على أن (الصفة المشبهة) تفيد ، من بين ما تفيد ، ثبوت معناها في الموصوف .

دلالة (الثبوت) هذه أمر في حاجة إلى ترجيع نظر . لقد أشار بعض القدماء إلى أن (الثبوت) في معنى (الصفة المشبهة) غير مطلق ، فقد قال ابن مالك[1] ،

(١) تسهيل الفوائد ص ١٣٩ .

على سبيل المثال : « ... وهي الملاقية فعلاً لازماً ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديراً » ، فإشارته هنا إلى (التقدير) تنبي عن إحساس بأن (الثبوت) في (الصفة المشبهة) قد يكون ، على الأقلّ غير ظاهر . وهذا يعني في الواقع أن معنى (الثبوت) قد يكون غير ثابت .

وأظهر من كلام ابن مالك ، في التصريح بنسبية معنى (الثبوت) ، قول الرضي الأستراباذي[1] : « والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في الزمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة ، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما ، فليس معنى (حَسَن) في الوضع إلاّ (ذو حُسْن) سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة . ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين ... » وهو يرى أنه لا بدّ من وقوع معنى (الصفة المشبهة) في زمان لا بعينه ، فكان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة التخصيص .

لعلّ الصرفيين يلحظون ، وهم يشيرون إلى معنى (الثبوت) ، تلك الصفات المشبهة التي يغلب ـ بطبيعتها ـ أن تكون ثابتة . وقد صرّح الرضي الأستراباذي[2] بذلك (أي : بثبوت معناها) في فئة منها ، حين قال : « إنما يكثر الصفة المشبهة في (فَعِلٍ) لأنه غالب في الأدواء والعيوب الظاهرة والحلى ، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها ... » هذه النسبية في ثبوت الاتصاف بهذه الفئة من (الصفة المشبهة) ظاهرة كذلك في قول الشيخ خالد الأزهري[3] : « ... سواء كانت وصفاً لازماً لا يمكن انفكاكه كـ (طويل الأنف) و (عريض الحواجب) و (واسع الفم) أم يمكن انفكاكه كـ (حسن الوجه) و (نقيّ الثغر) و (طاهر العرض) ... » .

(١) الكافية في النحو ٢/٢٠٥ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١/١٤٨ .
(٣) شرح التصريح على التوضيح ٢/٨٠ ـ ٨١ .

هل يمكن ، بناء على هذا الذي تقدّم ، اعتماد (الثبوت) أحد الضوابط المحدِّدة لمفهوم (الصفة المشبهة) ؟ إذا كانت فئة من الصفات المشبهة توحي - بطبيعتها - بمعنى (الثبوت) ، فليس يحسن بالضرورة جعل (الثبوت) أحد محدِّدات هذا النوع من الصفات بكلّيته ، خاصة إذا عرفنا أن (الحدوث) وارد حتى فيما يتعلق بتلك الفئة في ظروف أخرى .

أما إذا كان معنى (الثبوت) - عند القائلين به قيداً لـ (الصفة المشبهة) - هو ما أشار إليه الأزهـري بقوله[1] : « تكـون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم كـ (حسن الوجه) دون الماضي المنقطع والمستقبل ، فلا يقال (حسن الوجه) أمس ولا غداً » ، فإن (اسم الفاعل) يشرك (الصفة المشبهة) في هذا المعنى الزمني . فحين يقال على سبيل المثال :

١ ــ هو قادم ، فـ (القدوم) بدأ في لحظة من لحظات الماضي المتصل بالحاضر . وعليه ، فإن هذا الفهم لمعنى (الثبوت) لا يصلح أيضاً ليكون من مُحدِّدات (الصفة المشبهة) ، وكان لا بدّ من ضابط تتفرد به ويمكّن ، بلا تردّد ، من عدّ الوصف ضمن هذا النوع الذي نحن بصدد ضبط مفهومه .

هذا ، ولعلّ الأزهري قد استفاد - فيما ذهب إليه - مما ذكره السيوطي من أفهام لبعض الأقدمين ، حين قال[2] : « وذهب السيرافي إلى أنها أبداً بمعنى الماضي ... وذهب ابن السراج والفارسي إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي ، وهو اختيار الشلوبين ، قال : وسواء رفعت أو نصبت ، لأنك إذا قلت : مررت برجل حسن الوجه ، فحُسْن الوجه ثابت في الحال ، ولا تريد مضيّاً ولا استقبالاً ... وقد جمع بعض أصحابنا بين

(١) السابق نفسه ٨٢/٢ .
(٢) همع الهوامع ٩٣/٥ .

قول السيرافي وقول ابن السراج بأن قال : لا يريد السيرافي بقوله إنها للماضي أن الصفة انقطعت ، وإنما يريد أنها ثبتت وقت الإخبار » .

أما المحدثون ، فلم يتردّد بعضهم في الإشارة إلى نسبية (الثبوت) ، فقد نبّه الشيخ الحملاوي[1] على ذلك حين قسّم الصفات الواردة في باب (فَرِح) - من حيث الثبات والزوال - إلى : ما يحصل ويسرع زواله ، كالفرح والطرب ، وما هو موضوع على البقاء والثبوت ، وهو دائر - عنده - بين الألوان والعيوب والحلى ، كالحُمرة والسمرة والحمق والعمى والغَيَد والهَيَف ، وما هو في أمور تحصل وتزول لكنها بطيئة الزوال ، كالرّي والعطش والجوع والشبع . كذلك يشير الأستاذ شرف الدين علي الراجحي[2] إلى الصفات المشبهة التي تأتي على وزن (فَعِل - فَعِلة) - بكسر العين ، والتي تدلّ على الأعراض - يشير إليها على أنها ذات معان غير مستقرة ، كالحزن والفرح والضجر والأشَر .

ليس من شكّ في أن بعض الصفات دالّ - كما يوضّح د. فاضل السامرائي[3] - على الثبوت والاستمرار بطبيعته ، كالبَكَم والصمَم والفَطَس والحَوَر والسمرة والبياض والعَوَر ، إلخ . غير أن حال كثير من الصفات ، التي تسلك في عداد (الصفة المشبهة) ، لا يصدق فيه هذا التحديد كما يوضّح السامرائي[4] .

(الثبوت) ، إذاً ، بمعانيه المحتملة المختلفة (وهي : الثبوت في الحال ، والثبوت على الدوام ، والثبوت النسبي) مسألة خلافية كما هو واضح ، (الثبوت) لا يعدّ ، بالنتيجة ، ضابطاً مناسباً لطبيعة هذا النوع من الصفات .

---

(١) شذا العرف في فن الصرف ص ٨١ .

(٢) البسيط في علم الصرف ص ٧١ .

(٣) معاني الأبنية في العربية ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٤) السابق نفسه ص ٧٨ ، ٩١ ، ٩٣ .

(الفاعل) النحوي و (نائبه) ، ونوع الفعل المسند

لو طُلِب إلى النحاة ، عموماً ، إعراب الأسماء المخطوط تحتها فيما يلي :

٢ ـ أ ـ عَـورِ الكلـبُ

ب ـ سَوِد القــدرُ

جـ ـ كَحِلت العيــنُ

د ـ تَعِـب المسافــرُ

هـ ـ جَـبُن الجنـديُّ

و ـ جَـلَّ الخطْـبُ

لقالوا إنها كلّها فواعل ، على الرغم من أن كلّ اسم منها لم يوقع الحدث الذي أسند إليه ، ولم يكن تصرفاً له . إعراب النحاة لهذه الأسماء على الفاعلية إنما يرجع إلى طبيعة تعريفهم لـ (الفاعل) لا إلى كون مدلولات الأسماء السابقة المخطوط تحتها فواعل حقيقية مُحدِثة للأفعال المسندة إليها . يقول ابن يعيش[1] ، على سبيل المثال ، في تعريف (الفاعل) : « واعلم أن الفاعل في عرف النحويين كلّ اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ... ، » ويقول : « وبعضهم يقول في وصفه كلّ اسم تقدمه فعل غير مُغَيَّر عن بنيته ... . » وعلى هذا ، فإن (الفاعل) ـ في اصطلاحهم ـ قد يكون فاعلاً حقيقياً (أي أن الفعل المسند إليه واقع منه وهو تصرف له) ، وقد يكون فاعلاً غير حقيقي ، أي فاعلاً شكلياً ، أي مجـرد مسند إليه ، بدليل

---

(١) شرح المفصل ٧٤/١ . هذا ، وإن ما يقـول به ابن يعيش في هذا الموضع عن الفاعـل ونائبه يتـردد صداه عند غيره ، ينظر مثلاً : الكافية في النحو ٧٠/١ ـ ٧١ ، والهمع ٢٥٣/٢ .

قول ابن يعيش : « ... وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم » ، فإسناد الفعل إلى الاسم لا يعني ضرورة أن المسند اليه فاعل حقيقي . من هنا يعجب المدقّق لعدم عدّهم ما أطلقوا عليه (نائب الفاعل) فاعلاً (أي : شكلياً) ، فالنحاة ـ على الإجمال ـ لا يشترطون ، لإطلاق لفظ (فاعل) على المسند إليه ، أن يكون (أي : المسند إليه) فاعلاً حقيقياً مُحدِثاً للفعل مُوقِعاً له ، فابن يعيش يصرّح ، في الموضوع السابق ، بذلك حين يقول : « إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه » ، ويقول : « وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي يدلّ على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام ... » ، فإذا كان المسند منفياً ، فذلك يعني أن لا فاعل لحدث ، إذ لم يقع حدث أساساً ، والمسند المستقبل مثل ذلك . كان ينبغي ، إذاً ، أن يطلق على (نائب الفاعل) لفظ (فاعل) ما دام المسند إليه قد يكون حقيقياً وقد يكون غير حقيقي ، فـ (نائب الفاعل) فاعل غير حقيقي على الرغم من الإسناد إليه . وابن يعيش يصرّح في الموضوع نفسه بإمكان عدّ (نائب الفاعل) فاعلاً ما دام لفظ (فاعل) يشمل الفاعل الحقيقي والفاعل الشكلي ، فهو يقول ، نصاً وردّاً على من خالف في المصطلحين لأجل التخالف المزعوم في بنية الفعل مع (الفاعل) وبنيته مع (نائب الفاعل) : « ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك (يقصد الاحتراز بعبارة : فعل غير مُغَيَّر عن بنيته) لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو : (ضُرِب زيد) و (أُكرِم بكر) صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه » .

وعلى الرغم من دقّة فهم ابن يعيش لشكلية المصطلح ، وطلبه توحيده ، فقد تحمل ظروف النظر في المسائل التركيبية (النحوية) أحياناً على إلحاق لفظ (فاعل) بوصف يشير إلى كونه فاعلاً حقيقياً أو فاعلاً شكلياً (غير حقيقي) ، فلا بدّ ، إذاً ، من أن نستعمل ـ كما حدث غير بعيد ـ مصطلحي (فاعل حقيقي) و (فاعل غير حقيقي)

حسب طبيعة الفعل المسند ، أو أن نستعمل مصطلح (مسند إليه) الذي يحتمل أن يكون فاعلاً وغير فاعل[1] ، فيقال ، مثلاً : (مسند إليه فاعل = Agent - subject) ليكون المقصود أن المسند إليه فاعل حقيقي ، فلفظ (فاعل) في هذا الإطار ، لا يفيد إلاّ فاعلاً حقيقياً ، فإذا كان المسند إليه فاعلاً غير حقيقي قيل[1] إمّا (مسند اليه مُعانٍ = Patient - subject) وإمّا (مسند اليه مجرّب Experiencer - subject) ، حسب طبيعة الفعل المسند ـ كما سيتبيّن ـ ، و (المجرّب) ، في التحليل النهائي ، مُعان) .

لا بدّ ، إذاً ، من شيء تتميّز به الأفعال التي يكون المسند إليه معها فاعلاً مُحدِثاً للفعل وهو واقع منه وتصرف له ، تتميّز به من الأفعال التي يكون المسند إليه معها غير فاعل (أي : معانياً أو مجرّباً) . ولا شكّ في أن التمييز بين نوعي الفعل منبن على التمييز بين نوعي المسند إليه الذي يقتضيه كلّ نوع فعلي . إن عبارة السيوطي ، على سبيل المثال ، شديدة الوضوح في تفاصل نوعي الفاعل ، عند النحاة ، حين يقول[2] : « فالفاعل ما أسند إليه عامل مفرّغ على جهة وقوعه منه ، أو قيامه به » . فعبارة « على جهة وقوعه منه » تساوي مصطلح (مسند إليه فاعل = Agent - subject) ، في حين تساوي عبارة « ... أو قيامه به » ، أي : وجوده فيه ، مصطلح (مسند اليه مُعانٍ / مجرّب = Patient / Experiencer - subject) . وعلى الرغم من أن النحاة ، على الإجمال ، خصّوا (المسند إليه ـ نائب الفاعل) بباب مستقلّ ، فإنه ، في الحقيقة وكما صرّح ابن يعيش ـ فيما سبق ، فاعل شكلي ، أي (مسند اليه مُعان) . وهذا ما ستأخذ به هذه الدراسة .

---

(١) see : DeMiller, Anna L. ; Syntax and Semantics of the Form II Modern Standard Arabic Verb, in : Al - Arabiyya, Journal of the American Association of teachers of Arabic; Vol. 21, No. 1 and 2 (1988); pp. 19 - 49.

(٢) همع الهوامع ٢/٢٥٣ .

لقد مثّل السيوطي لنوع الفاعل الأول (أي : الذي يقع منه الفعل ويكون محدثاً له) ، ولنوع الفاعل الآخر (أي : الذي وجد فيه الحدث) بما يأتي على التوالي :

٣ ـ أ ـ ضُرِب زيـد

ب ـ مـات زيـد .

ولعلّ هذا يثير التساؤل التالي : هل يصدق ما يتميّز على أساسه الفعل فيما تتميّز به الأوصاف بعضها من بعض ؟ بعبارة أخرى : هل تحدّد الأفعال ، التي يكون المسند إليه معها فاعلاً ، نوعاً خاصاً من الأوصاف ؟ وهل تحدّد الأفعال ، التي يكون المسند إليه معها معانياً أو معانياً مجرّباً ، نوعاً خاصاً آخر منها ؟

لأجل تبيّن كلّ هذا ، يجدر أولاً أن نتفحص كيف تحسس الصرفيون والنحاة الاختلاف بين (الصفة المشبهة) ، من جهة ، والصفات الأخرى ـ وعلى الأخصّ (اسم الفاعل) ، من جهة أخرى .

(الصفة المشبهة) و (اسم الفاعل) و (اسم المفعول) : اتفاق وافتراق في نظر القدماء

لقد فرّق بعض القدماء[1] بين (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) على أساس أن (اسم الفاعل) ينصب مفعولاً حقيقياً أُوقع عليه فعل بإحداث مُحدِث ، في حين تنصب (الصفة المشبهة) مفعولاً غير حقيقي بالمعنى السابق . غير أنهم لم يفرّقوا بينهما ـ على نحو واضح ـ من حيث إنه يفترض ، على سبيل المثال ، (باسم الفاعل) أن يصف ذاتاً ، إذا ما أُسنِد الفعل إليها كانت مُحدِثة له وكان الفعل واقعاً منها ، ولا من حيث إنه يفترض بـ (الصفة المشبهة) أن تصف ذاتاً إذا ما أسند الفعل إليها لم تكن مُحدِثة له ولم يكن الفعل تصرفاً لها من حيث كانت هذه الذات معانية للفعل لوقوعه بها أو فيها .

(١) ينظر مثلاً : ابن السراج ، الأصول في النحو ١/١٣١ ـ ١٣٢ .

وإذا كان بعض القدماء فرّق[1] بينهما من حيث مَنَع (اسمَ الفاعل) من جرّ فاعله في مثل :

٤ ـ زيـد ضاربُ الأبِ عمراً ،

واستحسن بعضهم[2] في (الصفة المشبهة) ذلك ، في مثل :

٥ ـ أ ـ زيدٌ حَسَن الوجـه

ب ـ زيدٌ منطلق اللسان ،

فقد قرن ابن عقيل[3] بين (الصفة المشبهة) و (اسم المفعول) من حيث كان جرّ كلّ منهما لفاعله (والمقصود هنا الجانب الشكلي من تعريف الفاعل ، كما سبق) جائزاً ، ومثّل لاسم المفعول بالتالي :

٦ ـ زيـدٌ مضروب الأبِ ،

وقال : « وهو (أي : اسم المفعول) حينئذ جار مجرى (الصفة المشبهة) » .

إن اقترانهما يكشف ، في الواقع وربما من حيث لم يذكر ابن عقيل ، عن علاقة وثيقة بينهما من حيث إنه إذا ما أسند الفعل الملحوظ عند اشتقاق كلّ منهما ، إلى الموصوف بكلٍ ، فإن الموصوف لا يقع حينذاك فاعلاً حقيقياً ، فـ (وجهه) في :

٧ ـ زيـد حَسَن وجهُـهُ

فاعل شكلي عند النحاة ، أي : مسند إليه غيرُ مُوجِد لحدث ، وليس الحدث تصرفاً له .

عند إسناد الفعل (حَسُن) الملحوظ في صوغ الصفة المشبهة (حَسَن) ، كما في :

---

(١) ينظر مثلا : شرح ابن عقيل ٢/١٤٠ .

(٢) السابق نفسه ، وابن هشام ، أوضح المسالك ٣/٢٤٧ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢/١٤٠ .

٨ ـ زيـد حَسُنَ وجهُـهُ ،

يقوم لفظ (وجهه) بالوظيفـة ذاتها التي أداها في (٧) . ومثل هذا يقال في لفظ (مالـه) في مثل :

٩ ـ زيدٌ مسلوبٌ مالـه .

إنه وإن سمّى النحاة مثل (ماله) في (٩) نائباً للفاعل ، فهو (أي : ماله) مسند إليه فاعل شكلي ، لأن (نائب الفاعل) ، عند النحاة ، مفعول في المعنى ، أي أنه مسند إليه غير موجد لحدث ، وليس الحدث تصرفاً له . هذا ، وإن الفعل الذي يلحظ ـ عادة ـ عند اشتقاق (اسم المفعول) هو (سُلِب) ، وهو الذي يطلق عليه النحاة والصرفيون المبني للمفعول أو المبني لما لم يسم فاعله . فإذا ما استعملنا الفعل (سُلِب) مسنداً للفظ (ماله) ، كما في :

١٠ـ زيـد سُلِب مالُـه ،

كان لفظ (ماله) مسنداً إليه غير فاعل أيضاً ، أي غيرَ مُوجِد لحدث السلب ، وليس الحدث تصرفاً له ، تماماً كالاسم الذي تسند اليه (الصفة المشبهة) أو الفعل الملحوظ عند اشتقاقها .

بعض السمات الدلالية والنحوية للأفعال ، وصوغ (الصفة المشبهة)

بعض نواحي الاتفاق والافتراق ، التي أشار إليها الصرفيون والنحاة ، بين (الصفة المشبهة) وغيرها من الأوصاف المشتقة ينبّه على خصيصة أو خصائص في الأفعال ، التي تُلحَظ عند الاشتقاق ، غيرِ خصيصة (اللزوم) المشروطة لصوغ (الصفة المشبهة) . ولتبيّن هذه الخصائص يحسن تأمّل الصفات المشبهة التالية ، المأخوذة مما أورده بعض القدماء وبعض المحدثين ، وبإزائها أفعالها التي استُنِد ، في الأغلب الأعمّ ، إلى المعجم الوسيط في ضبط حركة عين ماضي ما كان منها ثلاثياً :

الصفة	الفعل	الصفة	الفعل	الصفة	الفعل
أجرب	جَرِب	أسمر	سَمُر	أحمق	حَمُق
أنكد	نَكِد	أرعن	رَعِن	أحول	حَوِل
أجبن	جَبُن	أجرد	جَرِد	أزرق	زَرِق
أميل	مال	أخشن	خَشُن	أشهب	شَهِب
أحمر	حَمِر	أشيب	شاب	هيفاء	هَيِف
أجبّ	جَبَّ	أشمط	شَمِط	عجزاء	عَجِزَ
أعور	عَوِر	أغلب	غَلِب	شنباء	شَنِب
أصلع	صَلِع	أحور	حَوِر	حريص	حَرِص
أجذم	جَذِم	أسفع	سَفِع	سقيم	سَقُم
أقطع	قَطِع	أحدب	حَدِب	عسير	عَسُر
أخلق	خَلِق	أكدر	كَدِر	سميح	سَمُح
أملس	مَلُس	أهوج	هَوِج	قبيح	قَبُح
أكحل	كَحِل	أقعس	قَعِس	نظيف	نَظُف
صبيح	صَبُح	غليظ	غَلُظ	ثكلان	ثَكِل
مليح	مَلُح	فقير	فَقِر	شبعان	شَبِع
وسيم	وَسُم	قديم	قَدُم	حيران	حار
جميل	جَمُل	كبير	كَبِر	عُربان	عَرِي
دميم	دَمَّ	قريب	قَرُب	يقظان	يَقِظ
خشين	خَشُن	كثير	كَثُر	سيّئ	ساء
وضيء	وَضُؤ	مهين	مَهُن	طيّب	طاب

الصفة	الفعل	الصفة	الفعل	الصفة	الفعل
جديد	جَدَّ	هضيم	هَضَمَ	ضيّق	ضاق
قصير	قَصُرَ	يتيم	يَتُمَ	ليّن	لان
خفيف	خفّ	ظمآن	ظَمِئَ	هيّن	هان
بئيس	بَؤُسَ	عطشان	عَطِشَ	نابغ	نَبَغَ
بريء	بَرُئَ	صَدْيان	صَدِيَ	خامل	خَمَلَ
بعيد	بَعُدَ	غرثان	غَرِثَ	ظاهر	ظَهَرَ
بهيج	بَهِجَ	طيّان	طَوِيَ	صُلْب	صَلُبَ
ثقيل	ثَقُلَ	غضبان	غَضِبَ	حُلْو	حَلا
رميم	رمّ	هيمان	هامَ	مُرّ	مَرَّ
سعيد	سَعِدَ	عجلان	عَجِلَ	مِلْح	مَلُحَ
سفيه	سَفُهَ	جوعان	جاعَ	أرِج	أرِجَ
سليم	سَلِمَ	عجوز	عَجُزَ	بَطِر	بَطِرَ
سمين	سَمُنَ	شاحط	شَحَطَ	جَذِل	جَذِلَ
صغير	صَغُرَ	لاحق	لَحِقَ (ضَمُرَ)	فَرِح	فَرِحَ
ضعيف	ضَعُفَ	طاهر	طَهُرَ	سَلِس	سَلِسَ
طويل	طالَ	حامض	حَمُضَ	خَشِن	خَشُنَ
عريض	عرض	فاحم	فَحُمَ	سَمِج	سَمُجَ
عقيم	عَقُمَ	ماكث	مَكَثَ	وَجِع	وَجِعَ
عميق	عَمُقَ	لهفان	لَهِفَ	مَغِص	مَغِصَ
تَعِب	تَعِبَ	خَضِر	خَضِرَ	سَبْط	سَبِطَ

الصفة	الفعل	الصفة	الفعل	الصفة	الفعل
ضَجِر	ضَجِرَ	صَعِق	صَعِقَ	حَيٌّ	حَيِيَ ، حَيَّ
شَرِس	شَرِسَ	فَكِه	فَكِهَ	رَطْب	رَطُبَ
صِفْر	صَفِرَ	نَحِس	نَحِسَ	حَزْن	حَزِنَ
ضَعْف	ضَعُفَ	وَجِل	وَجِلَ	ضَخْم	ضَخُمَ
ذِبْح	ذَبَحَ	حَسَن	حَسُنَ	فَخْم	فَخُمَ
صِبْغ	صَبَغَ	أُجاج	أَجَّ - يَؤُجّ	جَهْم	جَهُمَ
نَكِد	نَكِدَ	عُجاب	عَجِبَ	معتدِل	اعتدال
عَمٍ	عَمِيَ	فُرات	فَرُتَ	مستقيم	استقام
نَدِس	نَدِسَ (أدقّ النظر)	سَهْل	سَهُلَ	مشتدّ	اشتدّ
		عَذْب	عَذُبَ	متدحرِج	تدحرج
حَزِن	حَزِنَ	نَهْد	نَهُدَ		
أسِف	أسِفَ	جَعْد	جَعُدَ		
أشِر	أشِرَ	وَعْر	وَعُرَ		

يراد هنا ، في الواقع ، تأمل الأفعال الواردة في القائمة السابقة ، والتي تلحظ عند صوغ الصفات الموضوعة بإزائها . إنها أفعال لا تدلّ على معنى يحدثه المسند إليه ، ولا تدّل على تصرف له . إنها تدلّ - في الحقيقة - على (وضع state) في المسند إليه لا يد له في إيجاده . الأوضاع المدلول عليها بهذه الأفعال موجودة في المسند إليه ، فهو منها (مُعانٍ patient) . وهذا يعني أن الموصوف تسند إليه مثل هذه الأفعال لا على أنه فاعل حقيقي لها ، ولكن على أن المعنى في كلّ منها موجود فيه (أي : في الموصوف) .

هذا النوع من الأفعال هو ما يطلق عليه ، عند بعضهم[1] ، (أفعال الوضع state verbs) ، وهي الأفعال التي تتطلب عادة مسنداً إليه غير فاعل حقيقي ، أي أن المسند إليه معها (وهو عادة المشار إليه بالصفة) مجرد مُعانٍ ، وليس المعنى المدلول عليه بالفعل تصرفاً له (أي للمسند اليه) ولا صادراً عنه ، ولهذا فقد أطلقت عليه الباحثة Anna L. DeMiller[2] (Patient - subject) .

وإنه وإن كان النحـاة قد أطلقوا على مثل هذا النـوع من المسنـد إليه مصطلح (الفاعل) ، فإنهم يدركون ـ كما اتضح سابقاً ـ أنه ليس فاعلاً حقيقياً بدليل تعريفهم للفاعل الاصطلاحي . بناء على هذا ، فإنه وإن كانت الغالبية العظمى من أفعال هذا النوع لازمة ، بتعبير النحاة ، فليس مفهوم (اللزوم والتعدي) هو الأساس في تحديـد (أفعال الوضع state verbs) ، فلو تأمّلنا ، على سبيل المثال ، الصفة المشبهة (ثكلان) المدرجة في القائمة أعلاه لوجدناها تصف الفاعل غير الحقيقي الذي يسند إليه فعلُها الملحوظُ (ثكل) ، وهو فعل متعدّ .

إن كلاً من (أقطع) و (أجذم) صفة مشبهة ، كما تشير القائمة أعلاه . ولأجل أن يسلم القول بلزوم فعلي هاتين الصفتين فقد ردّ الرضي الأستراباذي[3] الفعلين إلى وزن (فَعِل) المكسور العين والذي يعدّ لازماً من مادتيهما ، لا إلى وزن (فَعَل) المفتوح العين والذي يعدّ متعدّياً من مادّة كلّ منهما . هذا ، على الرغم من قوله بأن وزن (فَعِل) من مادتي الفعلين أنفسهما غير مستخدم إلاّ أنه ، وعلى نحو غير صريح ،

---

(١) ينظر : DeMiller (1988); pp. 24, 25, 26, 38 - 43

(٢) السابق نفسه .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ١/١٤٥ .

يؤكّد على كون فعلي هاتين الصفتين لازمين بِعَدِّه الفعل الملحوظ ، عند صوغ كلّ منهما ، على أنه الوارد في صيغة المبني للمفعول ، أي : (قُطِع) و (جُذِم) . وهذا يعني في التحليل النهائي أن كلاّ من الصفتين يفيد معنى (المفعول) .

ان عدّ كلّ من الصفتين السابقتين من نوع (الصفة المشبهة) ليس بعيداً ، إذاً ، عن التحليل الذي تأخذ به هذه الدراسة من حيث إنهما يصفان الفاعل غير الحقيقي الذي يُسنَد إليه كلّ من (قطع) أو (جذم) . وعليه فقد يكون من الغريب أنه لا يعلم أحد - فيمن قرئ لهم - يذكر مثل : (حبيس) و (جريح) و (قتيل) و (كحيل) و (حبيب) و (طريح) و (أسير) ضمن أمثلة (الصفة المشبهة) . لكن الشيخ الغلاييني[1] أورد معظمها ضمن أمثلة الأوزان التي تنوب في معناها عن (مفعول) . بعبارة أخرى ، هو يجعل الأمثلة السابقة من أمثلة (اسم المفعول) .

على أنه يمكن للمتأمّل في حقيقة (اسم المفعول) أن يخرج بنتيجة مفادها أن الموصوف بـ (اسم المفعول) هو في الواقع فاعل شكلي غير حقيقي للفعل الذي نلحظه ، عند صوغ (اسم المفعول) ، ونقوم بإسناده إليه (أي : إلى الموصوف) . إن الفعل الملحوظ ، في سياق الحديث عن (اسم المفعول) ، هو الفعل الذي في صيغة ما لم يسمّ فاعله ، في تعبير النحاة والصرفيين . وما لم يسمّ فاعله يسند عادة إلى ، ما أطلق النحاة عليه ، (نائب الفاعل) ، و (نائب الفاعل) ، كما سبقت الإشارة ، (فاعل) حسب تعريف (الفاعل) اصطلاحا . هو فاعل شكلي غير حقيقي ، وعليه ، فليس هناك ما يمنع من عدّ الأوصاف السابقة من وزن (فعيل) - بمعنى المفعول - صفاتٍ مشبهة ، ذلك أننا إنما نلحظ (قُتِل) و (حُبَّ) ، على سبيل المثال ، في (قتيل) و (حبيب) ، وهما فعلان يسند كلّ منهما إلى الذات الموسومة بكلّ من الوصفين السابقين .

---

(١) جامع الدروس العربية ١٨٨/١ .

قد يقال هنا : ما دام الفعل الذي يجب لحظه ـ عند صوغ بعض الصفات المشبهة ـ هو ما لم يسمّ فاعله ، فلِمَ يُشَكِّك في فكرة اللغويين القدماء القائلة بضرورة صوغ الصفة المشبهة من فعل لازم ، وخاصة أنه يمكن عدّ مالم يسمّ فاعله فعلاً ذا صيغة لازمة ؟ فـ (قُتِل) ، على سبيل المثال ، لازم بصيغته هذه ، وخاصة إذا ما نُظِر إليها على أنها صيغة قائمة برأسها ؟

لا يقال ذلك ، أولاً ، لأن هناك من الأفعال ما هو متعدّ إلى مفعولين كـ (كسا) و (منح) و (أعطى) ، فـ (اسم المفعول) من كل من هذه الأفعال تلحظ معه حقاً صيغة المبني للمفعول : (كُسِي) و (مُنِح) و (أُعطِي) ، على التوالي . غير أن هذه الصيغ تظلّ ، من ناحية أخرى ، متعدّية لما يطلق عليه (المفعول به الثاني) . فإذا كان كلّ من (مكسوّ) و (ممنوح) و (مُعْطَى) يصف ذاتاً يسند إليها الفعلُ المبنيُّ للمفعول الملحوظُ مع كلّ وصف ، على أنه (مُعان patient) وفاعل غير حقيقي ، فإن الفعل المشار إليه مع كلّ يظلّ متعدّياً .

ولا يقال ذلك ، ثانياً ، لأن هناك نوعاً آخر من الأفعال ، التي اتفق النحاة على أنها متعدّية إمّا لواحد وإمّا لاثنين ، يسلك في عداد الأفعال التي تسند إلى ما ليس فاعلاً حقيقياً . إنها معدودة ضمن أفعال شبيهة ـ إلى حدّ ـ بما أطلق عليه (أفعال الوضع state verbs) . هذه الأفعال الشبيهة هي التي يطلق عليها[1] (أفعال الإجراء process verbs) ، وهي أفعال قد تفيد التحوّل من وضع إلى آخر ، أو التجربة (= الخبرة Experience) . من هذه الأفعال[2] : (سلا) و (سَمِع) و (فَهِم) و (عَلِم) و (عَرَف) . هذه الأفعال ، وما شابهها ، تدلّ ـ في الواقع ـ

---

(١) ينظر مثلاً DeMiller (1988); pp. 24, 25, 26, 30

(٢) السابق نفسه ص ٣٠ .

على (وضع state) يكون فيه المسند إليه ، فلا يعدّ (أي : المسند إليه) معها فاعلاً حقيقياً ، ولكنه يكون (معانياً patient) (مجرّبـاً experiencer) . ولذلك سماها بعضهم[1] (أفعالاً تجريبية = أفعال خبرة experience verbs) . مثل هذه الأفعال يدلّ على (حدث واقع happening) أو (تغيّر في الوضع change of state) : إمّا بالوقـوع فـي وضـع (to get into a state) وإمّـا بالصيـرورة إلى وضـع (to become into a state) . وعليه ، فإنه يمكن أن يضاف إلى الأفعال السابقة مثل : (رأى) ، و (صار) و (أصبـح) و (أمسى) ، إلخ . و (تحـوّل) و (حال) و (استحال) ، إلخ .

إن المسند إليه مع مثل هذه الأفعال ، لا يمكن أن يكون فاعلاً حقيقياً (agent) ، بل هو ـ كما سبق ـ (معان مجرّب) . وعليه ، فإن (عالِماً) و (فاهِماً) و (رائِيـاً) و (سالِيـاً) صفات مشبهة ، وإن جـاءت على وزن (فاعل) الذي يقع عليه أيضاً وصف (الفاعل) . فكلّ من هذه الأوصاف يسم ذاتاً غير موجودة ، إذا ما أسند إليها الفعل المناسب ، لحدث (العلم) أو (الفهم) أو (الرؤية) أو (السلوّ) ، على التوالي ، ولكنها ذاتٌ منفعلة بالحدث معانية له ومجرّبة ، فـ (العِلْم) على سبيل المثال ، حدث يقع للـذات ويُسنَـد إليها لا بإحداثها ولا بتصرفها . وعليه ، صحّ أن نعدّ كذلك مثل (عليم) و (سميع) و (رحيم) و (فهيم) ، إلخ . صفات مشبهة ، تماماً كما عدّ بعضها كذلك الأشموني[2] ، في حين عدّ سيبويه[3] بعضها أمثلة للمبالغة مما قد يفسّر على أنه هروب من عدّها صفات مشبهة استناداً إلى أساس غير مصرّح به عنده ، وهو أن الصفة المشبهة لا تكون من متعدّ . ولا أظـنّ أن عدّه بعض هذه الأوصاف للمبالغـة

---

(١) السابق نفسه ص ٣٠ .

(٢) شرح الأشموني ٣/٣ .

(٣) الكتاب ١/ ١١٥ .

كان منه محاولة للتفريق ـ كما قد يتبادر ـ بين نوعين من (المبالغة) : (المبالغة) في وقوع الحدث من فاعله الحقيقي ، أي : (مبالغة الفاعل الحقيقي) كما في (جزّار) و (رحّالة) و (معطار) ، والتي هي صفات مبالغة لفاعل حقيقي متصرّف أو محدث ، و (المبالغة) في وقوع الحدث بالفاعل غير الحقيقي أو عليه ، أي بـ (المُعاني المجرب) ، كما في (قُدّوس = الطاهر المنزّه) و (فهّامة) و (علاّمة) و (كُبّار) . إن الأفعال التي تُلحَظ مع الصفات السابقة لمبالغة الفاعلين الحقيقيين هي (جَزَر) و (رَحَل) و (عَطِر) ، وهي أفعال تدلّ على تصرّف وإرادة للذوات التي تسند إليها ، فالمسند إليه معها فاعل حقيقي ، والصفات مبالغة لفاعلين حقيقيين . أما الأفعال الملحوظة مع صفات مبالغة الفاعلين الشكليين غير الحقيقيين ، أي : مبالغة المُعانين ، فهي : (قَدُس) و (فَهِم) و (عَلِم) و (كَبِر) ، وهي لا تدلّ على تصرّف وإرادة للذات فيما أسند إليها ، فالمسند إليه معها فاعل غير حقيقي ، والصفات ليست لمبالغة فاعلين حقيقيين .

من هنا لم يكن من المناسب أن تسلك الأمثلة التي ساقها الشيخ الغلاييني[1] للمبالغة على أنها كلّها (مبالغة اسم الفاعل) ، كما عنون لها . إن بعض ما ذكره من صفات يصدق فيه حقاً أنه مبالغة لاسم الفاعل كـ (شَروب) ، لكّن معظم ما ذكره ليس كذلك ، فإذا ما أخذنا بمفهوم (الصفة المشبهة) ، الذي اعتمدته هذه الدراسة ، لم يكن (اسم الفاعل) إلاّ ذلك الوصف الذي يدلّ على معنى وقع من الموصوف وكان تصرّفاً له .

هذا ، وليس يصحّ ـ في بعض الأحيان ـ صوغ (الصفة المشبهة) من الفعل وإن كان لازماً ، فالفعل (مشى) ، على سبيل المثال ، لا تؤخذ بلحظه صفة مشبهة ، فهو ، وإن كان لازماً ، يدلّ على (تصرّف وحركة) . هذا الفعل ، وكلّ ما كان على شاكلته ، لا يكون منه إلاّ اسم للفاعل ، وهو (ماشٍ) .

---

(١) جامع الدروس العربية ١٩٨/١ .

وإذا ما عُدِّى اللازم صلح لأن يشتقّ ـ بلحظه ـ اسمٌ للفاعل دالٌّ على المُحدِث المتصرِف ، وصفةٌ مشبهة دالّةٌ على (المُعاني) ، فيقال بلحظ الفعل (مشى) ـ معدًّى بـ (إلى) ـ (ماشٍ إلـى ...) ـ وصفاً للفاعل المتصّرف ـ ويقال ، بلحظه معدًّى كذلك ، (مَمْشِيٌّ إليه) ـ وصفاً لـ (المُعاني) المفعول ، (أي صفةً مشبهة) .

وعلى هذا ، فان كلّ فعل دالّ على (تصرّف action)[1] أو (حركة motion)[2] مثل (مشى) ، لا يؤخذ منه ـ بلحظ ما دعاه النحاة والصرفيون (المبنيَّ للفاعل) ـ إلاّ اسمُ الفاعل (ماشٍ) أو مبالغةُ اسم الفاعل (أي : الفاعلِ الحقيقي) (مشّـاءٌ) . وإن كلّ فعل دالّ على (وضع) أو على (تحوّل إلى وضع) أو (تجريب لوضع) ـ بما في ذلك صيغتا المبنـي للفـاعل والمبنـي للمفعول ـ لا يؤخـذ منه إلاّ (الصفـة المشبهـة) أو (مبالغة الصفة المشبهة) ، أي لا يؤخذ منه إلاّ وصفُ (المُعاني) أو (المجرّب) ، وهما فاعلان غير حقيقيين مثل (كبير) و (عالم) أو (مبالغةُ المُعاني) أو (المجرّب) مثل (كُبّـار) و (عليم وعلاّم) .

يضاف إلى هذا أن العربية لا تخلو من أفعال ـ بصيغة واحدة في الماضي الذي لا نفتأ نتأمله عند كلّ اشتقاق ـ يقع المسند إليه معها فاعلاً حقيقياً ، أحياناً ، ومعانياً أو معانياً مجرّباً (أي : فاعلاً غير حقيقي) ، أحياناً أخرى . من هذه الأفعال : (عـزّ) بمعنى : غَـلَب وقَـهَر ، وبمعنى قَوِيَ وبَرِئَ من الذّلّ ـ مثلاً ، و (أَمِنَ) بمعنـى : جعـل (شخصاً) أميناً (على شيء) ، مثلاً ، وبمعنى اطمأنّ ولم يَـخَفْ ، و (شدّ) بمعنى : قَـوَّى ، وبمعنى : قَوِيَ ومَتُن ، وغير هذا كثير كثير . مثل هذه الأفعال تكشف بالاستعمال

---

(١) ينظر مثلا : DeMiller (1988); pp. 26 - 29

(٢) السابق نفسه ص ٢٨ .

عن سمتين : سمة الدلالة على (وضع state) ، فتكون من فئة أفعال الوضع state verbs ، وسمة الدلالة على (تصرّف action) أو (حركة motion) ، فهي من زمرة أفعال التصرّف أو الحركة action / motion verbs .

ليس غريباً ، إذاً ، أن نرى صفات مشتقة قد صيغت بلحظ الجانب الذي يكون معه الفعل مسنداً إلى (المُعاني) أو (المُعاني المجرّب) . فصفات مثل (عزيزٍ) أو (أمينٍ أو أمِنٍ أو آمِنٍ) أو (شديد) ، بلحظ الأفعال السابقة على التوالي ، إنما هي صفات مشبهة لأنها تصف (المُعانيَ) صاحبَ الوضع الذي يدلّ عليه معنى الفعل أو الوصف .

وعلى الرغم من أن (آمِناً) يصلح صفة مشبهة تسم (المُعاني) ، وهو فاعل غير حقيقي ، فإنه يصلح أيضاً أن يكون اسماً للفاعل ، أي وصفاً يسم الفاعل الحقيقي ، بلحظ الجانب الآخر للفعل (أَمِن) الذي يسند أيضاً إلى فاعل حقيقي . وإذا ما أردنا وصف الفاعل الحقيقي من كلّ من (عزّ) و (شدّ) كان الوصف على زنة (فاعل) ، أي : (عازّ) و (شادّ) . هذا الوصف الذي على زنة (فاعل) قد يصلح ـ بلحظ أفعالٍ كالمشار إليها سابقاً ـ اسماً للفاعل (أي : وصفاً للفاعل الحقيقي) وصفة مشبهة (أي : وصفاً للمُعاني) . من هنا وبلحظ الفعل الدالّ على (تصرّف) ، سواء أكان من الأفعال ذات الوجهين الدلاليين أم كان من غيرها ، تصاغ الصفة المشبهة ساعتئذ على وزن ما يطلق عليه (اسم المفعول) .

وكما أن وزن (فاعل) يصلح أحياناً وصفاً للفاعل الحقيقي وصفة مشبهة ، حين يكون الفعل الملحوظ ـ كما سبقت الإشارة ـ ذا وجهين دلاليين فيما يسند إليه ، فإن وزن (فعيل) قد يصلح أيضاً ليفيد وصفاً للفاعل الحقيقي ، ووصفاً لفاعل شكلي مُعان . فالفعل (حَفِظ) ، على سبيل المثال ، يسند إلى مريدٍ متصرّفٍ واقعٍ منه الحدث ،

حين يكون بمعنى (صان وحَرَس) ، مثلاً ، ويسند إلى فاعل شكلي مُعان لا يد له في إيجاد حدث (الحفظ) ، حين يكون بمعنى (وعى) من حيث كان (الوعي) كالعلم يقع للشخص من غير أن يُحدِثه لنفسه . وعليه فان الوصف (حفيظاً) يمكن أن يفسّر اسماً للفاعل ، ويمكن أن يؤول صفة مشبهة بحسب السياق الذي يرد فيه . ولعلّ هذا الوصف قد ورد في القرآن الكريم بالمعنى الأول في :

١١ـ ﴿ وَمَنْ تَوَلّى ، فَمَا أَرْسلناكَ عَلَيْهم حَفِيظاً ﴾[١] .

وفي غيرها من الآيات ، وبالمعنى الآخر في :

١٢ـ ﴿ ... اجْعَلني عَلى خَزَائنِ الأَرْضِ إنّي حَفيظٌ عليمٌ ﴾[٢] .

وفي غيرها من الآيات ، أي : ﴿ أمين أحفظ ما تستحفظنيه ﴾[٣] ، إذ (الحفظ) هنا لا يقع بإحداث الموصوف وفعله ، وليس واقعاً منه على سبيل الفاعلية الحقيقية .

ومثل ذلك يقال في الوصف المصوغ على وزن (فعيل) ، وهو (ظهير) . فقد ورد دالاّ على الفاعلية الحقيقية في الآية الكريمة :

١٣ـ ﴿ ... وَمَا لَهُم فِيهِمَا مِن شِركٍ وَمَا لَـهُ مِنْـهُم مِن ظَهيرٍ ﴾[٤] .

وفي غيرها ، استناداً إلى أحد تفسيراته[٥] ، إذ المعنى هو (مُعين مُظاهِر) . وورد في آية أخرى دالاّ على الفاعلية الشكلية للمُعاني ، هي :

---

(١) سورة النساء ، آية ٨٠ .
(٢) سورة يوسف ، آية ٥٥ .
(٣) الزمخشري ، الكشاف ٤٨٢/٢ .
(٤) سورة سبأ ، آية ٢٢ .
(٥) الزمخشري ، الكشاف ٥٧٩/٣ .

١٤ـ ﴿ ... وَكانَ الكَافِرُ عَلى رَبِّه ظَهِيراً ﴾[١] .

على أنه في بعض تفسيراته[٢] بمعنى (هيّن ومَهين) .

إن القائمة السابقة للصفات المشبهة ، وبإزائها أفعالها التي ربما تلحظ عند الاشتقاق ، تدلّ إذاً بطبيعتها على (وضع) يكون عليه ما تسند إليه أفعالها ، ولا يكون لهذا المسند إليه يد في إحداثها ولا تصرّف . أما الأفعال التي تدلّ على (إجراء process) ، فإنها لا تختلف في كثير من (أفعال الوضع) ، كما سبق . فإنه وإن كان بعضها (أي : أفعال الإجراء) يسلك في عداد (المتعدّي) ، فإنه لا يد ، لمن أو ما تسند إليه ، في إيجادها ولا تصرّف . هاتان الدلالتان العامتان لهذين النوعين من الأفعال ليستا مقصورتين على الأفعال المجردة الثلاثية ، بل إن كثيراً من أفعال مزيدِ كلٍ من الثلاثي وغير الثلاثي يشرك نوعي الأفعال السابقة من الثلاثي (أقصد أفعال الوضع وأفعال الإجراء) تينك الدلالتين العامتين ، فـ (أزهَرَ) ، و (اكتمل) و (اشتدّ) ، و (انكسر) ، و (تقطّع) ، و (تقارب) ، و (احمرّ) ، و (اخضارّ) ، و (استقام) ، و (تدحرج) ، و (اقشعرَّ) ـ على سبيل المثال ـ أفعال تدلّ على (وضع) فيما تسند إليه . وعليه ، يكون الوصف المأخوذ من كلّ من الأفعال السابقة وما ماثلها صفةً مشبهة ، أي : صفةً لفاعل شكلي مُعان ، ولا تكون الصفة المشبهة من هذه الأفعال ، وما ماثلها ، إلاّ على وزن ما يطلق عليه (اسم الفاعل) الذي يؤخذ من أفعال دالّة على (تصرّف) أو (حركة) ، كما أوضح سابقاً .

---

(١) سورة الفرقان ، آية ٥٥ .

(٢) الزمخشري ، الكشاف ٢٨٧/٣ .

الصفات المشبهة ، من هذه الأفعال المذكورة أعلاه ، هي إذاً على التوالي : (مزهر) و (مكتمل) و (مشتدّ) ، و (منكسر) ، و (متقطّع) ، و (متقارب) ، و (محمرّ) ، و (مخضارّ) ، و (مستقيم) ، و (متدحرج) ، و (مقشعرّ) .

وعلى ما يذكر السيوطي[1] ، فقد عدّ بعضهم (الضامر الكشح) و (مطمئنّ القلب) و (معتدل القامة) ، كما عُدّ غيرها[2] ، « أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة » . هذا الحكم يتسم بعدم التدقيق ، وإن كان يكشف عن حيرة وإحساس غامض بأن مثل هذه الصفات ، التي صيغت على أوزان ما يسمى بـ (اسم الفاعل) تدلّ على ما تدلّ عليه الصفات المشبهة عموماً . هذه الحيرة وذلك الإحساس الغامض أبرزتهما فكرة (الثبوت) المزعومةُ المدلولُ عليها ـ في أنظار الصرفيين القدماء وكثير من المحدثين ـ بالصفات المشبهة .

لا محلّ ، في الواقع ، لفكرة (الثبوت) وفكرة (التجدد والحدوث) في التفريق بين الصفة المشبهة وغيرها ، كاسم الفاعل واسم المفعول . الأساس في التفريق هو ما تقرّر ، فيما مضى من مناقشة لدلالة الفعل إما على (وضع) وإما على (إجراء) وإما على (تصرف) أو (حركة) ، وفيما تقرّر كذلك من ضرورة إخلاص مصطلح (اسم الفاعل) لما كان وصفاً لفاعل حقيقي (أي : لفاعل مريد متصرّف وموجد للحدث) . أما أوزان ما يطلق عليه (اسم الفاعل) فشركة بين أوصاف الفاعلين الحقيقيين (أي : أسماء الفاعلين بالتخصيص المقترح لهذا المصطلح) وأوصاف الفاعلين الشكليين المعانين (أي : الصفات المشبهة) .

---

(١) همع الهوامع ٥٨/٦ .

(٢) شرح الأشموني وحاشية الصبان ٤/٣ .

أما ما كان من غير الثلاثي دالاّ على (تصرّف) أو (حركة) ، فإن الصفة المشبهة لا تكون ـ بلحظه ـ إلاّ على وزن ما يسمى بـ (اسم المفعول) . فالفعل (ينتظر) ، على سبيل المثال ، فعل دالّ على معنى يقع بتصرّف وإرادة من المسند إليه ، ولذلك يكون لفظ (منتظِـر) ـ بكسر الظـاء ـ وصفاً للفاعل الحقيقي ، فهو اسم للفاعل ، ويكـون (منتَظر) ـ بفتح الظـاء ـ وصفاً للمُعاني من حدث واقع من مُحدِث متصرف ، أي وصفاً للفاعل الشكلي الذي أطلق عليه النحـاة مصطلح (نائب الفاعل) . (منتظَـر) ـ بفتح الظاء ـ إذاً صفة مشبهة وان كانت على زنة ما يطلق عليه (اسم المفعول) .

بين أفعال الوضـع وأفعال الإجـراء

سبقت الإشارة إلى أن (أفعال الإجراء process verbs) تدلّ في التحليل النهائي على (وضع) يوجد في المسند إليه ولا يد له في إحداثه ، وإلى أن هذه الدلالة هي ما يقوم به أيضاً ما اصطلح عليه بـ (أفعال الوضع state verbs) .

على أن هناك ما تتميّز به أفعال الوضع من أفعال الإجراء . فالأولى لا ترد في صورة ما يطلق عليه (المبني للمفعول) ، إذ إن بناء الفعل ، إجمالاً ، للمفعول ـ كما يقولون ـ يجعله دالاّ على (وضع) . ولمّـا كانت أفعال الوضع دالّـة ، في الأساس ، على ذلك ، لم يكن من الممكن بناؤها للمفعول . أما الأفعال الأخرى (أي : أفعال الإجراء) ، التي تفيد من ضمن ما تفيد ـ التحوّل من (وضع) إلى آخر ، فإنها يمكن بناؤها للمفعول . وهذا قد يحمل على الظّن بأنها أفعال مختلفة من حيث صوغ الصفات المشبهة منها . والصحيح أنها من هذه الناحية غير مختلفة ، وذلك لأن فعل الإجـراء يدلّ ـ وهو في صيغـة ما يطلق عليه (المبني للمفعول) ـ علـى (وضع) في (المسند إليه المجرّب Experiencer - subject) ، والذي هو فاعل غير حقيقي ـ كما تكرّر تقرير ذلك ، فـ (العلم) الذي يفيده الفعل (علم) ، على سبيل المثال ، في :

١٥ـ علم المساهمون موقف الشركة المالي

قائم في المسند إليه (المساهمون) وموجود فيه . لكـن هذا الفعل ، وغيره من هذا النوع ، يدلّ ـ وهو في صيغة المبني للمفعول ـ على (وضع) في (المسند إليه المُعاني Patient - subject) لا (المجرّب) ، والذي هو أيضاً فاعل غير حقيقي (نائب فاعل ـ بتعبير النحاة) ، إذ (العلم) واقع عليه . ولا عجب ، فقد كان قبل بناء الفعل للمفعول (مفعولاً به معانياً Patient - object) .

المسند إليه ، إذاً وقبل بناء فعل الإجراء للمفعول وبعد بنائه ، فاعل غير حقيقي . ولذلك جاز بناء (أفعال الإجراء) للمفعول لأنها يمكن أن تدلّ بعد بنائها على (وضع) ، فيما تسند إليه ، غير الوضع الذي تدلّ عليه في المسند إليه ، قبل بنائها ، كما أن المسند إليه في كلا الحالين مختلف أيضاً .

ومما يؤكـد أن جـواز بناء (أفعال الإجـراء) للمفعول وعدم جـواز ذلك فـي (أفعال الوضع) غيرُ معتبرَيْنِ في التفريق بين هذين النوعين من الأفعال ، أن تعدية الفعل (عَلِـم) ، مثلاً ، بـ (التضعيف) ليصير (علّـم) فيدلّ على (الجعل والتسبيب causativisation) ، هذه التعدية (transitivisation) تجعل[1] ما كان مسنداً إليه مجرّباً مفعولاً أوّل ، أي مفعولاً به مُعانياً ، وتجعل ما كان مفعولاً به مُعانياً مفعولاً ثانياً مُعانياً ، وتأتي التعدية باسم آخر جديد ليقوم بوظيفة الفاعل الحقيقي .

هذا الـذي يحدث عند تعدية فعل من (أفعال الإجـراء) يقع عند تعدية فعل من (أفعال الوضع) ، فما كان مسنداً إليه مُعانياً ، قبل التعدية بالتضعيف ، يتحوّل ، بعدها ، إلى مفعول به مُعان ، كما في (عَطِشَ ← عطّش) ، ويؤتى باسم آخر جديد ليقوم بوظيفة المسند إليه الفاعل الحقيقي .

---

(١) ينظر : DeMiller (1988) ; pp. 26, 30 - 31

أما الأفعال الدالّـة على (تصرّف) أو (حركة) ، من ناحية أخرى ، كـ (كَتَب) ـ فإن ما يكون (مسنداً إليه فاعلاً حقيقياً Agent - subject) ، قبل تعدية الفعل على النحو السابق بالتضعيف ، أي : (كتّب) ، يظلّ كذلك بعد التعدية ، أي يكون فاعلاً للكتابة ، قبل التعدية ، ويظلّ فاعلاً لكن للجعل والتسبيب ، بعدها .

من هنا كان لفظ (كاتب) ، مثلاً ، وصفاً لفاعل حقيقي ، في حين كان لفـظ (عالم) ، مثلاً ، وصفاً لغير الفاعل . ومن هنا كذلك كان كلّ وصف دالّ على مسند إليه غير فاعل (أي : على مُعان أو مُعان مجرّب) ومصوغ على وزن (فاعل) أو وزن (اسم الفاعـل) من غير الثلاثي ـ كما يقـول الصرفيون ـ كان هذا الوصف من نوع (الصفة المشبهة) .

تقرير الافتراق بين (الصفـة المشبهة) و (اسم الفاعـل)

كثير من التوصيفات التي وضعت لكلّ من (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) تلحّ على مسألة مدى مشابهة كلّ للمضارع ، وعلى فكرتي (الحدوث) و (الثبوت) ، وعلى لزوم الفعل الملحوظ عند الصوغ . كما تلحّ كتب النحو ، المعنيّة عادة بالتركيب ، على عمل كلّ وعلى كيفية وروده في التركيبات الجملية . لكّن القليل من هذه التوصيفات يشير إلى طبيعة الموصوف بكلّ . وهذا القليل لا يدقّق ، مع ذلك ، في طبيعة الموصوف بحيث يتميّز الموصوف بما يطلـق عليه (اسم الفاعل) من الموصوف بـ (الصفة المشبهة) .

يقول ابن الحاجب[1] في تعريف الصفة المشبهة : « ما اشتقّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت »[2] ، ويقول[3] في تعريف اسم الفاعل : « ما اشتقّ من فعل

(١) الكافيـة في النحو ٢٠٥/٢ . ومن الغريب أنـه لا يرد للصفة المشبهة تعـريف في شرح شافيـة ابن الحاجب على الرغم من اختصاص هذا الكتاب بالمسائل الصرفية .

(٢) وينظـر في تعريف مقارب يورد عبارة مماثلة للمخطـوط تحتهـا أعلاه : الشيخ الغلاييني ، جامـع الدروس العربية ١٨٩/١ .

(٣) الكافية في النحو ١٩٨/٢ .

لمن قام به بمعنى الحدوث »[1] . ويراد هنا التوقّف عند العبارة المخطوط تحتها في التعريفين . أما بقية ما ورد فيهما (أي في التعريفين) ، فقد أشير اليه وتمت مناقشته في بدايات هذه الدراسة ، وكذلك في أثنائها .

ويعقّب الرضي الأستراباذي[2] على العبارة المخطوط تحتها في تعريف اسم الفاعل بقوله : « الضمير في قوله (لمن قام) راجع إلى الفعل ، والقائم هو المصدر والحدث » . وهذا يعني أن الضمير المتصل في (به) يعود إلى الموصول (مَن) ، أي على الموصوف ، وعليه يكون تقدير العبارة كالتالي : (لمن قام الحدث به) . لكن هذا التفسير قد لا يتّسم بالتدقيق ، ذلك أن قيام الحدث بالموصوف لا يعني بالضرورة أن الموصوف فاعل حقيقي للحدث ، أي لا يعني أن الحدث قد يكون واقعاً من الموصوف وأنه تصرّف له . هذا ، ولا يعقّب الرضي الأستراباذي بشيء مماثل على العبارة المخطوط تحتها في تعريف ابن الحاجب للصفة المشبهة ، وهي عبارة مطابقة في التركيب لما ورد في تعريفه لاسم الفاعل . فإذا جعلنا تعقيب الرضي السابق يصدق في الصفة المشبهة ، أمكن الاستنتاج بأن مدلول اسم الفاعل ، عند ابن الحاجب في نظر الأستراباذي ، هو عين مدلول الصفة المشبهة ، وأن لا فرق إلاّ في الأمور المتعلقة بلزوم الفعل ، وبالثبوت والحدوث . فإن كان الأمر كذلك ، كان من المحتّم الإشارة إلى ما في هذا الفهم من عدم التدقيق ، فالتعريف الاصطلاحي للفاعل ، عند النحاة ، يشتمل على جانب الإرادة والتصرّف والإيجاد من المسند إليه ، وعلى جانب عدم الإرادة وعدم التصرّف منه ، كما سبق الذكر .

---

(١) وينظر في تعريف مقارب يورد عبارة مماثلة للمخطوط تحتها أعلاه : ابن هشام ، شذور الذهب ص ٣٨٥ ، وجامع الدروس العربية ١٨٢/١ ، وشذا العرف في فن الصرف ص ٧٧ .

(٢) الكافية في النحو ١٩٨/٢ .

إن من الممكن تحديد مراجع الضمائر ، في تعريف ابن الحاجب لكلّ من (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) ، على نحو معاكس لتحديد الأستراباذي لمراجعها ، فيعود المستتر في (قام) إلى الموصول (من) ، ويعود المتصل في (به) إلى الحدث والفعل . فإذا ما أخذنا بهذا التفسير في كلا التعريفين كان تقدير العبارة كالتالي : (لمن قام بالحدث) ، أي : لمن أوقعه وكان تصرّفاً له . وهذا يعني أيضاً أن مدلول كلّ من (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) واحد ، وهو الموصوف المتصرّف والمُحدِث . وفي هذا ما فيه كذلك من عدم تدقيق ، ذلك أن (الصفة المشبهة) ـ كما تبيّن ـ إنما تسم الفاعلَ الشكليَ غيرَ المتصرّف وغيرَ المُحدِث .

ويبقى بعد ذلك كلّه أن يُحسَن الظنّ ويعاد الضمير الأول ، في تعريف اسم الفاعل ، إلى الموصول (من) ، والضمير الثاني المتصل إلى الحدث (الفعل) ، في حين يُعكَس الأمر في تعريف (الصفة المشبهة) .

على أن بعض التعريفات المحدثة لـ (اسم الفاعل) أشار إلى طبيعة الموصوف من الجانبين اللذين حرص النحاة على إبرازهما في تعريفهم للفاعل الاصطلاحي ، وهما كون المسند إليه إمّا فاعلاً حقيقياً وإمّا فاعلاً شكلياً غير حقيقي (= معانياً) ، في حين قَصَر بعضهم (الصفة المشبهة) على جانب واحد حَسْبُ هو كون المعنى ، المدلول عليه بها ، قائماً بالموصوف لا على سبيل الإيجاد والتصرّف . فقد ذكر كلّ من الشيخ الحملاوي[1] والشيخ الغلاييني[2] أن (اسم الفاعل) هو ما اشتقّ لمن وقع منه الفعل أو تعلّق به (= قام به ، أي : وجد فيه) . في حين ذكر الأخير[3] أن (الصفة المشبهة) تدلّ على « معنى قائم بالموصوف بها » .

---

(١) شذا العرف في فن الصرف ص ٧٧ .

(٢) جامع الدروس العربية ١/١٨٢ .

(٣) السابق نفسه ١/١٨٩ .

هذا الذي أشير اليه من بعض التعريفات المحدثة يبدو أكثر تدقيقاً وقرباً من التصوّر الصحيح للموصوف بكلّ من (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) . ولأجل أن ينتهي التداخل في طبيعة الموصوف بكلّ منهما ، لا بدّ أن يتوقف الحديث عن جانب الفاعلية الشكلية في تعريف (اسم الفاعل) ، فيخصص للدلالة على الفاعلية الحقيقية في الموصوف ، وتختصّ (الصفة المشبهة) ـ بطبيعتها ـ بالدلالة على الفاعلية الشكلية (= المعاناة) في الموصوف .

إن توسّل بعض القدماء بفكرة (الثبوت) وفكرة (الحدوث) ، لتفسير مجيء بعض الصفات على وزن (فاعل) ، كان بادي القلق ، فلقد رأى الرضي الأستراباذي[1] أنه إن جاء الوصف على وزن (فاعل) ، ولم يكن بمعنى (الحدوث) ، اعتُذِر بأن « قصد الاستمرار فيه عارض » ، فوُضِع ـ في نظره ـ على وزن (فاعل) ، ورأى أيضاً أنه إن أريد بـ (الصفة المشبهة) معنى (الحدوث) حملت على وزن (فاعل) ، واحتجّ على هذا بقوله تعالى ﴿ ... وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾[2] .

هذا القلق ، بل الخلط ، لا يتوقف إلاّ بالأخذ بالمفهوم المنضبط السابق لكلّ من (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) ، وإلاّ بالأخذ كذلك بضوابط صوغ كلّ . وعليه ، فلا يكون كلّ من (ضائق) ، الوارد في جزء الآية السابق ، و (ضيّق) إلاّ صفة مشبهة ، وعليه أيضاً يزول الخلط بين (اسم الفاعل) و (الصفة المشبهة) فيما ذكره الأستراباذي من أمثلة ، جاءت على وزن (فاعل) ، وقال إن الاستمرار فيها عارض ، وهي : (الله عالم) و (كائن) ، و (زيد صائم النهار) و (قائم الليل) ، فكلّ من (عالم) و (كائن) صفة مشبهة ، في حين يقع كلّ من (صائم) و (قائم) في حيّز

---

(١) الكافية في النحو ١٨٩/٢ .

(٢) سورة هود ، آية ١٢ .

(اسم الفاعل) ، فـ (العلم) و (الكينونة) حدثان يدلاّن على (وضع) لا يد للموصوف به ، فهو فاعل غير حقيقي ، أي : مُعان[1] ، في حين نجد فعلي (الصيام) و (قيام الليل) لا يُسندان إلاّ إلى مُوقِع للحدث .

ليس مردّ الفرق ، إذاً ، إلى أن (الصفة المشبهة) لا تصاغ إلاّ من اللازم ، ولا إلى أنها تفيد (الثبوت) ، وليس مردّ الفرق كذلك إلى أن (اسم الفاعل) يصاغ من اللازم والمتعدّي ، ولا إلى أنه يفيد (الحدوث والتجدد) . الفرق الحقيقي والواقعي بينهما هو أن (اسم الفاعل) يصف ذاتاً فاعلة ، أي ذاتاً يقع الحدث منها ويكون تصرّفاً لها ، فهي موجدته . ومن هنا ، لا يصاغ (اسم الفاعل) إلاّ من فعل لا يسند عادة إلاّ للفاعل الحقيقي المُوجِد له ، فهو يصاغ ، على سبيل المثال ، من (سَلَبَ) و (صَعِد) و (استخرج) و (تسابق) و (كاتَبَ) و (زخرف) و (ابتسم) . غير أنه لا يشتقّ ، مثلاً ، من فعل كـ (اكتمل) و (صلصل السيف) و (مرض) و (فرح) . وعليه ، فإن الوصف (مكتمل) ، على سبيل المثال ، ليس اسماً للفاعل ، ولكنه صفة مشبهة . من هنا لم يكن من الدقة تعريف (اسم الفاعل) ، كما أوضح سابقاً ، بأنه « صفة تؤخذ من الفعل المعلوم لتدّل على معنى وقع من الموصوف أو قام به ... »[2] من قِبَل أن مَنْ أو ما يقوم به المعنى لا يكون فاعلاً حقيقياً . وعليه ، فإنه ينبغي إسقاط (أو) وما بعدها من تعريف اسم الفاعل السابق ليصير (اسم الفاعل) مصطلحاً يطلق على الوصف الذي يَسِم مَنْ أو ما يقع منه المعنى على سبيل الإحداث والتصرّف .

---

(١) مع تنزيهنا الله تعالى ، فإن المراد هنا وصف الدلالة اللغوية من حيث هي . هذا ، وقد يحس بعض اللغويين (ينظر مثلا : د. عبدالمنعم عبدالعال ، النحو الشامل ص ٤٢٨ - ٤٢٩) أحياناً بتحرج يحملهم ، مثلاً ، على القول بأن بعض الأوصاف التي على وزن (فاعل) تفيد القرائنُ أنها بمعنى (الثبوت) ، فلا تكون إلاّ صفة مشبهة . هذه القرينة هي كون الوصف وصفاً لله تعالى ، كما في (مالك يوم الدين) .

(٢) جامع الدروس العربية ١٨٢/١ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعريف السابق لاسم الفاعل يجري مجرى تعريف النحاة للفاعل الاصطلاحي الذي يفيد ، عندهم ، الفاعلية الشكلية والفاعلية الحقيقية .

يشتقّ (اسم الفاعل) ، في الإجمال ، بلحظ كلّ فعل دالّ على (حركة) ، كما في (صَعِد) ، أو على (تصرّف) ، كما في (قرأ) ، إذ إن مثل هذه الأفعال تتطلب مسنداً إليه (فاعلاً حقيقياً Agent - subject) . وحتى يكون ممكناً وسريعاً الحكُم ، على الوصف المصوغ على وزن من أوزان (اسم الفاعل) من فعل ثلاثي أو غير ثلاثي ، فلا بدّ من لحظ الفعل المناسب ، فإذا كان الفعل مما يسند إلى الفاعل الحقيقي ، فالوصف للفاعل ، وإذا كان مما يسند إلى (المُعاني) غيرِ الفاعل ، فهو صفة مشبهة . وعليه فإنه يحسن ، مرة أخرى ، قصر مصطلح (اسم الفاعل) على الوصف الدالّ على الفاعل الحقيقي ، حسب ، أما الوصف الدالّ على الفاعل الشكلي (غيرِ الحقيقي) ، أي على (المُعاني أو المُعاني المجرّب) فيخصص له مصطلح (الصفة المشبهة) .

أمّا ما كان دالاً على المبالغة ، فإذا كان الوصف مبالغة للفاعل الحقيقي ، كما أُوضح سابقاً ، كان المصطلح المستخدم لذلك هو (مبالغة الفاعل) ، وإذا كان الوصف مبالغة للفاعل الشكلي (المُعاني أو المُعاني المجرّب) فالمصطلح هو (مبالغة الصفة المشبهة) .

على أنه لـمّا كانت مسألة شَبَه (الصفة المشبهة) بـ (اسم الفاعل) غيرَ مفيدة في التفريق بينهما لا صرفياً ولا نحوياً ، فالرأي أن يستبدل بمصطلح (الصفة المشبهة) مصطلحُ (صفة الوضع) ، إذ تقرر فيما سبق كثيراً أن الصفات التي اختير لها مصطلح (صفة الوضع) إنما تصاغ بلحظ الأفعال التي تدلّ على (وضع) لا يكون للمسند إليه معها يد في إيجاده ولا تصرّف ، أو بلحظ الأفعال الدالة على (إجراء) لا يكون كذلك للمسند اليه معها يد أو تصرّف في إيجاده . وعليه فالاختيار أن يُستبدل بمصطلح (مبالغة الصفة المشبهة) مصطلحُ (مبالغة صفة الوضع) .

تقرير التلاقي بين (الصفة المشبهة) و (اسم المفعول)

ليس من فرق ، كما سبق البيان ، بين (صفة الوضع = الصفة المشبهة) وما أطلق عليه الصرفيون (اسم المفعول) من حيث حقيقة الموصوف الذي يسند إليه الفعل الملحوظ عند صوغ كلّ منهما . من هنا أمكن أن يعدّ كلّ اسم للمفعول من نوع (صفة الوضع) ، أو بمعنى آخر ، من ذلك النوع الذي يصف بالحدث ذاتاً غير فاعلة . هذه الذات الموصوفة تقع ، إذاً ، مسنداً إليها الحدثُ ، وهي في الوقت نفسه (مُعانية) منه . ولهذا وجدنا القدماء والمحدثين يقولون بوقوع الصفة المشبهة (= صفة الوضع) ، أحياناً ، على وزن (اسم المفعول) .

على أنه إذا كان ثمة فرق بين (صفة الوضع) و (اسم المفعول) ، فليس مردّ ذلك الفرق إلى جهة الذات غير الفاعلة الموصوفةِ بكلّ منهما ، ولكن إلى جهة أن (اسم المفعول) يصف الذات التي يسند إليها الحدث ويكون واقعاً عليها في الوقت عينه ، فهو يصف ذاتاً يمكن أن تعدّ صنفاً خاصاً من أصناف (المسند اليه المُعاني Patient - subject) . تسم (صفة الوضع) ، إذاً ، بالحدث ذاتاً (مسنداً إليها معانيةً) والحدثُ واقع بها وموجود فيها لا بإحداث مُحدِث ولا إيقاع متصرّف ، في حين يصف (اسم المفعول) بالحدث ذاتاً (مسنداً إليها مُعانية) والحدثُ واقع عليها بإحداث مُحدِث وإيقاع متصرّف .

فضل بيان

تقرّر أن كلّ فعل دالّ على (حركة) ، كـ (ذهب) ، يكون الوصف الواسم لما يسند إليه مثل هذا الفعل ، وهو هنا (ذاهب) ، (اسماً للفاعل) ، لأن المسند إليه حينذاك فاعل حقيقي . غير أن إسناد مثل هذا الفعل ، أحياناً ، إسناداً مجازياً قد يجعل الوصف الواسم للمسند إليه ـ إسناداً مجازياً ـ وصفاً لغير الفاعل ، فيستحيل (صفةً للوضع) ، كما في :

١٦ـ أ ـ ذهب عقل (فلان) .

ب ـ فلان ذاهب العقل .

خاتمـــــــة

نخلص من مناقشة البنيتين الدلالية والنحوية للأفعال التي يُلتفت إليها ـ عادة ـ عند اشتقاق بعض الأوصاف ـ إلى المفاهيم التالية :

١ ـ كلّ فعل دالّ على (وضع) أو (إجراء) فيما يسند إليه يكون وصفُ المسند إليه منه إمّـا (صفةً للوضع = صفة مشبهة) وإمّـا (مبالغةَ صفةِ الوضع) . ولا يشتقّ اسم الفاعل من مثل هذا النوع من الأفعال .

٢ ـ كلّ فعـل دالّ علـى (تصرف) أو (حركة) فيما يسند إليـه ، يكـون وصف المسند إليه منه (اسماً للفاعل) أو (مبالغة الفاعل) . ولا تشتقّ (صفة الوضع) من مثل هذا النوع من الأفعال إلاّ إذا بُـني للمفعول .

٣ ـ يُقصر مصطلح (اسم الفاعل) علـى وصف الذات الفاعلة المُحدِثـة لما يُسنَـد إليهـا .

٤ ـ يُقصر مصطلح (صفـة الوضع = الصفة المشبهـة) على وصف الـذاتِ المُعانيـةِ (= غيرِ الفاعلة وغيرِ الـمُحدِثة لما يُسنَـد إليها) .

٥ ـ (اسم المفعول) صفةُ وضع ، من نوع خاص ، تسم الذاتَ الـمُعانية .

٦ ـ تأتي أمثلة المبالغة لِـما كان ذاتـاً فاعلة مُحدِثـة ، وتأتي لِـما كان ذاتـاً مُعانيـة (= غيرَ مُحدِثة لما يُسنَـد إليها) .

مصادر ومراجع بالعربية

- ابن الحاجب ، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر :

أ - كتاب الكافية في النحو ، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (الجزء الثاني) ، نسخة مصورة عن طبعة الآستانة ١٢٧٥هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ودار الباز للنشر والتوزيع (غير مؤرخ) .

ب - شرح الوافية نظم الكافية ، تحقيق د. بنّاي علوان العليلي ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، ١٩٨٠ .

- ابن السرّاج ، أبو بكر محمد بن سهل : الأصول في النحو ، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ١٩٨٥ .

- ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله : شرح ابن عقيل (الجزء الثاني) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، (غير مؤرخ) .

- ابن مالك ، محمد بن عبدالله : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ١٩٦٧ .

- ابن هشام ، أبو محمد جمال الدين :

أ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الجيل ، بيروت ط٥ ١٩٧٩ .

ب - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ط١٠ ١٩٦٥ .

جـ ـ شرح قطر النـدى وبلّ الصدى ، تحقيـق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ـ بيروت ١٩٨٨ .

د ـ شرح اللمحة البدرية في علم اللغـة العربية ، تحقيـق : د. هادي نهر ، مطبعة الجامعة ـ بغداد ١٩٧٧ .

ـ ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي : شرح المفصل (الجـزءان الأول والسادس) ، نسخة مصورة عن طبعـة محمد منير سنة ١٩٢٨ ، عالـم الكتب ، بيـروت (غير مؤرخ) .

ـ الأزهري ، الشيخ خالد بن عبدالله : شرح التصريح على التوضيح (الجزء الثاني) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة (غير مؤرخ) .

ـ الأستراباذي ، ركن الدين الحسن بن محمـد : الوافية في شرح الكافيـة ، تحقيـق : عبدالحفيظ شلبي ، سلطنة عُمان ، ١٩٨٣ .

ـ الأستراباذي ، رضي الدين محمـد بن الحسن : شرح شافية ابن الحاجـب (الجـزء الأول) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٥ .

ـ الأسفراييني ، تاج الدين محمـد بن محمد بن أحمـد : لُباب الإعـراب ، تحقيق : بهاء الدين عبدالرحمن ، دار الرفاعي ، الرياض ، ط١ ١٩٨٤ .

ـ الأسيوطي = السيوطي .

ـ الأشموني ، أبو الحسن علـي بن محمـد : شرح الأشموني علـى ألفيـة ابن مالك (ضمن : حاشية الصبان ...) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة (غير مؤرخ) .

- الأنطاكي ، محمد : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، دار الشرق العربي ، بيروت ط٣ ١٩٧١ .

- الجامي ، نور الدين : شرح كافية ابن الحاجب (الفوائد الضيائية) (الجزء الثاني) ، تحقيق : د. أسامة الرفاعي ، وزارة الأوقاف ، بغداد ، ١٩٨٣ .

- الحديثي ، د. خديجة : أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦٥ .

- حسن ، عباس : النحو الوافي (الجزء الثالث) ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ١٩٦٤ .

- الحلواني ، د. محمد خير : الواضح في علم الصرف ، دار المأمون للتراث ، دمشق - بيروت ، ط٤ ١٩٨٧ .

- الحملاوي ، الشيخ أحمد : شذا العرف في فن الصرف ، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ط١٦ ١٩٦٥ .

- الراجحي ، د. شرف الدين علي : البسيط في علم الصرف ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ .

- الراجحي ، عبده : التطبيق الصرفي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

- الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر :

أ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ .

ب - المفصل في علم العربية ، دار الجيل ، بيروت ط٢ .

ـ السامرائي ، فاضل صالح : معاني الأبنيـة في العربيـة ، جامعة بغداد ، بغداد ، ط١ ١٩٨١ .

ـ السكّـاكي ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي : مفتاح العلوم ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط١ ١٩٣٧ .

ـ سيبويه ، أبو بشر عمرو بن قنبـر : الكتاب كتاب سيبويـه ، تحقيـق : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، (الجزء الأول ١٩٧٧؟) ، و (الجزء الرابع ط٢ ، ١٩٨٢) .

ـ السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر :

أ ـ الأشباه والنظائر (الجـزء الثاني) ، مراجعـة وتقديم : د. فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، ط١ ١٩٨٤ .

ب ـ الفرائد الجديدة (الجزء الثاني) ، تحقيـق : الشيخ عبدالكريم المدرس ، وزارة الأوقاف والتراث الإسلامي ، بغداد .

جـ ـ المطالع السعيـدة في شرح الفريدة (الجزء الثاني) ، تحقيـق : د. نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة ، بغداد ، ١٩٧٧ .

د ـ همـع الهـوامع في شرح جمـع الجـوامع (الجـزء السادس) ، تحقيـق : د. عبدالعال سالم مكـرّم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٨٠ .

ـ الصبان ، محمد بن علي : حاشية الصبان (الجزء الثالث) ، ينظر الأشموني أعلاه .

ـ صلاح ، فتحية : التيسير في النحـو والصرف ، جمعية عمال المطابع التعاونيـة ، عمان ١٩٧٨ .

- عبدالعال ، د. عبدالمنعم سيّد : النحو الشامل (الجزء الأول) : مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

- عوض ، د. سامي : المورد في علم الصرف ، جامعة تشرين ، اللاذقية ١٩٨٤ .

- الغلاييني ، الشيخ مصطفى : جامع الدروس العربية ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ط١٨ ١٩٨٥ .

- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد : المقتضب ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

- نعيم ، د. فريد إسماعيل : النحو والصرف في تصريف الأفعال والأسماء ، مطبعة ابن حيّان ، دمشق ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .

- ياقوت ، محمود سليمان : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٨٥ .

مراجع بالإنجليزية

DeMiller, Anna L.; Syntax and Semantics of the Form II Modern Standard Arabic Verb, in Al'arabiyya, Journal of the American Association of teachers of Arabic; vol. 21, No. 1 and 2 (1988) .

Wright, W.; A Grammar of the Arabic Language; Third Edition, The University Press, Cambridge (1986) .

Howell, Mortimer Sloper; A Grammar of the Classical Arabic Language Gian Publishing House, Delhi (1986) .

Haywood, J.A. and Nahmad, H.M.; A New Arabic Grammar of the Written Language; Lund Humphries, London (1965) .

مرئيات التخطيط اللغوي : عرض ونقد

د. فواز محمد الراشد العبد الحق
جامعة اليرموك

هدف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى التعريف بعلم التخطيط اللغوي (Language Planning) ومجال اهتماماته ، وإلى دراسة بعض المفاهيم والمعطيات التخطيطية اللغوية التي سادت في النصف الثاني من هذا القرن دراسة نقدية ، ودراسة مدى تأثر علماء التخطيط اللغوي بالفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد آنذاك ، حيث قامت دعائم هذا العلم على أسس نظرية التطوير (Development) والتحديث (Modernization) . ولتحقيق هذه الأهداف سوف يقوم الباحث بما يلي :

١ ـ التعريف بالتخطيط اللغوي ومجالاته بإيجاز .

٢ ـ عرض المعطيات والمسلمات النظرية للتخطيط اللغوي .

٣ ـ تفنيد هذه المعطيات والمسلمات في ضوء تطبيقاتها على الواقع .

أولاً : التخطيط اللغوي

يقدم الباحث عرضاً موجزاً لتعريف التخطيط اللغوي وأهدافه ومجالاته وتطبيقاته حتى يكون للقارئ إلفة بالمعطيات والمسلمات التي سوف يناقشها فيما بعد .

يعد التخطيط اللغوي فرعاً من علوم اللغويات الاجتماعية التي تعنى بدراسة علاقة اللغة بالمجتمع ومدى تأثر كل منهما بالآخر . ويعنى التخطيط اللغوي بدراسة المشكلات التي تواجه اللغة سواء أكانت مشكلات لغوية بحتة ، كتوليد المفردات وتحديثها وبناء المصطلحات وتوحيدها ، أم مشكلات غير لغوية ذات مساس باللغة واستعمالها وإيجاد الحلول لتلك المشكلات .

يقول العالم هاوجن (Haugen, 1955 : 209) إن أول من استعمل مصطلح التخطيط اللغوي هو العالم فنراخ (Weinreich) عنواناً لندوة عقدت في جامعة كولمبيا عام ١٩٥٧ . والحقيقة أن أول من كتب بطريقة علمية في هذا العلم وألف فيه هو العالم هاوجن في مقالته الموسومة بـ « تخطيط اللغة المعيارية في النرويج الحديث » ، عام ١٩٥٩ . ولقد عرّف آنذاك هاوجن التخطيط اللغوي بأنه عملية تحضير الكتابة وتقنينها وتقعيد اللغة وبناء المعاجم ليستدل ويهتدي بها الكتاب والأفراد في مجتمع غير متجانس لغوياً .

بدأ هذا العلم يظهر إلى حيز الوجود في مطلع الخمسينيات من هذا القرن ، وكان أحد الأهداف الرئيسة لهذا العلم هو إبراز دور اللغة في بناء الدول بعد مراحل الاستعمار التي تعاقبت على دول العالم الثالث كما ظهر في أعمال فشمان ، وفيرجسون وداس جوبتا عام ١٩٦٨ ، تحت عنوان المشكلات اللغوية في الدول النامية (Fishman, Ferguson and Das Gupta, eds. (1968) Language Problems of Developing Nations) .

كان اهتمام التخطيط اللغوي منصباً على معالجة المشكلات اللغوية التي نجمت عن طمس الهوية اللغوية والقومية لبعض الدول المستعمرة ، حيث حلت بعض اللغات العالمية كالإنجليزية والفرنسية محل اللغات القومية ، والوطنية ، والمحلية . وخير مثال على ذلك ما حدث في دول إفريقية وآسية فقد تم إقصاء هذه اللغات عن أداء الوظائف المرتقبة منها . لذا كان تركيز التخطيط اللغوي على العمل الجاد والمنظم نحو إيجاد حلول مدروسة لتلك المشكلات اللغوية حسب حجمها ونوعيتها ، ثم اتجهت الجهود بعد ذلك في السبعينيات إلى مأسسة (Constitutionalized) التخطيط حيث قامت مؤسسات على مستوى دولي ووطني

ومحلي لتشرف على عملية التخطيط اللغوي ، كرسم السياسات اللغوية ، والخطط اللازمة لتنمية اللغات وتطويرها ، واختيار لغات واسعة الانتشار للتجارة والعلاقات الدولية . وبدأ ذلك الاهتمام واضحاً في كتاب روبن ويرنود عام ١٩٧١ بعنوان : هل يمكن تخطيط اللغة ؟

(Rubin & Jernudd, eds. (1971) Can Language Be Planned ?

ولقد كان الإثبات هو الجواب وذلك من خلال المقالات التي تضمنها الكتاب . ومما يجب ذكره أن علم التخطيط اللغوي هو نتاج تضافر جهود علماء الاجتماع ، والتربية ، والإنسان ، والاقتصاد ، واللغة ، والسياسة ، فهو علم يقوم على نظام تكاملي (Interdisciplinary) تشترك فيه جل العلوم الإنسانية ، لأنه يتعامل مع اللغة ، واللغة إرث الجميع وليست ملكاً لأحد ، وهكذا فلا بد من تضافر علوم شتى وتعاونها لإنجاح مهمات المخطط اللغوي .

ومن الجدير ذكره أن ظهور علم التخطيط اللغوي قد تزامن مع تقدم العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، مما أدى إلى تأثر علماء التخطيط اللغوي بتلك العلوم وخصوصاً تلك التي تبحث طرق تطوير دول العالم النامية وتحديثها اقتصادياً ، واجتماعياً ، وتربوياً ، وثقافياً ، وعلمياً ، ولغوياً . وهكذا نرى أن هذا التزامن أدى إلى تأثر علم التخطيط اللغوي بمعطيات العلوم المعرفية المتعددة كالاجتماع ، والاقتصاد ، والسياسة ، والتربية ، والنفس واللغويات . وليس من الغريب أن نرى هذا التكامل بين العلوم لأن مدارها هو الإنسان ، وهذا الإنسان لا يستغني عن لغة يعبر بها عن أفكاره ، وحاجاته ، وثقافته ، وحضارته . وما هدف التخطيط اللغوي إلا حل المشكلات اللغوية وغير اللغوية التي تعترض الإنسان بوصفه فرداً ، والشعوب والدول بوصفها مجموعات بشرية تتفاعل بعضها مع بعض . إن الارتباط الحيوي والعضوي بين الإنسان

واللغة هو الذي أعطى دراسة اللغة ومشكلاتها الأهمية القصوى الخاصة بها أو المتعلقة بمستخدميها . ومن الجدير ذكـره أن الدراسات المتعلقة بالمشكلات اللغوية وحلولها في مختلف البلدان قد أفرزت أدباً جماً وقدمت أطراً نظرية تجعل من التخطيط اللغوي علماً له أصوله وتطبيقاتـه وفوائده الجمـة . ولقد فصل موشي ناهير (Moshe Nahir) تطبيقات التخطيط اللغوي فيما يلي :

١ ـ التنقية اللغوية : (Language Purification)

وتهدف جهود المخططين اللغويين في هذا المضمار إلى تنقية اللغة من الغرائب والشوائب والدخيل ، ومثال ذلك ما حدث للغة الفرنسية عن طريق ما قام به مجمع اللغة الفرنسية ، حيث كان الهـدف هو المحافظة على هويـة الشعب الفرنسي ووطنيته (Frenchness) . ولتحقيق ذلك قام المجمـع بتأليف المعاجـم والمصطلحات لمراعـاة السلامة اللغوية . وحتى تتم الفائدة قام المجمع الفرنسي بتعميم نتاجاته على المدارس والجامعات ، وتم إلزامها بتنفيذ قراراته . وبعد أن فرغ المجمع من هذه المهمة ، اتجه إلى تطوير المفردات والمصطلحات ، وتحديثهما ، وتوليدهما حتى تواكبا ركب التفجر المعرفي .

٢ ـ إحياء اللغات الميتة أو المهجورة : (Language Revival)

ومثال ذلك ما حدث للغة العبرية في الكيان الصهيوني عن طريق إنشاء مجلس لغوي تطور فيما بعد إلى مجمع لغوي أخذ على عاتقه إحياء لغة مهجورة لقرون طويلة توحد أشتات اليهود غير المتجانسين لغوياً ، ولقد تم ذلك عن طريق تدريس العبرية من خلال العبرية نفسها حيث استعملت نصوص ميسرة ومفردات مفسرة ، وبعد شيوع استعمال العبريـة . اتجهت أنظار المجمعيين إلـى تقييس اللغة العبرية (Standardization) وتأطيرها (Codification) وتحديثها (Modernization) ، حيث تم انبعاثها من جديد بعد قرون من الترك والهجران .

٣ ـ **الإصلاح اللغوي** : (Language Reform)

ومثال ذلك ما حدث للغة التركية ، فلقد كانت تكتب بحروف عربية ، ثم اتخذ مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٧ قراراً بتتريك اللغة التركية عن طريق نقل حروفها إلى اللاتينية وتنفيذاً لهذا القرار تم إنشاء مجلس لغوي يتولى إنجاز هذه المهمة ، وتم تنقية اللغة التركية جزئياً من اللغة العربية والفارسية ، وذلك من خلال تأليف المعاجم ، وتوليد المفردات ، وتطويرها ، وبناء المصطلحات وذلك بالتعاون بين وزارة الإعلام ، والمدارس ، والجامعات التركية لاستيعاب نشر ما تم تتريكه وتمثله .

٤ ـ **التقييس اللغوي** : (Language Standardization)

ومثال ذلك ما حصل في زنجبـــار في شرق إفريقية ، عندما تبنت زنجبـــار اللغة السواحلية لغة وطنية من بين العديد من اللهجات المنتشرة هناك . ولتحقيق هذا الهدف تم إنشاء جمعية لغوية عامة ، من أجل اختيار لهجة شائعة تحتل مكانة مقبولة في نفوس مستعمليها لتصبح لغة المدرسة ، ولإنجاز هذا الهدف تم تأليف المعاجم وتأطير القواعد لسواحلية شرق إفريقية .

٥ ـ **تحديث المفردات وتطويرها** : (Lexical Modernization)

ومثال ذلك ما حـــدث في سويسرا للغـــة السويدية ، حيـث تم إنشاء مركـــز المصطلحات الفنية من أجل تنسيق المصطلحات المحدثة ، وتوحيد بنائها ونشرها ، وتعميم استعمالها .

هذا ويرى الباحث أن هناك هدفاً سادساً للتخطيط اللغوي لم يذكره المشتغلون بهذا العلم ، ألا وهو إحلال اللغات القومية محل اللغات الأجنبية ذات الانتشار الواسع في الجامعات الوطنيـــة . ولعل التجـــارب التي قامت بها بعض دول العالـــم كاليابان ،

والصين ، وفرنسا ، وروسيا ، وفيتنام ، وإسرائيل ، وسورية ، من الأدلة الدامغة على إمكانية القيام بهذه المهمة المصيرية ، وعلى ارتباط اللغة بحركات التقدم العلمي والحضاري . فلنأخذ التعريب بوصفه عملية تخطيط لغوي مثالاً على تبني اللغات القومية .

التعـريـــب

أوضح غنيم (١٩٨٩ : ٦٤ ـ ٦٥) أن للتعريب ثلاثة معان :

١ ـ يدل على استعمال العرب ألفاظاً أعجميـة على طريقتهم في النطق واللفظ ، وهو مصطلح قديم . وعن هذه الطريقة دخلت اللغة العربية آلاف الألفاظ الأعجمية التي سميت « دخيلة » .

٢ ـ يقصد به الترجمـة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربيـة ، وينصرف إلى ترجمة العلوم والآداب ، والفنون ، وسائر الترجمات الأخـرى .. وهكذا تكون كلمة « تعريب » هنا مرادفة لكلمة « ترجمة » ، وكلمة « معرب » بمعنى « مترجم » . ويعكس التعريب في هذا السياق كلمة « التعجيم » ، أي نقل الأثر من اللغة العربية إلى أية لغة أعجمية .

٣ ـ جعل اللغة العربية لغة حياة الإنسان العربي كلها ، لغة الفكر والشعور ولغة العلم والعمل ، بها يعبر عن مكنونات نفسه وخلجات قلبه ، وومضات فكره ، بها يتعلم ويعلم ، ولا ينتقص من مقامها تعلم لغة أخرى أو أكثر . إنها أداة للتفكير وأداة للتعبير .

أما الصيادى (١٩٨٥) فيعرف التعريب اللفظي بأنه عملية صرفية قياسية تعتمد لفظة أصلها غير عربي تضم إلى اللغة العربية ، بشرط وزنها على أحد الأوزان العربية . وكذلك يهتم التعريب بإيجاد مقابلات عربية للألفاظ الأجنبية ، لتعميم

اللغة العربية واستعمالها في كل الميادين المعرفية ، وبهذه النظرة الجديدة التي قدمت التعريب النفسي الفكري على التعريب اللفظي ، يكون المفهوم الجديد قد اكتسب صبغة إنسانية شاملة تعنى بالفرد العربي وبمصيره . وهكذا نجد أن تعريب الألفاظ لا يجدي نفعاً إذا ما بقيت العجمة هي المسيطرة على العقلية ، وإذا ما انسلخ الفرد تدريجياً عن المجموعة التي ينتمي إليها . إذن ، فالتعريب يشمل تعريب التعليم ، والإدارة ، والاجتماع ، والسياسة ، والفكر ، والاقتصاد . وهكذا نجد أن التعريب يتطلب جمعاً بين الأصالة والمعاصرة من حيث نقل الأفكار والمعاني بكل معطياتها من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية مع توخي الإفادة من مادة الموضوع ، وعرضه بأسلوب اللغة العربية من منظور فكري إسلامي وهذا يتطلب التحصن بالإسلام ، والتمكن من اللغة العربية ، واللغة الأجنبية والمادة العلمية البحتة . وهذا هو التأصيل العلمي المطلوب الذي يغني اللغة ، والتراث ، والحضارة .

وهكذا نجد أن عملية التعريب بعد آخر للتخطيط اللغوي حيث ينصب اهتمام المشتغلين في التعريب على رسم سياسة لغوية ، ترفع من مكانة اللغة العربية في نفوس شعوبها وهذا ما يسمى (Arabicization Policy) وعلى توليد المفردات وبناء المصطلحات وتحديثها . وتمثل التفجر المعرفي وهذا ما يسمى (Arabicization Corpus) .

لذا نرى أن التعريب عملية منظمة ومدروسة تهدف إلى حل المشكلات التي تواجه اللغة العربية ، وهي عملية مؤسسية (Constitutionalized) حيث تتولاها مجامع اللغة العربية في مصر ، وسورية ، والعراق ، والأردن ، ومكتب تنسيق التعريب في المغرب .

ومن الجدير ذكره أن الدراسات والخبرات التخطيطية اللغوية قد أقرت مجموعة من النظريات والأطر التي أصبحت أساساً لهذا لعلم . وسوف أذكر باختصار أشهر تلك النظريات :

١ ـ نظرية هاوجن : (Haugen, 1966) وتشمل :

أ ـ اختيار المعيار أو النمط اللغوي . (Norm Selection)

ب ـ التأطير اللغوي (Codification)

جـ ـ الإغناء المفصل للاختيار اللغوي (Elaboration)

د ـ التنفيذ والاستعمال لما تم اختياره وتأطيره ، وإغناؤه .

٢ ـ نظرية فيرجسن (Ferguson, 1968) وتشمل :

أ ـ الترسيـــم (Graphization)

ب ـ التقييس (Standardization)

جـ ـ التحديـــث (Modernization)

٣ ـ نظرية نوستبني (Neustupny, 1970) وتشمل :

أ ـ عمليات التنمية اللغوية (Cultivation Processes) وتشمل :

١ ـ التأطيـــر (Codification)

٢ ـ التـنميـــة (Cultivation)

٣ ـ الإغنـــاء والتفصيـل (Elaboration)

ب ـ مشاكل التنمية اللغوية (Cultivation Problems) وتشمل :

١ ـ التـنفيـــذ (Implementation)

٢ ـ التـــأطيـــر (Codification)

٣ ـ الإغنـــاء والتفصيـل (Elaboration)

٤ ـ المعالجة أو التنمية اللغوية (Treatment/Cultivation)

ومما تجدر ملاحظته تعدد المصطلحات والمسميات لعمليات التخطيط اللغوي عند مختلف علماء التخطيط اللغوي وهذا مؤشر على أن هذا العلم لم يستقر بعد ، وهو في طور تكوين الأسس النظرية التي تفسر ظاهرة التخطيط اللغوي ومشاكله وطبيعته ونمطيته . لذا فإن الباحث يرى أن فهم النظريات السابقة يتم من خلال اعتبار مراحل التقييس عند هاوجن عمليات للتخطيط اللغوي ، واعتبار مراحل التطوير عند فيرجسن نتاجات للتخطيط اللغوي ، حيث إن اختيار لغة معيارية يحتاج إلى اختيار نمط لغوي (Norm) ثم يؤطر ذلك النمط ويفصل وينفذ ، ويرسم ، ويقيس ، ويحدث ، وهكذا نجد أن التنمية اللغوية عند نوستبني تعد عمليات التخطيط اللغوي عند هاوجن مشكلات للتخطيط اللغوي ، ويرى كذلك أن نتاجات التخطيط اللغوي هي بمثابة العمليات التخطيطية (Eastman, 1983) .

٤ ـ نظرية تاولي : (Tauli, 1968) .

وتقوم هذه النظرية على أساس أن اللغة ومكوناتها أداة يمكن تقويمها ، وتغييرها ، وتصحيحها ، وتحسينها . يرى تاولي أن تنمية اللغة وتقييسها يتطلب وجود لغة معيارية مثالية تتصف بالصفات التالية :

١ ـ الوضوح : حيث تؤدي اللغة المثالية رسالتها وهدفها بوضوح تام ، وتعبر عن المعاني المطلوبة وظلالها دون غموض .

٢ ـ الاقتصادية : تعبر عن كل المعاني بأقل الوسائل وأقصرها ، وتمتاز بالسهولة واليسر لدى كل من المتكلم والمستمع ، هذا بالإضافة إلى قلة عدد الوحدات اللغوية وقصر التراكيب المتداولة وبساطتها .

٣ ـ المسحة الجمالية : يفترض في اللغة المثالية أن تحتوي على كل عناصر الجمال اللغوي والتعبيري من حيث تناغمها ، والتماثل بين الألفاظ والمعاني ، وشاعريتها وإثارة كوامن النفس البشرية وانفعالاتها .

وهكذا نجد أن هذه المتطلبات التي ذكرها تاولي مثالية غير قابلة للتطبيق ، وهذا ليس بغريب ، لأن تاولي نظر إلى اللغة بوصفها أداة يمكن تحسينها ، وتجميلها ، وتغييرها ، لتلائم أذواق مستعمليها . لذا نجد أن تاولي يعرف التقييس اللغوي ، بوصفه ظاهرة تخطيط لغوي ، بأنه طريقة إجرائية لتنظيم لغات موجودة أو تحسينها أو إيجاد لغات محلية أو عالمية جديدة ، فكما نصنع الأدوات اللازمة للمعيشة اليومية ، نستطيع أن نصنع اللغة التي تناسب أذواق الناس وحاجاتهم ، ويرى تاولي أن اللغة أداة مطاوعة بأيدي العالم اللغوي يحورها كيفما شاء لا كيفما يريد المجتمع ، وهذه نظرة مثالية غير واقعية ولا متحققة .

ثم يضيف تاولي أن المخطط اللغوي يجب أن يكون على علم كامل وشامل بالنظام اللغوي للغة المراد التخطيط لها حتى يتمكن من إجراء التحسينات والإضافات اللغوية اللازمة ، وقد غاب عن ذهنه أن اللغة هي إرث المجتمع وأن تطوير اللغة يحتاج إلى تضافر جهود مختلف المختصين بالعلوم المعرفية . فلا يملك فرد صنع لغة ما ولا تحسينها ؛ لأن تلك اللغة لا تقتصر على الاستعمال الفردي فقط . وهذا الحال يشبه استعمال جهاز الهاتف ، فامتلاك هاتف واحد ليس له قيمة على الإطلاق ، بل إن القيمة تبرز من توسيع شبكة الهاتف ليمتلكه معظم الناس ، حتى يصبح لتداوله قيمة .

ثانياً : المعطيات والمسلمات النظرية للتخطيط اللغوي

قد رأينا أن علم التخطيط اللغوي يقوم على تضافر جهود العلوم الإنسانية ، والاجتماعية ، وتعاونها ، وتفاعلها . ولقد عدت هذه الميزة من المتطلبات الضرورية لإنجاح أية عملية في التخطيط اللغوي . لقد رأينا أن جوهر التخطيط اللغوي ينصب على حل المشكلات اللغوية ، وغير اللغوية ، التي تواجه فرداً أو مجتمعاً ، بطرق علمية مدروسة ومنظمة . وهكذا فإن محور التخطيط اللغوي هو الإنسان وحل مشكلاته

اللغوية . رب سائل يسأل : هل استطاع علم التخطيط اللغوي أن يكوّن مرئيات ومعطيات ثابتة على الرغم من حداثة نشأته ؟ ما مدى صحة هذه المرئيات والمعطيات في ضوء واقع اللغة العربية صاحبة التراث والتاريخ العريق ؟ وفي ضوء عملية التعريب بوصفها ظاهرة تخطيط لغوي تهدف إلى نشر استعمال اللغة العربية في كل منحى من مناحي الحياة ؟

هل تأثر علماء التخطيط اللغوي بمدرسة فكرية بعينها ، أو أنهم استطاعوا التوصل إلى عموميات عامة تصلح أساسيات للتخطيط اللغوي ؟ وما مدى هذا التأثر ؟

لقد أثبتت الدراسات الإنسانية أن لكل علم من العلوم مرئيات ومعطيات أصبحت على مر الأزمان وتقدم العلوم بديهيات وحقائق عامة . فهل حقق التخطيط اللغوي هذه المسلمات ؟ وما مدى مصداقية هذه المرئيات ؟ وهل ترقى إلى درجة الثوابت المسلمة ؟ هل تحيز علماء التخطيط اللغوي عندما نادوا « بالتغريب » (Westernization) ؟ ولماذا لم يلفتوا نظر الدارسين والعاملين في التخطيط اللغوي إلى تجربة أهل اللغة العربية في التطوير والتنمية وبناء المصطلحات وتوليد المفردات ؟ وهل كان بإمكان العرب أن يقدموا أنموذجاً فريداً في هذا المضمار تسترشد به اللغات في مختلف أصقاع المعمورة ؟ هذه مجموعة تساؤلات سوف يحاول الباحث الإجابة عنها في هذه الدراسة .

لقد بدأت عمليات التخطيط اللغوي في اللغة العربية قبل أربعة عشر قرناً ، أما تاريخ التخطيط اللغوي من منظور غربي فلا يتجاوز منتصف هذا القرن ، وبالتحديد منتصف الخمسينيات عندما استعمل فيه مصطلح التخطيط اللغوي على يد العالم فنراخ (Weinreich) . فهل سيفيد العاملون في التخطيط اللغوي من تجربة الشرق في إغناء معطيات التخطيط اللغوي وحقائقه ؟ لماذا لا يطالب « بالتشريق » (Easternization)

بدلاً من « التغريب » (Westernization) ؟ ولا سيما أن الدراسات تشير إلى سبق اللغة العربية في التاريخ والتخطيط ، والتقييس ، والتطوير ، والتحديث ، وبناء المعاجم ، وتوليد المصطلحات . هذا ويجب ألا يغرب عن البال أن تلك اللغة التي استوعبت رسالة فكرية كانت ثورة على واقع جاهلي لدليل على طواعية تلك اللغة وقدرتها على تمثل كل جديد من الفكر والمعرفة . إن ثبات اللغة العربية ومرونتها يعزى إلى أثر رسالة الإسلام التي نزلت بتلك اللغة ، وهل من مخطط أفضل من الله جل وعلا ؟ لقد اكتملت تلك اللغة ونمت وتطورت باكتمال رسالة الإسلام وشمولها ، هذا مع العلم أنه لا يوجد ما يمنع الإضافة إلى الرصيد اللغوي العربي من منظور الإسلام ، وصدق الله العظيم لقوله ﴿ إِنَّا نَحنُ نَزَّلْنَا الذِّكرَ وإِنَّا لَهُ لحافِظُونَ ﴾ (الحجر ، آية : ٩) .

إن الناظر في أدب التخطيط اللغوي الحديث ، يجد أن التخطيط اللغوي كان انعكاساً للواقع الفكري الرأسمالي الذي ساد في هذا القرن ، والقائم على أساس تقسيم العالم إلى دول متقدمة (Developed Countries) ودول نامية (Developing Countries) من منظور اقتصادي ولغوي . لقد ساد اعتقاد لدى الغرب مفاده أن تقدم الدول النامية اقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً ، وحضارياً ، وسياسياً ، ولغوياً يقوم على أساس أن تحذو تلك الدول حذو الدول المتقدمة ، وأن التطوير (Development) يتم من خلال التحديث (Modernization) وأن التحديث يتم من خلال التغريب (Westernization) ، والتغريب هو تقليد الغرب عن طريق تبني وسائل تقدمه بما في ذلك اللغة . ولكن ما خصائص الدول النامية من وجهة نظر الغرب ؟ لقد عرفت الدول النامية بأنها ذلك الجزء من العالم الذي يعيش في أدنى سلم التطور الاجتماعي بالمقارنة مع المجتمع الغربي الصناعي المتحضر . وهي مجتمعات غير متطورة اقتصادياً لعدم تطبيق المبدأ الرأسمالي في الاقتصاد من حيث توفر : السوق الحرة ، والتنافس الحر ، ونظام الضرائب ،

والتنظيم المنطقي للدولة . وهي مجتمعات غير متطورة اجتماعياً ، وثقافياً ، بسبب قلة الحراك الاجتماعي ، وغياب المبادئ ، وهي مجتمعات غير متطورة سياسياً وذلك بسبب غياب النظام الديمقراطي وتوزيع الأدوار المؤسسية (Institutional Roles) وهكذا نجد أن هناك دولاً مركزية (Core Countries) ودولاً محيطية (Peripheral Countries) تدور في فلك الدول المركزية ، وأن حل مشكلات الدول النامية المحيطية يكمن في تغيير الأنظمة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والتربوية ، والسياسية ، بناء على تجارب ونماذج مأخوذة من الدول المتقدمة أو الدول المركزية .

وفيما يلي نجمل المعطيات والمرئيات التي سادت - بوصفها أساسيات - فكر التخطيط اللغوي في النصف الثاني من هذا القرن كما وردت في كتاب : مقدمة في التخطيط اللغوي للمؤلفة كارول إيستمان (Carol Eastman) عام ١٩٨٣م .

١ ـ في الدول النامية ، يتفوق الأفراد الذين يتمتعون بمهارات لغوية على الأفراد الذين لا يتمتعون بها ، وكذلك الأفراد المحرومون أو المعوقون في مجال اللغة لا يتقدمون اقتصادياً .

٢ ـ في الدول النامية ، تساعد معرفة الفرد للغة ذات انتشار واسع (كالإنجليزية والفرنسية) على تحسين مستوى الدخل كما ونوعاً .

٣ ـ في الدول النامية ، إذا أراد الأفراد أن يتكيفوا مع التغيرات في النمو المهني والصناعي ، فإن عليهم أن يكونوا على اطلاع ووعي بالاستعمال اللغوي ، ومعرفة باللهجات والمصطلحات التخصصية .

٤ ـ في الدول النامية ، تتطلب التجارة الدولية معرفة لغات ذات انتشار واسع .

٥ ـ في الدول النامية ، يؤدي التجانس اللغوي إلى التجانس الاجتماعي ، والمهني ، والوظيفي .

٦ ـ في الدول النامية ، نجد أن النمـو الاقتصادي الحديث سابق على النمو اللغـوي ، وأن النمو الاقتصادي ، والنمو اللغوي عمليتان متتاليتان .

٧ ـ تعد الدول المتقدمة اقتصاديـاً متقدمة لغوياً ، وتعد الدول الناميـة اقتصادياً نامية لغويـاً .

٨ ـ إذا أرادت الدول النامية أن تحل مشكلاتها اللغويـة ، فعليها أن تحذو حذو الدول المتقدمة في تجاربها .

٩ ـ النظرة الاقتصادية للتخطيط اللغوي حيث تبين ما يأتي :

أ ـ أن الارتبـاط المـادي (Instrumental Attachment) باللغـة يقـوي الارتبـاط المعنـوي ويقـود إلـى التعلـق العاطفي بها والـولاء لهـا (Sentimental Attachment) .

ب ـ تعد اللغة مصدراً من مصادر الثروة والدخل القومي المادي .

جـ ـ أن تطبيق نظرية تحليـل الكلفة والفائدة (Cost - Benefit Analysis) عند التخطيط لرسم السياسة اللغوية يعود بالفائدة والنفع الكثير .

وقبل الدخول في مناقشة هذه المعطيات ، تحسن الإشارة إلى المراحل التي يمر بها أي تخطيط حتى يحقق ذاته . فالتخطيط هو تحديد الأهداف تحديداً دقيقاً ، وتقدير الموارد واختيار السبل الأفضل لاستخدامها من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف . إنه عملية مستقبلية تستهدف تحقيق الانتقال المنظم من موقف معين في الوقت الحاضر إلى موقف آخر يفوقه قيمة في مدة زمنية لاحقة ، ويمكن توضيح هذه المراحل في الشكل الآتي (الجوهري وآخرون ، ١٩٧٦) :

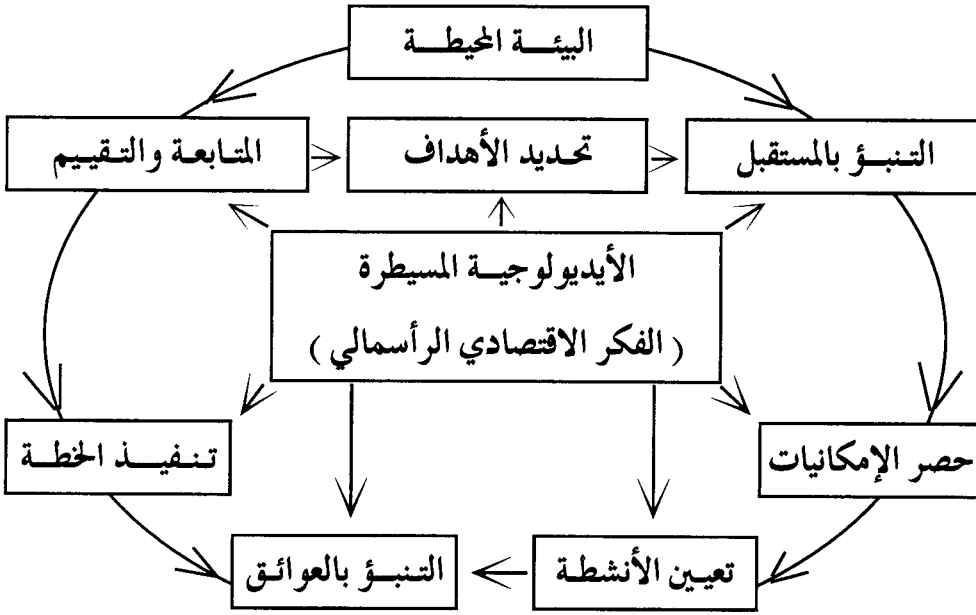

شكل (١) : مراحل التخطيط اللغوي

إن المدقق في الشكل الموضح أعلاه يمكنه أن يلاحظ أموراً عدة ، منها :

١ ـ الانسياب ، والترابط ، والتكامل بين كل العمليات والمراحل التي تجرى في العملية التخطيطية من جهة ، واتخاذها شكل دورة متحركة ومتجددة باستمرار .

٢ ـ تأثر عملية التخطيط كلها ببعدين لهما أهميتهما القصوى وتأثيرهما الكبير في اتجاه التخطيط وهما البيئة المحيطة من ناحية ، والأيديولوجية المسيطرة من ناحية أخرى ، حيث يمارس كل منهما ضغطاً معيناً (فوقياً وتحتياً) من الداخل والخارج على العملية التخطيطية فتخرج في النهاية خطة بعينها لها إطار وشكل معين . لذا نجد أن لكل تخطيط لغوي فلسفة أيديولوجية تناسب بيئات معينة .

إن الناظر في معطيات التخطيط اللغوي السابقة يجدها ضمن بيئة الفكر الاقتصادي الرأسمالي وأيديولوجيته ، حيث نرى مدى تأثر هذه المعطيات بالبيئة وبالنظرة الاقتصادية ، والنفعية ، والأدائية ، ومقاييس الربح والخسارة .

وهكذا نجد أن التخطيط اللغوي يدور في رحى الفكر الاقتصادي الرأسمالي وفلكه ضمن بيئة محيطية معينة في الدول الغربية . والأسئلة التي تثار هنا هي : هل يصلح التخطيط في الدول المتقدمة للدول النامية مع اختلاف الأيديولوجية الفكرية ، والبيئة المحيطة لكل منهما ؟ ثم هل يمكن فصل التنمية والتخطيط اللغوي عن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ؟ وهل يمكن أن يتم التخطيط اللغوي بمعزل عن الأسس الأيديولوجية ؟

٣ ـ اعتبار الخطة جـــزءاً من التخطيط ـ حيث إنها ـ الخطـة ـ إحدى مراحل العمليـة التخطيطية ذاتها . وعند هذه النقطة يحسن التمييز بين الخطة والتخطيط .

التخطيط (Planning) عمليات مستمرة من التفكير والمفاضلة والاختيار بين البدائل للوصول إلى أهداف بعينها . في حين أن الخطة (Plan) قد تنتج بدورها تخطيطاً جديداً .

أما الأسس والمبادئ التي ينبغي مراعاتها في أي تخطيط فتشمل :

الوضوح ، والواقعية ، والشمول ، والتكامل والتوازن والتنسيق ، والتدفق ، والانسياب والاستمرار ، والمرونة والتجدد ، والتنبؤ والنظرة المستقبلية .

والآن في ضوء ما سبق ، سوف ينتقل الباحث إلى تمحيص معطيات التخطيط اللغوي ونقدها وبيان مصداقيتها ، ومدى ثباتها ، بوصفها خطوطاً عريضة يسترشد بها المخططون اللغويون .

ثالثاً : دراسة مرئيات التخطيط اللغوي ونقدها

سوف يقوم الباحث بعرض هذه المعطيات واحدة واحدة ثم يقوم باختبار صحة هذه العطيات .

١ ـ في الدول النامية ، يتفـوق الأفراد الذين يتمتعون بمهارات لغويـة على الأفـراد الذين لا يتمتعون بها ، وكذلك الأفراد المحرومون أو المعوقون في مجال اللغة لا يتقدمون اقتصادياً . هنا تجب الإشارة إلى أن المقصود بالتفوق اللغوي هو إتقان لغات ذات انتشار واسع ، وليس إتقان اللغات القومية . ثم يتجلى تأثير الفكر الاقتصادي حين يتم الربط بين القدرة اللغوية ، والتقدم الاقتصادي . صحيح أن معامل الارتباط بين الكفاءة اللغوية والتقدم الاقتصادي مرتفع ، ولكن لا يصل إلى حد أن تفرض الدول المتقدمة لغاتها على الدول النامية التي تحرم من تطوير لغاتها القومية وتوسيع انتشارها . إن هذا الافتراض يتضمن تبعية لغوية من الدول النامية ، إلى الدول المتقدمة وأن اللغة هي فقط وسيلة لتحقيق تقدم اقتصادي ودر ربح مادي . إذا طبقنا هذا المبدأ على الدول العربية بوصفها من الدول النامية ، فإنه يجب إقصاء اللغة العربية لأنها لغة دول نامية غير متطورة ، وتبني لغات ذات انتشار واسع كالإنجليزية ، والفرنسية حتى تلحق بركب الدول المتقدمة . ولكن إذا رجعنا إلى حال الدول العربية إبان عهد الاستعمار ، نرى أن جهود المستعمرين كانت منصبة على إقصاء اللغة العربية ، وطمس هويتها ، وإحلال الإنجليزية ، والفرنسية محلها ، وحال المغرب العربي آنذاك خير شاهد على ذلك . إن هذا الافتراض يتضمن أن تبقى الهيمنة والسيطرة لأصحاب لغات الدول المتقدمة . ثم إذا نظرنا إلى غالبية شعوب الدول النامية ، ومنها الشعوب العربية ، نجدها شعوباً فقيرة ليس بوسعها أن تتعلم لغة أجنبية ، وهذا سيؤدي إلى حرمان أبناء الفقراء من تعلمها ، وبذا يزداد الفقير فقراً والغني غنى عن طريق تعلم اللغات الأجنبية . ثم يجب أن نتذكر أن من أهداف التخطيط اللغوي حل المشكلات اللغوية لا تعقيدها ، وهكذا نجد أن المبدأ السابق يشير إلى خلق مشكلات لغوية للدول النامية بدل حلها ، وهذا يدل على

أن الفرضية السابقة مرفوضة وغير مقبولة . إضافة إلى ذلك ، يجب أن ندرك أن معرفة اللغات ليست الوسيلة الوحيدة لإخراج الفقراء من دائرة الفقر ، ثم إن الجهل باللغات الأجنبية ليس السبب في الوضع الاقتصادي المزري الذي يعوق حياة الملايين من البشر بسبب عدم معرفتهم تلك اللغات .

إن الناظر في المبدأ السابق يجد أن التخطيط اللغوي يرفع شعاراً مضمونه : تعلم اللغات الأجنبية يغني والجهل بها يفقر . وهذا شعار يحمل في ثناياه تبعية لغوية وثقافية استعمارية . إن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية لا يمكن تجاوزها عن طريق تقديم لغات واسعة الانتشار ، بل عن طريق تغير اجتماعي يدعو إلى تغيير العلاقات بين الأفراد أنفسهم . وهكذا نرى أن المبدأ السابق يربط التخطيط اللغـوي بالتطور الاقتصادي ، وهذا ناجم عن تأثير نظريـة التحديث (Modernization) في فكر التخطيط اللغـوي في الستينيات والسبعينيات من هذا القرن . ان هذا المبدأ يساعد على استمرار الوضع الراهن كما هو دون حل لمشكلات الدول النامية لغوياً . وهكذا نجد أن تعريف المشكلة اللغوية يعتمد على فلسفة فكرية تخطيطية تختلف من بلد إلى بلد ، فالمشكلة اللغوية للدول النامية في نظر الدول المتقدمة هي إحلال اللغات الأجنبية بوصفها لغات عالمية محل اللغات الوطنية . وإذا فهمنا الأيديولوجية المسيطرة على فكر التخطيط اللغوي التي ترى أن حل مشكلات الدول النامية تأتي عن طريق التطوير ، وأن التطوير يتم عن طريق التحديث وأن التحديث هو التغريب ، فلا عجب أن نرى مثل هذه الطروح السابقة .

٢ ـ في الدول الناميـة ، تساعد معرفـة الفـرد للغة ذات انتشار واسع كالإنجليزيـة والفرنسية على تحسين الدخل كماً ونوعاً . هذا المبدأ يقيس المعرفة اللغوية بالمقياس الكمي الرقمي .

فاللغة ليست سلعة تباع وتشترى ، وليست بضاعة أو مواد صناعية يمكن صناعتها وبيعها بأسعار منافسة ، ثم إن اللغة ليست مادة خاضعة للقياس . إن هذا الإصرار في الربط بين النمو الاقتصادي والاستعمال اللغوي يعكس اتجاهاً في العلوم الاجتماعية يشير إلى أن قيمة أي علم من العلوم مرهونة بالفائدة المادية وبتحليله الكمي ، وهذا الاتجاه صدى للنظرية الرأسمالية ، في حين نجد أن اللغة لا تخضع لمثل هذه المعايير الاقتصادية ، والتحليلات الكمية ، ونظرية الكلفة والفائدة .

٣ ـ في الدول الناميـــة ، إذا أراد الأفـــراد التكيـف مع المتغيـــرات في النمـــو المهني والصناعي ، فإن عليهم أن يكونوا على اطلاع ووعي بالاستعمال اللغوي ، ومعرفة باللهجات والمصطلحات التخصصية . يتطلب هذا المبدأ من الأفراد في الدول النامية معرفة اللغات التي تستورد من بلاد أصحابها الآلات والمواد الصناعية ، حتى يتم استعمالها على أكمل وجه . حتى يحصل الإنسان على بضائع أفضل ، يجب أن يتقن أكثر من لغة ، هذه فرضية قابلة للأخذ والعطاء ، بدليل أن الفلاح الذي يستعمل الجرار الزراعي قد يعطي أجزاءه أسماء لا تطابق التي أعطاها إياها مخترع الآلة ، ومع ذلك يستطيع ذلك الفلاح الأمي أن يستعمل الآلة استعمالاً موفقاً . إن ربة البيت التي تستعمل غسالة من صنع أمريكي ، وخلاطاً من صنع فرنسي ، ومكنسة كهربائية من صنع ألماني ، ومنظفة السجاد من صنع روسي ، دون أن تتعلم تلك اللغات ، لدليل على أن الفرضية السابقة غير صحيحة على إطلاقها ثم لا أحد ينكر أهمية معرفة اللغة الأجنبية .

إن معرفة المصطلحات واللغات الأجنبية من قبل فريق من المختصين قد يكفي لسد هذه الذريعة ، لكن أن يصبح تعلم اللغات الأجنبية ذات الانتشار الواسع فـــرض عين على كل فـــرد يريد مجاراة الدول المتقدمة فهـــذا زعـم خاطـــئ .

ثم لا عجب أن نرى في المحلات والجرائد العربية إعلانات للوظائف حيث تشترط إتقان اللغة الإنجليزية قراءة وكتابة وتحدثاً لمن أراد أن يعمل طباخاً أو حارساً أو مراسلاً . وهذا يدل على أن هذه العدوى اللغوية قد استشرت حتى وصلت إلينا من حيث ندري ، أو لا ندري . لماذا لا ينسحب هذا الشرط على اللغة العربية ؟ وفي هذا السياق يقول محمود (١٩٨٤ : ١١٧) « وليس تشجيع تعلم اللغات الأجنبية واشتراطها في بعض الوظائف في العالم العربي بالذات إلا نوعاً من التبعية ، ونوعاً من الاعتراف بأن لغة العدو والمستعمر لها في بلادنا من المكانة مالا تستحقه ، وهذا التشجيع للغات الأجنبية ليس في حقيقته إلا تبعية فكرية ثقافية ، وتغريباً ضرورياً لعدد من أبنائنا وهو في الوقت نفسه حرب للغتنا وإحلال للغة أخرى محلها ، وإخمال للغة القرآن الكريم ، غير أن كلامنا هذا لا يعني أن نرفض تعليم اللغات الأجنبية في عالمنا الإسلامي ، وإنما يعني أن تكون للعربية المكانة الأولى في العالمين العربي بالذات والإسلامي بعامة » .

٤ ـ في الدول النامية ، تتطلب التجارة الدولية معرفة لغات ذات انتشار واسع . يجب ألا ننكر أهمية اللغات الأجنبية في التجارة الدولية ، فلو أخذنا الأردن على سبيل المثال حيث غالبية سكانه من الريف والبادية ، فكم نسبة هؤلاء الذين يشتغلون بالتجارة الدولية ؟ وكم نسبة هؤلاء الذين يحتاجون إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية ؟ ثم هل كون اللغات الأجنبية ذات الانتشار الواسع هي لغات الدول المتقدمة سبباً مقنعاً لكي تكون لغات التجارة الدولية ؟ لماذا لا يعطى هذا الدور للغات القومية . لاحظ أنه عندما أصبح غالبية مستهلكي البضاعة الغربية من العرب ، بدأت الشركات المنتجة تصدر نشرات التعليمات بالعربية ، لأن المهم عندهم هو إيجاد سوق لصادراتهم ولو كلفهم ذلك إصدار تعليمات الاستعمال باللغة العربية ، فالغاية عند الدول المتقدمة تبرر الوسيلة وهذا يعكس نظرية الفكر

الرأسمالي في التعامل مع الأشياء . إذن فسواء كنا مستهلكين أو منتجين ، يجب علينا تطوير اللغة القومية تطويراً يواكب متطلبات التجارة العالمية والمحلية . وهكذا فإن دور اللغات الأجنبية مبالغ فيه ، ويجب ألا يكون على حساب دور اللغات القومية .

٥ ـ في الدول النامية ، يؤدي التجانس اللغوي (Linguistic Homogeniety) إلى التجانس الاجتماعي والمهني والوظيفي (Professional and Social Homogeniety) . لقد حددت كارول إيستمان (١٩٨٣ : ٦٤) خصائص الدول المتجانسة لغوياً والدول غير المتجانسة لغوياً كما يلي :

الدول المتجانسة لغويـاً	الدول غيـر المتجانسة لغويـاً
١ ـ مناطق صغيرة .	١ ـ مناطق واسعة .
٢ ـ كثافة سكانية عالية .	٢ ـ كثافة سكانية قليلة .
٣ ـ مجتمعات صناعية .	٣ ـ مجتمعات زراعية .
٤ ـ متحضرة ومتمدنة جداً .	٤ ـ درجة قليلة من التمدن والتحضر .
٥ ـ معدل الدخل الفردي والقومي متوسط .	٥ ـ معدل الدخل الفردي والقومي قليل .
٦ ـ متطورة اقتصادياً .	٦ ـ غير متطورة اقتصادياً .
٧ ـ كثرة عدد منسوبي الدراسات العليا .	٧ ـ قلة عدد منسوبي الدراسات العليا .
٨ ـ التجانس الديني .	٨ ـ عدم التجانس الديني .
٩ ـ مستقلة سياسياً .	٩ ـ مستقلة سياسياً حديثاً .
١٠ـ نمت وتطورت واستقرت .	١٠ـ لم تكتمل نمواً وتطوراً .
١١ـ الاستقلال الدستوري .	١١ـ نظام تسلطي .
١٢ـ القيادة الجماعية .	١٢ـ القيادة الفردية .

إن الناظر في هذه الخصائص يرى أثر الأيديولوجية المسيطرة على الفكر الرأسمالي الغربي ، ويرى أن هذه الخصائص قد وضعت من منظور اقتصادي وسياسي غربي انعكس على الوضع اللغوي ، حيث عد التقدم السياسي والاقتصادي مؤشراً للتقدم والتفوق اللغوي ، كما يرى فوقية تلك الدول على الدول النامية وهذه فرضية فيها خلط ولبس وغموض . فـإذا طبقنا الخصائص سالفة الذكر على مواقع اللغة العربيـة ، نجد أن كثيراً من هذه الخصائص لا ينطبق ، بل إن واقع اللغة العربية يجمع خصائص من تينك المجموعتين ، ولا عجب في ذلك لأن الأيديولوجية التي وصفت هذه الخصائص مختلفة عن الأيديولوجية التي تصف واقع اللغة العربية في الدول العربية بوصفها دولاً نامية .

وهذا يدل على أن التخطيط للغة العربية ولعملية التعريب ينطلق من أيديولوجية عربية إسلامية لا تتفق مع الأيديولوجية الغربية ، لذا يجب أن نأخذ مرئيات التخطيط اللغوي المتأثرة بالفكـر الرأسمالي بحذر شديد . إن ما ينطبـق على تخطيـط اللغات الأجنبية قد لا ينطبق على اللغة العربية وعملية التعريب ، آخذين بعين الاعتبار أن التخطيط اللغوي لا يقتصر على اللغة ذاتها بل يتعداه ليشمل مكانتها أيضاً .

ومن الجدير ذكره أن الناظـر في الفرضية السابقة يفهم أن التجانس لم يكن يتحقق لولا وجود لغات واسعة الانتشار كالإنجليزية والفرنسية ، ثم إن المشكلات المزعومة التي تعترض عملية التعريب واللغة العربية ـ على حد قولهم ـ تكفي لترشيح تلك اللغات الأجنبية لغات للحديث اليومي وأدوات للتعليم في العالم العربي .

يزعم بعض علماء التخطيط اللغوي الغربي أن العمل على تطوير اللغة العربية ونشر مفرداتها وتعليمها أمر مكلف اقتصادياً وفيه استهلاك للجهد والوقت ، لذا فإن استعمال لغة مثل الإنجليزية فيه توفير للجهد والمال والوقت ، ناسين أو متناسين ما للتعلم

باللغة القومية من فوائد علمية ، وتربوية ، واجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية . يجب ألا يغيب عن البال أن التجانس اللغوي لدى علماء التخطيط اللغوي الغربي هو تبني لغات ذات انتشار واسع وعلى وجه التحديد الإنجليزية والفرنسية . لذا ، فإن الاعتقاد بأن التجانس اللغوي يتحقق من خلال إحلال لغات أجنبية محل اللغات القومية هو زعم مرفوض جملة وتفصيلاً ، حيث لا يتحقق التجانس إلا باللغة القومية للوطن والدولة ، وهذا الزعم قد وضع ليجعلنا نلهث وراء الغرب حتى في مجال اللغة . يقول الرسول الكريم « لتركبن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع ، وباعاً بباع ، حتى لو أن أحدهم دخل جحر ضب دخلتم ، وحتى لو أن أحدهم ضاجع أمه بالطريق لفعلتم » أخرجه البخاري ومسلم (الألباني ، ١٩٧٩ : ٣٣٤) .

يجب ألا يغرب عن الذهن أن مخططي اللغة قد بهرجوا فوائد التجانس اللغوي المتحقق من خلال استعمال لغات أجنبية كالإنجليزية ، حتى ينخدع المضللون ويصبحوا دعاة لهم ، وتحارب اللغات القومية من قبل أبناء جلدتها . يقول العالم (فشمان) (١٩٦٨ : ٦٠) إن البلاد المتجانسة لغوياً تكـون متقدمة اقتصادياً ، ومتحضرة مادياً وعلمياً ، ومستقرة سياسياً وفكرياً ، وأكثر تنظيماً وديمقراطية . وهنا يجب أن نبين بأن هناك نوعين من التجانس اللغوي . النوع الأول وهو الذي يتحقـق من خلال اللغة القومية ، والنوع الثاني وهو الذي يتحقق من خلال اللغات الأجنبية ، وهذا يلاحظ في بلاد تكثر فيها اللغات واللهجات المحلية كالهند مثلاً ، مما يضطرها لتبني اللغة الإنجليزية ذات الانتشار الواسع لغـة للتفاهم والتخاطب والتجارة الدولية . والسؤال المطروح الآن هو : أي النوعين أفضل ؟ والجواب بلا شك ولا ريب هو النوع الأول . إذ هل يعقل أن تكون هذه الفوائد التي ذكرها (فشمان) هي نتاجات مباشرة للنوع الثاني ؟ أو أنها وعود وآمال منتظرة لمستعملي اللغات الأجنبية سواء الإنجليزية أو الفرنسية ؟

إن الفرضية السابقة تشير إلى علاقة سببية بين التجانس اللغوي المتحقق عن استعمال اللغات الأجنبية ، والاستقرار السياسي والفكري ، والثقافي ، والحضاري ، والاقتصادي . وهذه الفرضية قد تكون إحدى المغالطات المنطقية (Logical Fallacies) التي تخدم أهداف من هم وراء نشر الإنجليزية بوصفها لغة اتصال عالمي ، حيث يرى علماء التخطيط اللغوي الذين تـأثروا بالفكـر الرأسمالي أن التحديث (Modernization) يؤدي إلـى التغريب (Westernization) وأن التغريب يـؤدي إلـى التجانس اللغـوي (Linguisitc Homogeniety) وأن التجانس اللغوي يؤدي إلى الاستقرار السياسي ، والاقتصادي ، والحضاري ، والثقافي . إن التجانس اللغوي قد يكون نتيجة لتكاتف عوامل عدة وليس سبباً لها .

٦ ـ في الدول النامية ، نجد أن النمو الاقتصادي الحديث سابق على النمـو اللغوي ، وأن النمو الاقتصادي ، والنمو اللغوي عمليتان متتاليتان . إن الحاجة إلى بناء المصطلحات ، وتوليد المفردات التي تواكب النمو الاقتصادي تجعل تبني لغات أجنبية ذات انتشار واسع أمراً لا مفر منه ، بدلاً من تطوير اللغات القومية والوطنية . إن الناظر في هذه المقولة يدرك أن النمو اللغوي والاقتصادي لا يتبع كل منهما الآخر لسبب يسير هو أن النمو اللغوي لا يخضع للقياس الكمي ، والنوعي ، ولا لنظرية القيمة كالنمو الاقتصادي . ثم إن الاعتقاد بأن جاهزية اللغة الأجنبية أوفر مادياً ، وجهداً ، ووقتاً من تطوير اللغة القومية أمر غير مقنع ، ومرفوض علمياً ، وقومياً ، ووطنياً . وبالإضافة إلى ذلك ، إن الادعاء بأن اللغات ذات الانتشار الواسع أكثر قدرة على استيعاب التفجر المعرفي يشير إلى التفاضل والتمايز بين اللغات ، وهو أمر لا تقره المدارس اللغوية . إن علم اللغويات الحديث يشير إلى أن كل لغة قادرة لغوياً على التعبير ونقل الأفكار وحفظ التراث ، وأن فكرة فوقية اللغات وأفضليتها اعتقاد خاطئ . إن الحكم

على كفاءة لغة ما من منظور يرى ملاءمة قدرة مفرداتها على استيعاب المصطلحات العلمية هو حكم من منظور فكري غربي ينادي بإحلال اللغات الأجنبية محل اللغات القومية لعجزها عن مواكبة التقدم الاقتصادي . ومرة أخرى نرى دعوة صريحة لتبعية لغوية فرضتها أيديولوجية غربية هدفها السيطرة والهيمنة حتى تبقى تلك الدول النامية تدور في فلكها وتبقى سوقاً لاستهلاك منتجاتها . حيث نجد أن الدول المتقدمة في ظل هذه المنظومة الفكرية ترى أن اللغة سلعة غالية ولا بد من إيجاد سوق لاستهلاكها ، ولا يوجد سوق أفضل من الدول النامية . وهذا ليس بغريب ، لأن الأيديولوجية المسيطرة على فكر التخطيط اللغوي الغربي تؤمن بأن السبيل الوحيد لتطوير الدول النامية هو التغريب (Westernization) والتغريب ليس فكرياً وتكنولوجياً فقط بل لغوياً أيضاً وهذا المنحى يخالف الهدف الذي من أجله قام علم التخطيط اللغوي لحل المشكلات اللغوية . فالحكم بأن اللغة إذا كانت غير قادرة على استيعاب المخترعات العلمية أو غيرها وجب التخلي عنها وتبني اللغة الإنجليزية ذات الانتشار الواسع هو حكم غربي متحيز .

٧ ـ تعد الدول المتقدمة اقتصادياً متقدمة لغوياً ، وتعد الدول النامية اقتصادياً نامية لغوياً . يقول يرنود (Jernudd, 1977 : 41)

" It is commonplace in our time and our society to divide nations into categories of ' developing' and ' developed' . Writings on Language tend to follow this division and discuss Language development within them, as though they were polar types, the one leading into the other . The so called ' developing ' nations may not have institutions that are materially the same as those of the ' developed ' nations ... "

إن الربط بين تقدم الاقتصاد ، وتقدم اللغات ، وتقدم الدول أمر فيه كثير من المغالطات المنطقية . فلو أخذنا اللغة العربية مثالاً لهذا الربط ، نجد أن الأمر لا ينطبق عليها إطلاقاً . صحيح أن الدول العربية تعد ضمن زمرة الدول النامية اقتصادياً ، لكن اللغة

العربية لا يمكن أن تعد في اللغات النامية أو البدائية . وهذا يثبت زيف الربط المزعوم بين تقدم الاقتصاد واللغات والدول . فإن صلح هذا الربط في بلاد تزامن فيها التقدم الاقتصادي واللغوي ، فلا يصلح ذلك بالنسبة للغة العربية التي يشهد القاصي قبل الداني برقيها ، واكتمال نموها النحوي والصرفي ، وتطورها عن طريق النحت ، والاشتقاق ، والصرف ، والقوالب التركيبية (Molds) المعروفة لنحت الجديد من المفردات وبنائها .

يجب أن نذكر هنا أن معايير تقدم اللغات تقاس بخصائص لغوية معيارية وليس بمقاييس اقتصادية . يذكر قارفن (Garvin, 1959) خصائص اللغات المعيارية الفصيحة (standard Language) كما هي موضحة في الشكل التالي :

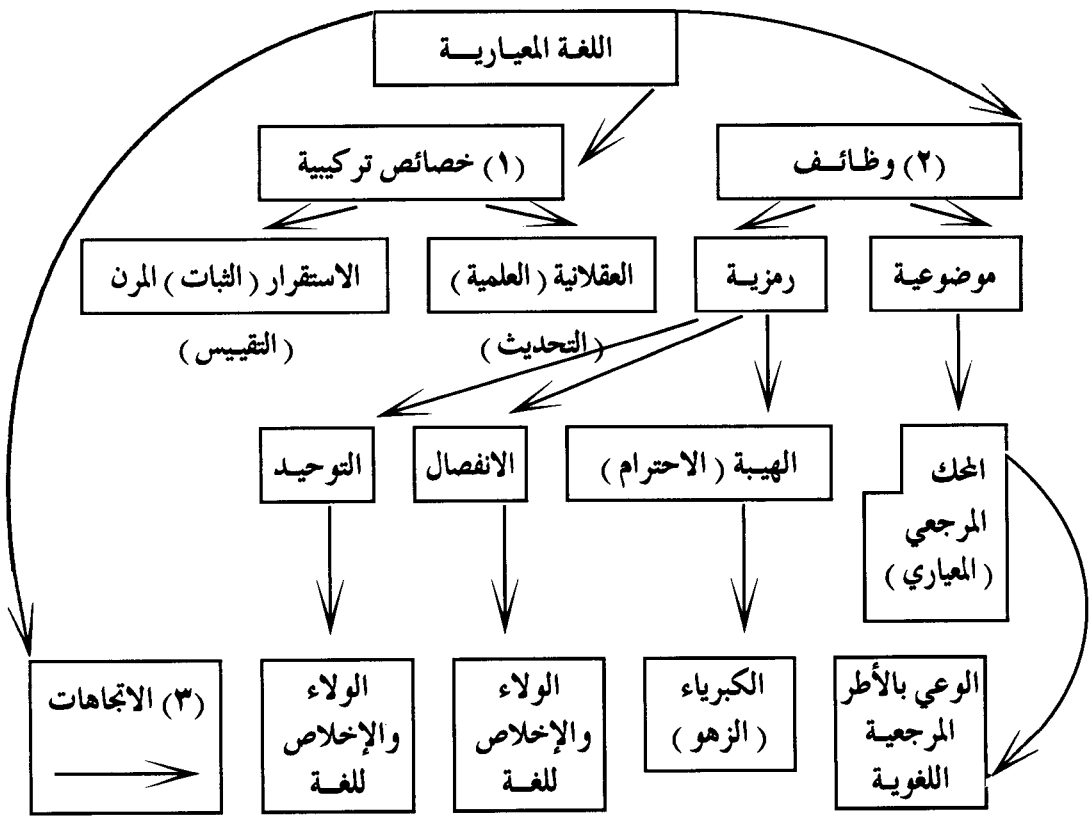

شكل (٢) : خصائص اللغة المعيارية

يبين الشكل السابق أن اللغة المعيارية الفصيحة هي شكل لغوي مؤطر مقيس مقعد ، يمتاز بالخصائص الآتية :

١ ـ خصائص تركيبها (Structural Properties) تتميز بالثبات والمرونة (Flexible stability) والعلمية والدقة (Intellectualization) في وصف ما يستجد من ظواهر تستوعبها اللغة .

٢ ـ وظائف (Functions) رمزية (Symbolic) كتوحيد الأمة (Unification) وانفصالها وتميزها عن غيرها من الأمم ، وغرس الهيبة والاحترام (Prestige) في نفوس مستعمليها ، ووظائف موضوعية (Objective) كإيجاد محكات وأطر مرجعية (Frame of Reference) يحتكم إليها .

٣ ـ تكوين الاتجاهات وبناؤها (Attitudes) كالولاء للغة أو البراء منها والشعور بالكبرياء أو الزهو بها (Pride) ، وتنمية الوعي بالأطر المعيارية المرجعية (Awareneness of Norm) .

وهكذا نجد أن اللغة المعيارية هي تلك التي لها خصائص تركيبية منطقية مرنة قابلة للتحديث والتطوير تؤدي وظائف رمزية ، وموضوعية ، وتولد اتجاهات فكرية ، واجتماعية ، ونفسية نحو تلك اللغة . إن المتفحص لهذه الخصائص يجدها تنسجم انسجاماً كاملاً مع خصائص اللغة العربية .

ومن الجدير ذكره أن دراسة خصائص اللغة العربية كانت محط أنظار علماء اللغة في الشرق والغرب لما لها من أثر في بناء النظرية اللغوية القديمة والحديثة . وهذا يجعلها في مصاف اللغات المتقدمة ، لا كما يعتقد منظرو التخطيط اللغوي الغربي . وفي هذا المجال يذكر كارم غنيم (١٩٨٩ : ٤٤ ـ ٥٥) الخصائص التالية للغة العربية : كونها لغة القرآن ، والوضوح ، والسهولة ، والمرونة ، والتطور ، والتنظيم ، والاقتصاد

والإيجاز ، وتوفر وسائل النمو العقلي كالاشتقاق ، والإلصاق ، والمنطقية . ويضيف الأمير ناصر الدين (١٩٦٨ : ١٣ ـ ١٧) « أن اللغة العربية هي لغة الأعاجيب في وضعها المحكم وتنسيقها الدقيق ، فمن استطاع أن يستجلي غوامضها ، ويستقري دقائقها ، ويلم بما هنالك من حكمة ، وفلسفة ، وبيان للدقائق ، وأسبابها المنطبقة على العقل والمنطق استيقن أن العربية قد وضعت بإلهام من المبدع الحكيم جلت قدرته ، فالمحدث عنها كالمحدث عن السماء وكواكبها ، وبروجها ، ونظامها الفلكي ، يذكر الأقل ويند عنه الأكثر ، أو كالمحدث عن البحر الجياش الغوارب الدائم الجزر والمد ، يقول شيئاً وتفوته أشياء » .

٨ ـ إذا أرادت الدول النامية أن تحل مشكلاتها اللغوية ، فعليها أن تحذو حذو الدول المتقدمة . إن اختلاف البيئات والأيديولوجيات المسيطرة على عمليات التخطيط اللغوي بين الشرق المسلم ، والغرب النصراني ، يبين أن ما يصلح للدول المتقدمة قد لا يصلح للدول النامية . لقد تبين لنا أن لكل دولة أيديولوجية تحكم مسار التخطيط اللغوي وفلسفته . فمثلاً نشر اللغة العربية وتطويرها مبني على فكر إسلامي تكون فيه اللغة وسيلة وغاية لنشر رسالة الإسلام وليس فرض الهيمنة اللغوية على غيرها من اللغات . إن الفلسفة التي تحكم عملية التعريب بوصفها ظاهرة تخطيط لغوي قد سمحت ببناء المصطلحات العربية وتوليدها ، ولم تنظر إلى اللغة العربية نظرة مقدسة لا تسمح بتطويرها وتنميتها وتحديثها . إذن ، فإن اختلاف فلسفات التخطيط اللغوي بين دولة ودولة يؤدي إلى تباين في مرئيات التخطيط اللغوي ومعطياته ، ومبادئه . إن اعتبار بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من الدول المتقدمة اقتصادياً ولغوياً ، لا يعني أن تتبنى الأردن ، بوصفها دولة نامية ، اللغة الإنجليزية ذات الانتشار الواسع حتى تصل إلى مصاف تلك الدول المتقدمة . إن إحلال اللغات الأجنبية محل اللغات القومية في الدول النامية لا يؤدي إلى تقدمها ، لتباين البيئات والأيديولوجيات .

٩ ـ النظرة الاقتصادية للتخطيط اللغوي ، حيث تبين ما يلي :

أ ـ يقوي الارتباط المادي باللغة الارتباط العاطفي والمعنوي بها .

ب ـ تعد اللغة مصدراً من مصادر الثروة كغيرها من المصادر الطبيعية التي يجب استغلالها لزيادة الدخل القومي .

جـ ـ إن تطبيق نظرية تحليل الكلفة والفائدة عند التخطيط لرسم السياسة اللغوية يعود بالفائدة والنفع الكثير .

يقول روسي ـ لاندي (Rossi - Landy, 1974 : 1929) إننا نجد أنفسنا منشغلين بهذه اللغة وبوسائلها ، ويبدو المجتمع اللغوي سوقاً كبيراً ، فيه الكلمات ، والجمل ، والمصطلحات ، سلعاً تجارية ترتفع وتنخفض كما ترتفع وتنخفض السلع التجارية .

وهكذا نرى أثر النظرة الاقتصادية في توجيه مرئيات التخطيط اللغوي برغم صعوبة تطبيق المعايير الاقتصادية الكمية على اللغة بوصفها عنصراً له قيمة معنوية لا تقاس بالمقاييس الاقتصادية . إن المنظور الاقتصادي للغة يهتم بالأرباح والخسائر المادية المترتبة على اتخاذ قرار يؤدي إلى تغير لغوي ، كتعريب التعليم العلمي الجامعي في بعض البلاد العربية . وكذلك نظرية الكلفة والقيمة ذات البعد الاقتصادي تمكن المخطط اللغوي من معرفة مدى الربح والخسارة عند اتخاذ قرار يتعلق باختيار لغة ما لغرض ما في زمن ما في مكان ما ولناس ما . حيث إن هناك مشكلات لغوية وغير لغوية متعددة ، وهناك حلول متعددة ، ولكن جدوى هذه الحلول مرهونة بنظرية الكلفة والفائدة التي تدرس كم يكلف اختيار لغة ما من ناحية اقتصادية ، وكم تكون الخسارة المرافقة لذلك القرار آخذين بعين الاعتبار بعد الزمان المنتظر لحل مشكلة ما .

يقول ثوربيرن (Thorburn, 1971 : 258) إن نظرية تحليل الكلفة والفائدة تهدف إلى تحديد الفروق ، وحسابها ، وتقويمها في الاختيارات لحل مشكلة لغوية ، بمعنى آخر ، أي الاختيارات أقل تكلفة ، وأكثر فائدة من تلك التي يتم اختيارها . لهذا تهتم نظرية تحليل الكلفة والفائدة بدراسة ما يلي :

١ ـ معرفة المدخلات (Inputs) .

٢ ـ معرفة العمليات (Processes) .

٣ ـ معرفة المخرجات (المنتجات) (Outputs) .

٤ ـ قياس النتائج من منظور اقتصادي (Evaluation of Results) .

ولتوضيح ما سبق نأخذ مثالاً الاختيار بين تعريب المواد العلمية في الجامعات أو تدريسها بلغة أجنبية كالإنجليزية ، فالاختيار بين التعريب والتغريب يتوضح فيما يلي :

١ ـ المدخلات وتشمل :

أ ـ الكلفة الاقتصادية المترتبة على التدريس باللغة الأجنبية كالإنجليزية .

ب ـ الكلفة الاقتصادية المترتبة على التدريس باللغة العربية بعد التعريب .

جـ ـ عند حساب الكلفة المادية يؤخذ بعين الاعتبار حساب الزمن المطلوب لتحقيق أ و ب وتحويل قيمة الزمن إلى قيمة كمية مادية .

٢ ـ العمليات وتشمل :

أ ـ المباشرة في تدريس المواد العلمية باللغة الإنجليزية وهو الوضع القائم الآن في أغلب الدول العربية باستثناء سورية .

ب ـ المباشرة بتدريس المواد العلمية باللغة العربية .

جـ ـ رصد المشكلات التي تواجه المخططين اللغويين عند تنفيذ الخطتين .

٣ ـ المخرجات وتشمل :

أ ـ التحصيل والمعرفة الناتجين عن التدريس باللغة العربية .

ب ـ التحصيل والمعرفة الناتجين عن التدريس باللغة الإنجليزية .

٤ ـ تقويم المنتجات وتشمل :

أ ـ الفوائد المترتبة على التعلم باللغة العربية كتحقيق الوحدة الوطنيـة ، ومبدأ تكافؤ الفرص بين الخريجين ، وإغناء الثقافـة الوطنيـة والقوميـة (انظر الصيادي ، ١٩٨٥ ، شاهين ١٩٨٦ ، غنيم ، ١٩٨٩) .

ب ـ الفوائد المترتبة على التعليم باللغة الأجنبيـة كالإنجليزيـة ، كالحصول على فرص عمل أكثر لاتساع انتشار تلك اللغة ـ ومتابعة الدراسات العليا في البلاد الأجنبية ، والاطلاع على ما ينشر من علوم ومعارف في الدوريات والمجلات العلمية المنشورة باللغة الإنجليزية ، وغير ذلك من الفوائد .

إن المتفحص لتقويم المنتجات يجد صعوبة في إعطاء قيمة رقمية وكمية للفوائد المعنوية لكل من التعريب أو التغريب ، ثم من يملك قرار إعطاء قيم رقمية لهذه الفوائـد ؟ إذ سوف تختلف هذه القيم فيما لو أعطيت حسب التوجه الفكري لأصحاب قرار إعطاء القيم ، فإنماء التراث القومي بتجدد البنى العربية قد لا يثمن بالدولارات عند أحدهم ، وفي الوقت نفسه قد لا يساوي شيئاً عند آخرين .

يدعي أصحاب نظرية تحليل الكلفة والفائدة أنه بالإمكان أن نقدر تكلفة مشروع تبني لغة أجنبية ، ومشروع التعريب أو تبني لغة وطنية ، حيث تحسب كلفة تدريب المختصين وتوفير الجهاز الإداري الفعال اللازم لتنفيذ الخطة . ومما يجب ذكره أن الأمور المادية يمكن تخمين قيمتها ، ولكن كيف يمكن أن نخمن قيمة تحقيق الوحدة الوطنية وإغناء الثقافة القومية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص مادياً ؟ من هنا نرى أثر الفكر الاقتصادي الرأسمالي في توجيه مرئيات التخطيط اللغوي وعندها فلا نعجب لهيمنة النظرة الاقتصادية ، وسيطرتها على عقول المخططين اللغويين في القرن العشرين ، فاللغة قيمتها بقيمة الربح المادي الذي تدره على مستعمليها ، وذلك الربح المادي للغة يجعلها مصدراً من مصادر الثروة العزيزة ، وهذا الشعور يولد انتماء وولاء متميزين .

الخلاصـــــة :

في أي علم من العلوم تشكل المعطيات والمسلمات النظرية أساساً يرتكز عليه ذلك العلم ، فإذا صحت وصلحت هذه المسلمات ، صح العلم القائم عليها . وهكذا رأينا أن بعض المسلمات والبديهيات التي بني عليها التخطيط اللغوي خاطئة وغير صحيحة ، لأن المرتكزات التي قامت عليها غير صحيحة . لقد رأينا أن هناك دعامتين أساسيتين للتخطيط اللغوي هما : البيئة التي يجرى فيها التخطيط ، والفكر الذي يدور بفلكه .

لقد رأينا أن البيئة التي استخلصت منها البديهيات السابقة هي بيئة الدول الغربية المتقدمة ، وأن الفكر المهيمن هو الفكر الاقتصادي الرأسمالي . ولذا رأينا أن ما يصلح لبيئة الدول المتقدمة لا يصلح لبيئة الدول النامية ، وأن فلسفة الفكر الغربي قد ولدت اتجاهات في فكر التخطيط اللغوي لا تناسب الدول النامية . وهكذا فقد ظنت الدول المتقدمة اقتصادياً أن تحضير الدول النامية وتطويرها يتم عن طريق التغريب (Westernization) ، وأن التغريب يتم عن طريق تقليد تلك الدول اقتصادياً ، وإحلال لغاتها محل اللغات القومية في الدول النامية . وهكذا رأينا أن المغالطات في تلك المرئيات قد نتجت عن طريق ربط التقدم الاقتصادي باللغة ، وظن المخططون اللغويون أن المكاسب الاقتصادية في الدول المتقدمة قد نتجت بسبب تبني لغات ذات انتشار واسع ، وهذه العلاقة السببية بين التقدم الاقتصادي واللغة هي التي أوقعتهم في كثير من المغالطات . ولم يقتصر هذا الأمر على ذلك ، بل تعداه إلى الزعم بأن الدول المتقدمة اقتصادياً عدت متقدمة لغوياً أيضاً ، والدول النامية اقتصادياً عدت نامية لغوياً .

إن الفرق بين الدول المتقدمة والنامية قد انسحب على اللغات وهذا غير صحيح ، كما رأينا الحال بالنسبة للغة العربية ، لذا فإن اعتبار أن الدول النامية تتمتع بلغات نامية ، وأن الدول المتقدمة تتمتع بلغات متقدمة ، مغالطة منطقية جسيمة . وبتلك المعايير يستدل الدارس على خطأ أن اللغـة العربية لغة نامية لأن أصحاب اللغة يقعون في دائرة

الدول النامية ، في حين يجب أن نعلم أنه إذا ضعف العرب وركنوا إلى الخمول العلمي فلا يعني هذا بأي حال أن اللغة العربية في حد ذاتها نامية ؛ بمعنى كونها قاصرة وعاجزة عن تلبية حاجات المجتمع ، لأن المجتمع العربي أصبح مجتمعاً مستهلكاً يستورد الأفكار واللغات الأجنبية والمصطلحات كما يستورد النعال والملابس . إذن ، فالعيب والقصور ليس في اللغة العربية بل يكمن في أهل اللغة ، إذ كيف نملك إطلاق المسميات على أشياء من غير صنعنا وإنتاجنا ؟ وهل يملك تسمية الابن غير أبيه أو ولي أمره ؟ ولكن إذا كان الأب أو ولي الأمر جاهلاً فلنتوقع ما شاء من التسميات الغريبة ؟ مثل « جحيش » و « دبيس » و « كديش » وغير ذلك من الأسماء المنفرة . إذ إن الوعي اللغوي والفكري الإسلامي ينعكس انعكاساً إيجابياً ليس فقط على اختيار الأسماء الحسنة بل على تطوير اللغة العربية وتنميتها .

ثم رأينا أن تطبيق نظرية تحليل الكلفة والفائدة يجعل من اللغة مادة أو وسيلة تقاس وتعطى قيماً كمية ورقمية تشير إلى ربح أو خسارة ، في حين نجد أن قيمة اللغة لا تقاس بالأوزان الكمية ولا تقدر قيمتها بالأثمان النقدية المعروفة ، فقد يبذل المرء روحه رخيصة في سبيل لغته . لقد رأينا أن الطلبة الأسرائيليين في معهد (التخنيون) في فلسطين المحتلة قد تظاهروا وطالبوا رئاسة الجامعة أن يدرسوا باللغة العبرية بدلاً من الإنجليزية برغم سهولة الإنجليزية وصعوبة العبرية .

إن بناء معطيات التخطيط اللغوي على خلفية اقتصادية أدى إلى تكوين نظرية نفعية للغة ، جعلتها كأي أداة تهترئ وتصلح ، وترمى إذا لم تكن ذات جدوى . ثم إن التبريرات لاستعمال لغات أجنبية ذات انتشار واسع في الدول النامية ، من حيث إنها أقل تكلفة ، وإنها سبب في التقدم الاقتصادي والعلمي أمر غير مقبول ومرفوض جملة وتفصيلاً .

وهذه التبريرات تجعل من التخطيط اللغوي علماً ينادي بالتبعية اللغوية وهو بذلك يزيد المشكلات اللغوية تعقيداً بدلاً من حلها . ومما يجب ذكره أن التبعية اللغوية صورة وشكل من أشكال الغزو الفكري .

وفي هذا السياق يذكر محمود (١٩٨٤ : ٩ - ١٠) أن « الغزو الفكري هو أن تزاحم لغة الغالب لغة المغلوب فضلاً عن أن تحل محلها أو تجاريها بإحياء اللهجات العامية ، والإقليمية ، وما دام الإنسان لا يفكر إلا باللغة - كما يجمع على ذلك العلماء - فإن إضعاف لغة أمة هو إضعاف لفكرها ، وإحلال لغة أمة محل لغة أمة هو إجبار للأمة المغلوبة على أن تفكر كما تفكر الأمة الغالبة وأن ترى من العادات والتقاليد مثل ما ترى صاحبة اللغة الغازية ، وما سكتت أمة غازية في تاريخنا المعاصر عن لغة أمة مغزوة ، وإنما تخطط لحربها بنفس الضراوة التي تخطط بها للاستيلاء على مقدراتها الاقتصادية ، وليست الصورة الماثلة أمامنا في كثير من بلدان العالم الإسلامي ، وفي كثير من بلدان العالم النامي ببعيدة عن الأذهان » .

وخلاصة القول أن التخطيط اللغوي يجب ألا تبنى مسلماته على تجارب دول دون أخرى ، ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار كذلك اختلاف البيئات والأيديولوجيات السائدة في مختلف البلدان حتى تقوم تلك المعطيات على أسس صحيحة .

المراجـــع العـربيـــــة

١ ـ القرآن الكريم ، سورة الحجر .

٢ ـ الألبانـــي ، محمد ناصر الدين (١٩٧٩) . سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها . الكويت : الدار السلفية .

٣ ـ الجوهـــري ، عبدالهادي وآخـــرون (١٩٨٦) . دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي . جامعة القاهرة : مكتبة نهضة الشرق .

٤ ـ السيد ، محمود (د. ت) في قضايا اللغة التربوية . الكويت : وكالة المطبوعات .

٥ ـ الصيادي ، محمد المنجـي (١٩٨٥) . التعـــريب وتنسقه في العالم العـــربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

٦ ـ المبـارك ، مازن (١٩٧٣) . اللغة العربيـة في التعليـم العالي والبحث العلمـي . بيروت : مؤسسة الرسالة .

٧ ـ أنيس ، إبراهيم (١٩٧٠) . اللغة بين القومية والعالمية . القاهرة : دار المعارف .

٨ ـ بنت الشاطئ ، عائشة (١٩٧١) . لغتنا والحياة . القاهرة : دار المعارف .

٩ ـ شاهين ، عبدالصبور (١٩٨٥) . « قدرة العربيـة على استيعاب علوم العصر » ، الأمة ، ع . ٦١ .

١٠ـ شاهين ، عبدالصبور (١٩٨٦) . العربيـــة لغـــة العلـوم والتقنيـة . القاهـــرة : دار الاعتصام .

١١ـ عطار ، أحمد عبدالغفور (١٩٧٩) . دفاع عن الفصحى . جدة : دار الشروق .

١٢ـ غنيم ، كارم (١٩٨٩) . « اللغة العربية والنهضة العلمية المنشودة » عالم الفكر ، م . ١٩ ، ع . ٤ ، ص ص ٣٧ - ٨٠ .

١٣ـ فيصل ، شكري (١٩٨٧) . « التحدي اللغوي » ، التحديات الحضارية والغزو الثقافي . الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج .

١٤ـ محمود ، علي عبدالحليم (١٩٨٤) . « أضواء على مفهوم الغزو الفكري » ، في الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

١٥ـ ناصر الدين ، الأمير نديم (١٩٦٨) . دقائق العربية . بيروت : مكتبة لبنان .

١٦ـ وافي ، علي عبدالواحد (١٩٨٣) . اللغة والمجتمع . الرياض : عكاظ .

REFERENCES

1 . Chejen, Anwar. (1969) . The Arabic Language : its Role in History. Minneapolis : University of Minnesota Press.

2 . Eastman, Carol. (1983) . Language Planning : An Introduction . Chardler and Sharp Publishers, Inc.

3 . Das Gupta, J. and Charles Ferguson. (1977) . " Problems of Language Planning " in Rubin, Jernudd, Das Gupta, Fishman and Ferguson, eds. (1977) . Language Planning Processes . The Hague : Mouton .

4 . Ferguson, Charles. (1968) . " Language Development ", in Fishman, Ferguson, and Das Gupta, eds. (1968), PP. 27 - 35 .

5 . Fishman, Joshua . (1968) . " Some Contrasts Between Linguistically Homogeneous and linguistically Heterogeneous Politics ". in Fishman, Ferguson, and Das Gupta, eds. (1968), pp. 53 - 68 .

6 . Fishman, Joshua . (1973). " Language Modernization and Planning in Comparison with Other Types of National Moderniztion and Planning ". Language in Society, Vol. 2, No. 1.

7 . Fishman, Joshua, ed. (1974). Advances in Language Planning . Mouton.

8 . Fishman, Joshua, Charles Ferguson, and Jyotirindra Das Gupta, eds. (1968) . Language Problems of Developing Nations . John Wiley and Sons .

9 . Gallagher, Charles, (1971) . " Language Reform and Social Modernization in Turky ", in Rubin and Jernudd, eds. (1971) . Can Language Be Planned ? East West Center, Honolulu : University of Hawaii Press.

10 . Garvin, Paul . (1959). " The Standard Language Problem : Concepts and Methods ", Anthropological Linguistics, Vol. 1, No. 3, PP. 28 - 31 .

11 . Haugen, Einar. (1959) . " Planning for a Standard Language in Modern Norway ", Anthropological Linguistics, I. pp. 8 - 21 .

12 . Haugen, Einar (1965) . " Construction and Reconstruction in Language Planning : Ivar Aasen's Grammar ", Word Vol. 21, No. 2, pp. 188 - 207 .

13 . Haugen, Einar, (1966) . " Linguistics and Language Planning ", in Haugen (1972) pp. 159 - 190 .

14 . Nahir, Moshe . (1977) . " The Five Aspects of Language Planning " Language Problems and Language Planning . Vol. I, No. 2, pp 107 - 124 .

15 . Neustupny', Jiri (1970) . " Basic Types of Treatment of Language Problems ". in Fishman, ed. (1974), pp. 37 - 48 .

16 . Rossi - Landy, Ferrucio (1974) . " Linguistics and Economics ", in Sebeok, ed. (1974) . pp. 1789 - 2012 .

17 . Rubin, Joan. (1971). " Evaluation and Language Planning ". in Rubin and Jernudd, eds. (1971) Can Laguage Be Planned ? East West center, Honolulu : University of Hawaii Press .

18 . Rubin, Joan and Bjorn Jernudd, eds. (1971) . Can Language Be Planned ? Sociolinguistic Theory and Practic for Developing Nations . East - West Center Press .

19 . Rubin, Joan, Bjorn Jernudd, Jyotirindra Das Gupta, Joshua Fishman, and Charles Ferguson, eds. (1977) . Langague Planning Processes . Mouton .

20 . Sebeok, Thomas, ed. (1974) . Current Trends in Linguistics 12. Mouton .

21 . Tauli, Valter (1968) . Introduction to a Theory of Language Planning . Uppsala : Universtiy of Uppsala .

22 . Thoruburn, Thomas (1971) . " Cost - Benefit Analysis in Language Planning ", in Rubin and Jernudd, eds. (1971), pp. 253 - 262 .

الفلاسفة المسلمون وفن الشعر الأرسطي في دراسات المستشرقين الألمان

د. زياد صالح الزعبي

جامعة اليرموك

- ١ -

عرف العرب كتاب الشعر الأرسطي منذ القرن التاسع الميلادي فقد اختصره الفيلسوف العربي الكندي (ت ٢٥٢هـ) ، كما ترجمه بعد ذلك ، عن السريانية متى بن يونس (ت ٣٢٨هـ) ، وشرحه أو اختصره الفلاسفة المسلمون : الفارابي (ت ٣٣٩هـ) ، وابن سينا (ت ٤٢٨هـ) وابن رشد (ت ٥٩٥هـ)[١] .

وعرفت أوروبا هذا الكتاب أول مرة في القرن الثالث عشر من خلال ترجمة لاتينية وضعها Wilhelm von Moerbeke ، لم تترك في حقيقة الأمر أي أثر أو صدى في العالم الأوربي آنذاك . وفي القرن نفسه ترجم هرمانوس ألمانوس Hermannus Alemannus شرح ابن رشد لكتاب الشعر الأرسطي ، واعتماداً على هذه الترجمة ظهرت أول طبعة للكتاب في أوروبا تحت عنوان :

Determinatio in poetria Aristotilis في البندقية عام ١٤٨١م . لكن هذا العمل لم يستطع أن يقدم لقرائه إلا صورة غامضة جداً عن المضمون الحقيقي لكتاب الشعر . وظل الأمر كذلك حتى نشر جيورجيو فلا Giorgio Valla ترجمة لاتينية للكتاب في البندقية عام ١٤٩٨م ، عدت نقطة البداية الحقيقية لمعرفة كتاب الشعر في أوروبا[٢] .

ومنذ ظهر كتاب « الشعر » الأرسطي في أوروبا أصبح محوراً لعدد ضخم من الدراسات التي كرست للبحث في أصوله ، ونصه ، ونقده ، وقضاياه ، وترك ، بالتالي ، آثاراً عميقة وواسعة في تاريخ الآداب الأوروبية جميعها[٣] .

أما في العالم الإسلامي فقد كاد الاهتمام بهذا الكتاب ينحصر في دائرة الفلاسفة الذين رأوا فيه جزءاً من آثار أرسطو الفلسفية التي اهتموا بها ، ولذا فإن الكتاب لم يترك آثاراً عميقة كتلك التي تركها على الأدب والنقد في أوروبا ، وإن ترك بعض آثار على النقد العربي يمكن تبينها وتتبعها في بعض الكتب النقدية والبلاغية[٤] .

لقد كان من الطبيعي أن يفيد الغربيون من الترجمات والشروح والتلخيصات العربية لكتاب الشعر « الأرسطي » ، وبخاصة أن هذه الترجمات والشروح قد ظهرت في فترة مبكرة ، وأنهم كانوا بحاجة ، في إطار اهتمامهم بنقد نصّ كتاب الشعر ، إلى الاطلاع على صوره ورواياته الأخرى ، ومن بينها الصور والنقول العربية ، ومن ثم فقد كان اهتمام الغربيين بالترجمة أو الشروح أو التلخيصات العربية مرتبطاً بعملهم بهذا الكتاب وتحقيق نصّه[٥] ، وهذا أمر يبدو جلياً في عمل لازينو F. Lasinio الذي نشر لأول مرة تلخيص ابن رشد لكتاب الشعر في بيزا عام ١٨٧٢م ، وفي عمل مرجليوث Margoliouth الذي كان أول من نشر ترجمة متى بن يونس لكتاب الشعر الأرسطى عام ١٨٨٧م في لندن ، ونشر معها كذلك فن الشعر من كتاب الشفاء لابن سينا ، ويظهر أن مرجوليوث قد « توخى بهذا النشر غرضين اثنين :

١ ـ تعريف الغرب بالصورة التي اتخذها كتاب الشعر عند الشرقيين ، وما كان لها من أثر في نظرتهم إلى الشعر .

٢ ـ تقريب الترجمة العربيـة إلـى المشتغلين بالدراسات الأرسطية ، بحيث يتيسر لهم الانتفاع بهذه الترجمة في تحقيق النص اليوناني »[٦] .

وهذا ما بدا واضحاً ، بعد ذلك ، في اعتماد عدد من الباحثين الغربيين في كتاب الشعر على الترجمة العربية لتصحيح النص اليوناني ، بل إن هذه الإفادة هي التي دفعت أكاديمية العلوم في فيينا إلى تأليف « لجنة لنشر الترجمات العربية لمؤلفات أرسطو » تألفت من مجموعة من العلماء ، قـررت تكليف د. ياروسلاوس تكاتش القيـام بنشر ترجمة متى بن يونس ودراستها . وقد قام تكاتش بعمله هذا على مدى عشرين عاماً ، وأصدر كتابه Die arabische Übersetzung der Poetik des Aristoteles Und die Grundlage der kritik der Grieschen Textes .

« الترجمـة العربيـة لفن الشعـر الأرسطي وقواعد نقد النص اليوناني » . وقد جاء هذا الكتاب في جزأين صدر الأول عام ١٩٢٨ . وصدر الثاني عام ١٩٣٢ . وكان عمل تكاتش عملاً كبيراً عني بصورة رئيسة بنص ترجمة متى بن يونس وتحقيقه ، كما وقف عند كتابات الفلاسفة المسلمين عن « الشعر » الأرسطي ، وبالذات ما كتبه ابن سينا وابن رشد ، أما الفارابي فلم تكن كتاباته قد ظهرت آنذاك[٧] .

وفي عام ١٩٣٤ نشر Richard Walzer مقالة بعنوان :

Zur Traditiongeschichte der aristotelischen Poetik

« في الرواية التاريخية لفن الشعر الأرسطي » . عالج فيها مسألة رواية « فن الشعر » عند العرب ، ومصادر الفلاسفة المسلمين في شروحهم لكتاب الشعر[٨] .

ونشر آرثر أربري A. Arberry رسالة الفارابي « رسالة في قوانين صناعة الشعراء » عام ١٩٣٨م[٩] . وبهذا يكون المستشرقون قد نشروا الترجمة العربية القديمة لكتاب الشعر الأرسطي ، وشروح الفلاسفة العرب له .

وقد صدرت وقتذاك دراسة للمستشرق الإيطالي غابريلي Gabrieli (عام ١٩٢٩) حول « جمالية الشعر العربي من خلال شرحي ابن سينا وابن رشد لكتاب الشعر الأرسطي » . وفي هذه الدراسة تجاوز غابريلي البحث في النص ونقده ، وعمد إلى دراسة شرحي ابن سينا وابن رشد من وجهة نظر تاريخ الأدب العربي ، وتاريخ الثقافة العربية ، ووقف عند بعض المسائل الفنية مثل فكرة التخييل الواردة عند ابن سينا(١٠) .

- ٢ -

إن العرض التاريخي الموجز لاشتغال المستشرقين الغربيين بالترجمة والشروح العربية لكتاب الشعر الأرسطي تظهر مدى اهتمامهم بالنص ، وأصوله ورواياته ، ونقـده أو ما اصطلح عليه بالألمانيـة Textkritik ، وإن المستشرقـين الألمانيين تكاتش و فالتزر لم يخرجا في عمليهما عما قام به الآخرون . ويظهر ان استكمال مهمة نشر النصوص المتعلقة بكتاب الشعر الأوسطي ، قد صرف الاهتمام منذ نهاية الثلاثينيات من هذا القرن عن العودة إلى هذه النصوص لدراستها وبحث القضايا التي تتضمنها . وقد ظل الأمر كذلك حتى ظهر كتاب حازم القرطاجني « منهاج البلغاء وسراج الأدباء « عام ١٩٦٦ الذي شكل نقطة انطلاق جديدة للبحث مجدداً في الترجمة والشروح العربية لكتاب الشعر الأرسطي ، وذلك لأن حازماً القرطاجني قد بنى تصوراته النقدية على أسس أرسطية استقاها من كتابات الفلاسفة المسلمين ، وبخاصة الفارابي وابن سينا ، وشكل بذلك استثناء ، خرق التصور السائد لدى المستشرقين بأن كتاب الشعر الأرسطي لم يترك أثراً على النظرية الأدبية عند العرب . فبعد صدور كتاب « منهاج البلغاء ... » بحوالي ثلاث سنوات صدرت دراسة المستشرق الألماني فولفهارت هاينريكس Wolfhart Heinrichs :

Arabische Dichtung und Grieschische Poetik. Hazim Al - Qartağannis Grundlegung der Poetik mit Hilfe Aristotelischer Begriffe. Beirut 1969 .

« الشعر العربي وفن الشعر اليوناني ، أسس فن الشعر عند حازم القرطاجني استناداً إلى المفاهيم الأرسطية » (حرفياً : بمساعدة المفاهيم الأرسطية) .

ثم ظهرت عام ١٩٧٥ دراسة أخرى عن حازم القرطاجني للمستشرق الألماني غريغور شولر Gregor Schoeler بعنوان :

Einige Grundprobleme der Autochthonen und der Aristotelischen Arabischen Literaturtheorie Hazim Al - Qartağannis Kapital uber die Zielsetzungen der Dichtung und die Vorgeschichte in ihm Dargelegten Gedanken .

« بعض الإشكاليات الأساسية في نظرية الأدب العربية العربية ، والعربية الأرسطية ، باب أغراض الشعر عند حازم القرطاجني وأصول الأفكار المعروضة فيه » .

وبهذين الكتابين تبدأ مرحلة جديدة في دراسة الآثار الأرسطية في النظرية الأدبية عند العرب من خلال العمل الرئيس الذي قدمه حازم القرطاجني ، وكذلك فقد عاد هذان الباحثان إلى دراسة شروح الفارابي وابن سينا لكتاب الشعر الأرسطي ، انطلاقاً من الاعتقاد بأنهما كانا المصدرين الرئيسين اللذين اعتمد عليها حازم القرطاجني في تصوراته ومفاهيمه النقدية(١١) . وقد أدت معرفة كل من هاينريكس وشولر بهذا الحقل من النظرية الأدبية Literaturtheorie عند العرب إلى مواصلة البحث فيه ، وعلى نحو أكثر دقة وأكثر تفصيلاً ، فكتب هاينريكس عام ١٩٧٨ دراسة بعنوان :

Die Antike Verknüpfung von Phantasia und Dichtung bei den Arabern

« الترابط القديم بين الخيال والشعر عند العرب » درس فيها على نحو تفصيلي نظرية الخيال كما جاءت في كتابات الفارابي(١٢) .

وكتب شولر عام ١٩٨٣ دراسة بعنوان :

Der poetische Syllogismus. Ein Beitrag Zum Verstandnis der logischen Poetik der Araber .

« القياس الشعري . مساهمة في فهم فن الشعر المنطقي عند العرب » .

بحث فيها مفهوم القياس وأصوله وصوره ووظيفته في التأثير على المتلقي اعتماداً على آراء الفلاسفة المسلمين ، كما بحث في تأثيره على النظرية الأدبية العربية الخالصة .

وإضافة إلى أعمال هاينريكس وشولر يمكن أن تذكر هنا دراسة كريستوف بورغل J. Christoph Bürgel المعنونة :

Die beste Dichtung ist die Lügenreichste " Wesen und Bedeutung eines literarischen Streites des arabischen Mittelalters im Lichte komparatistischer Betrachtung" .

« أحسن الشعر أكذبه . الجوهر والمغزى لخصومة أدبية عند العرب في العصر الوسيط في ضوء وجهة نظر مقارنة » .

فقد وقف بورغل في دراسته هذه عند مسألة الصدق والكذب كما جاءت عند الفلاسفة المسلمين ، الفارابي وابن سينا ، وابن رشد ، وربطها بالمفاهيم الأرسطية وتجلياتها في الشروح والتلخيصات العربية ، كما عرض للمسألة نفسها عند حازم القرطاجني كذلك(١٣) .

- ٣ -

إن هذه الأعمال مجتمعة تمثل اتجاهاً جديداً في تناول النظرية النقدية من خلال كتابات الفلاسفة وشروحهم لكتاب الشعر الأرسطي . وهي في بنيتها ومنهجها تفارق المنهج التاريخي التحقيقي السابق ، وتصب اهتمامها على القضايا المنبثقة من اشتغال العرب بالآثار الأرسطية بعامة ، وبكتاب الشعر بخاصة .

فكتاب هاينريكس « الشعر العربي وفن الشعر اليوناني » ، الذي يمثل بداية هذه المرحلة الجديدة في الدراسات الاستشراقية التي تبحث في نظرية الأدب عند العرب ، درس ، وعلى نحو غير مسبوق ، نظرية النقد العربي القديم من خلال صورها ومصادرها العربية العربية ، والعربية الأرسطية ، كما أنه يمثل بداية جديدة لدراسة كتاب الشعر الأرسطي من خلال كتابات الفارابي وابن سينا عنه وتلخيصيهما له ، وفاتحة لدراسة كتاب « منهاج البلغاء » الذي تشكل من خلال التقاء التصورات النقدية العربية الخالصة والأفكار العربية الأرسطية وتمازجها(١٤) .

ولذا فقد جعل هاينريكس كتابه في ثلاثة أبواب رئيسة ، خصص الأول منها لدراسة النظرية النقدية العربية الخالصة وقضاياها وتصوراتها دراسة مسهبة (ص١٩ - ١٠٤) واعتمد فيها على الكتب النقدية العربية بدءاً بكتاب ثعلب « قواعد الشعر » وحتى « المثل السائر » لابن الأثير .

أما الجزء الثاني فدرس فيه « فن الشعر الأرسطي عند العرب » تاريخه وروايته وشروحه ، وقضاياه ، وإشكالياته (ص١٠٥ - ١٧٠) في حين خصص الجزء الأخير لترجمة المنهج الثالث من « منهاج البلغاء » وهو :

« في الإبانة عما تتقوم به صنعتا الشعر والخطابة من التخييل والإقناع ... »(١٥) .

إن الجزء الثاني من الكتاب الذي درس فيه المؤلف كتاب الشعر الأرسطي عند العرب هو الذي يحظى بالاهتمام هنا ، لأنه يمثل عودة المستشرقين لدراسة فن الشعر الأرسطي عند الفلاسفة المسلمين ، وهي عودة لم تغفل الدراسات التاريخية التوثيقية السابقة ، بل اعتمدت عليها اعتماداً كبيراً ، وإن تجاوزتها أحياناً من خلال توظيف مادة معرفية جديدة لم تكن متيسرة للسابقين ، وهذا ما يلمسه الباحث من خلال عودة

هاينريكس للبحث في الأصول السريانية التي نقل عنها كتاب « الشعر » إلى العربية ، ومن خلال العودة إلى ترجمة متى بن يونس وإشكالياتها ، اعتماداً على التصورات التي رسختها دراسات المستشرقين السابقين الذين شكلوا مرجعية أساسية Authorität للمؤلف(١٦) .

أما حين انتقل إلى كتابات الفلاسفة التي تتناول كتاب الشعر الأرسطي ، فقد قام بمعالجة هذه الكتابات من خلال عرضها الذي اعتمد فيه على الترجمة أولاً ، ثم مناقشة القضايا البارزة فيها ثانياً ، مراوحاً بين البحث التاريخي التحقيقي للمفاهيم والأفكار المطروحة فيها والدراسة التحليلية لهذه المفاهيم والأفكار ، فقد حاول هاينريكس أن يتتبع أصول مصطلحي المحاكاة والتخييل ، في التراث اليوناني وبيان ما طرأ عليهما من تحول في إطار النظرية العربية ، وكيفية تأثيرهما وتشكلهما في نظرية الشعر عند حازم القرطاجني(١٧) .

لقد عاد هاينريكس لبحث مصطلح التخييل عند الفارابي بخاصة ، إدراكاً منه لمحورية هذا المصطلح في إطار النظرية الأدبية عند الفلاسفة فكتب دراسته الموسعة عن « الترابط القديم بين الخيال والشعر عند العرب » بحث فيها على نحو معمق مفهوم التخييل وحده في إطار فن الشعر المنطقي logische Poetik ، وتتبع دلالاته واشتقاقاته عند العرب ، ووقف مطولاً عند تصورات الفارابي وفهمه للتخييل ودوره في النظرية الشعرية والدينية على حد سواء ، كما بحث العلاقة بين التخييل الشعري والتخييل الديني .

اعتمد هاينريكس في بحثه هذا على آثار الفارابي الفلسفية بخاصة محاولاً ربطها بأصولها اليونانية ، من أجل تبين طبيعة مفهوم التخييل الذي يرى أنه مصطلح انتقل من الثقافة اليونانية إلى الثقافة العربية ، وأن تحولات قد طرأت عليه أثناء عملية الانتقال هذه ، ومن هنا فإنه يرى أن بحثه يشكل مساهمة في الدراسة المقارنة للتثاقف . ولذا فقد

حاول هاينريكس البحث عن أصول مفهوم التخييل المرتبط بالمحاكاة والذي يشكل أساس نظرية الشعر عند الفارابي ، لكنه وصل إلى نتيجة غير قاطعة تتمثل في إمكانية أن يكون هناك مصدر يوناني يعود إلى مدرسة الإسكندرية ، لكنه ضاع أو لم يصلنا ، أو أن الفارابي نفسه قد وضع مصطلح التخييل لتمييز الأقاويل الشعرية[١٨] . أما مصطلح المحاكاة فإن مصدره لم يمثل مشكلة ، ذلك لأنه مأخوذ من الشعر الأرسطي ، وبالتالي فقد كانت كلمة محاكاة مقابلاً للكلمة اليونانية mimesis لكن الأمر المهم في هذا المصطلح هو تحول دلالته الأصلية التي تعني محاكاة الفعل ليصبح عند العرب دالاً على « اللغة التصويرية » Bildersprache . ويعيد هاينريكس هذا التحول إلى المصطلح السرياني meddammyānuṭa الذي ترجمه متى بن يونس بكلمتين هما : التشبيه والمحاكاة ، ولأن المحاكاة بمفهومها الأرسطي لم تكن مفهومة لدى العرب ، فقد كان من السهل تحويرها باتجاه اللغة التصويرية ، وهو تحوير تبناه من جاءوا بعد الفارابي[١٩] .

فإذا انتقلنا إلى أعمال غريغور شولر فإننا واجدون عملين يقابلان عملي هاينريكس . الأول كتابه « بعض الإشكاليات الرئيسة في نظرية الأدب العربية الخالصة والعربية الأرسطية » والثاني دراسته عن « القياس الشعري » ، وذلك من حيث بنية هذين العملين ومنهجهما .

فالكتاب يتصف بالشمولية ، ككتاب هاينريكس ، فهو يقوم بدءاً على دراسة فصل من كتاب حازم القرطاجني « منهاج البلغاء » ، ولكنه في سبيل ذلك يدرس التصورات النقدية العربية الخالصة ، والتصورات العربية الأرسطية كما جاءت في كتابات الفارابي وابن سينا . ولذا فقد قال شولر : إن كتابه يترسم خطى كتاب هاينريكس في البنية والمنهج ، ولكنه يفارقه بمعالجته للأفكار والتصورات النقدية العربية العربية ، والعربية

الأرسطية التي تقود إلى حازم في باب واحد من الكتاب وليس في أبواب منفصلة ، كما فعل هاينريكس[٢٠] . ولكن ورغم هذا القول فإن القارئ يرى أن شولر قد تجاوز ما بدأه هاينريكس حين تخلص من البحث في الجانب التاريخي لكتاب الشعر عند العرب - وهو أمر لم يعد الباحث بحاجة إليه - ، وحين انصرف لمعالجة قضايا نقدية أساسية ، فقد درس في الباب الأول من الكتاب ، أهداف الشعر وأغراضه محللاً الآراء والمواقف النقدية العربية الخالصة والعربية الأرسطية ، ثم انتقل بعد ذلك إلى دراسة هذه المسألة عند حازم من خلال تأثيرات الآراء والأفكار السابقة عليه وحضورها في كتابه . وفعل الأمر نفسه في البابين الثاني والثالث حين تحدث عن « أنماط الشعراء وشروط الشعر » ، وعن « الحيل الفنية في الشعر والخطابة »[٢١] ومن الملاحظ في مناقشات شولر هذه أنه لم يتوقف عند كتاب « الشعر » وأثره على حازم فقط بل وسع بحثه ليشمل تأثيرات كتاب « الخطابة » الأرسطي .

أما الجزء الأخير من الكتاب ، فقد خصصه لترجمة المنهج الثاني من القسم الرابع من منهاج البلغاء المعنون : « في الإبانة عن طرق الشعر من حيث تنقسم إلى فنون الأغراض ... »[٢٢] .

إن كتاب شولر هذا يمثل نقلة مهمة في دراسة النقد العربي القديم ، وبخاصة في دراسة جهود الفلاسفة المسلمين في النقد ، التي وضعت في الإطار العام للتراث النقدي العربي من جانب ، وفي إجراء مقارنات بين معطياتها ومعطيات التراث اليوناني من خلال كتابي « الشعر » و « الخطابة » الأرسطيين وشروحهما ، وكذلك مقارنتها بالآراء والمواقف النقدية الأوروبية ، وإن حدث هذا على نطاق محدود ، من جانب آخر[٢٣] .

فعندما بحث شولر هدف الشعر عند ابن سينا حاول بدءاً أن يتبين التأثيرات الأرسطية اليونانية فيه ، ومدى فهمه للأصول ، وتحويره لها ، فوقف عند الهدف المزدوج للشعر عنده القائم على المتعة والفائدة ، أو على المتعة (التعجيب) فقط ، وحاول ردهما إلى أصول أرسطية ترجمت إلى العربية بصورة خاطئة ، وفهمت تبعاً لذلك على نحو يبتعد فيها عن الأصل . فالرعب (Gruseln) في الشعر الأرسطي حل مكانه عند ابن سينا التعجب (Erstaunen) ، في حين وضع مصطلح الانفعال (Reaktion) مقابل المصطلح الأرسطي الخوف (Furcht) ، كل هذا اعتماداً على أن ابن سينا اطلع على ترجمة عربية غير ترجمة متى بن يونس - كما يرى شولر - وبالتالي فإن تصورات ابن سينا عن هدف الشعر تقترب من تصورات هوراس الذي تحدث عن المتعة والفائدة في الشعر (Utile - dulce) ، وهذه التصورات كانت شائعة في الشعريات القديمة منذ القرن الخامس قبل الميلاد[٢٤] .

بعد هذا البحث في أصول المصطلحات ومصادرها وتحولاتها يصل الباحث إلى الحديث عن هدف الشعر عند حازم القرطاجني ، ويبين كيفية تبنيه للأفكار السينوية ، ودمجها في نظريته عن هدف الشعر . وقد أخلص الباحث لمنهجه هذا في تناوله لقضاياه كلها .

أما دراسته عن « القياس الشعري » فهي تمثل استمراراً لبعض ما أثاره في كتابه السابق ، كما أنها تمثل بحثاً مقابلاً لبحث هاينريكس حول « الترابط القديم بين الخيال والشعر عند العرب » من حيث المنهج ، واستمرار بحث قضايا فن الشعر المنطقي على نحو متخصص دقيق .

تناول شولر في هذا البحث مفهوم القياس الشعري ، وأصوله وصوره ، ولماذا سمي هذا القياس « شعرياً » ، كما عرض لمفهومي المحاكاة والتخييل في إطار حديثه

عن المصطلحات التي استعملها الفلاسفة المسلمون للتعبير عن الأقوال التصويرية (bildliche Aussage) ، وإضافة إلى هذا فقد وقف عند تأثير القياس على السامعين ، وهدف المتحدث منه .

لقد استند بحث شولر « القياس الشعري » إلى المصادر الفلسفية بصورة رئيسة ، وبخاصة الآثار الفلسفية الكاملة للفارابي وابن سينا ، وأصولها الأرسطية ، ولذا فقد جاء البحث في معظمه بحثاً لنظرية الشعر المنطقي ، كما تجلى عند الفلاسفة المسلمين ، مع إشارات إلى تأثير التصورات العربية الخالصة على هذه النظرية ، غير أن الباحث التفت في نهاية بحثه إلى مدى تأثير « القياس الشعري » على نظرية الشعر العربية الخالصة ، فدرس إمكانية تأثير القياس الشعري على الجرجاني ، مقرراً في النهاية أن عبد القاهر لم يتأثر به(٢٥) .

إن هذا الحكم يقود للحديث عن آراء المستشرقين الألمان في تأثير « الشعر » الأرسطي على النقد العربي ، ولكن قبل ذلك يجب أن يشار إلى أن الأعمال التي قدمها هاينريكس وشولر بخاصة ، تشكل ـ كما سبقت الإشارة ـ مرحلة جديدة في دراسة النظرية الأدبية عند العرب ، بتياريها الكبيرين : العربي الخالص ، والعربي الأرسطي ، ولذلك فإن منهجها العلمي الدقيق ، واعتمادها على مجموعة كبيرة من المصادر اليونانية والأوروبية ، غير المتوافرة بين أيدي الدارسين العرب ، يجعل منها أعمالاً ذات قيمة مرجعية كبيرة ، يجدر بدارسي النظرية النقدية عند العرب العودة إليها .

- ٤ -

يكاد المستشرقون يجمعون على أن كتاب « الشعر » الأرسطي لم يترك آثاراً حقيقية تذكر على النظرية الأدبية عند العرب ، ويعللون ذلك بالفارق الجوهري الكبير بين الشعر العربي والشعر اليوناني الذي حال بين العرب وبين فهم الأفكار الأرسطية .

وهذا موقف قرره على نحو قاطع المستشرق الإيطالي غابريلي الذي ذهب إلى أن اشتغال العرب بكتاب الشعر كان جهداً عقيماً ، وعملاً شاقاً بلا جدوى[٢٦] . وقد تبنى هاينريكس هذا الحكم في بداية الباب الذي خصصه لدراسة كتاب الشعر عند العرب ، وهو بهذا يقدم الحكم على البينات ، ويضع النتائج قبل المقدمات ، ثم يمضي بعد ذلك في تفصيل الأسباب التي باعدت بين الأفكار الأرسطية الواردة في كتاب الشعر وبين إمكانية تأثيرها على النظرية الأدبية عند العرب ، أو فهم العرب لها[٢٧] . فيرى « أن مضمون كتاب الشعر اللامفهوم عند العرب ، ورداءه المنطقي الغريب كانا السببين الرئيسين في أن هذا الكتاب لم يترك أثراً على الأطلاق (Keinerlei) حتى ولو بسيطاً على النظرية الأدبية عند العرب ـ باستثناء حازم القرطاجني ـ ، وكعمل منطقي فإنه قد دخل حقل عمل المنطقي وظل من اختصاصه ، ولم تكن له أدنى صلة بنظرية الشعر ، وهذا ما تظهره بوضوح الموسوعات العربية بدءاً بمفاتيح العلوم للخوارزمي وحتى مقدمة ابن خلدون التي ظهر فيها كتاب الشعر في قائمة العلوم غير العربية ، في علوم المنطق . أما الشعر نفسه ، فإنه قد وضع في إطار العلوم العربية ، دون إشارة عابرة إلى علاقة ما بينهما »[٢٨] .

وفي مكان آخر كرر هاينريكس هذه الأفكار مشيراً إلى الفصل الحاد بين العلوم العربية وعلوم القدماء في إطار الثقافة الإسلامية ، وإلى أن الترجمات والشروح العربية لكتاب الشعر كانت رديئة ومشوهة ومحدودة الانتشار ، إضافة إلى ارتدائها رداء منطقياً جعل إمكانية حصول نوع من اللقاء بينها وبين معطيات الشعر العربي أمراً صعباً[٢٩] .

لقد جعل هذا الموقف هاينريكس ينصرف عن البحث في إمكانية وجود تأثيرات أرسطية في النظرية الأدبية عند العرب ، ويكتفي ، تدعيماً لرأيه ، بإيراد رفض ابن الأثيرلإمكانية وقوع الشعراء المحدثين تحت تأثير العلوم اليونانية ، ورفضه كذلك أن

يكون لكلام ابن سينا في الشعر والخطابة تأثير على الأدب العربي ، يقول : « وكل الذي ذكره (ابن سينا) لغو لا يستفيد به صاحب الكلام العربي شيئاً »(٣٠) .

ومن الجدير ذكره هنا أن هاينريكس لم يقف على رد ابن أبي الحديد على ابن الأثير ، فقد اتهمه بعدم فهم ما يرمي إليه ابن سينا ، وذهب إلى بيان المقصود بالقياس الشعري المخيل ، وتأثيره على النفس ببسطها أو بقبضها .

يقول ابن أبي الحديد : « والذي يريدونه بالشعر يأتي في كل قياس مخيل ، يعلم العاقل كذبه ، لكنه يحدث له مع ذلك نوع قبض أو بسط ، أو إقدام أو إحجام ، كما يقال : لا تأكلوا العسل فإنه ثمرة مقيئة ، أو يقال للحلواء الرطبة المزعفرة لا تأكلها فإنها غائط . فالعقل والحس يكذبان هذا الكلام الذي هو في قوة قياس ، صورته هكذا : كل غائط فهو غير مأكله ، ومع علمه بكذبه ينقبض عن الأكل . وأكثر إقدام الناس وإحجامهم بسبب هذه التخيلات والأوهام ، وهي الأقيسة الشعرية التي يذكرونها ، وإنما سميت شعرية لمشابهتها مقاصد الشعراء في تخيلاتهم وتزويقاتهم »(٣١) .

وهذا النص يتضمن أهم التصورات والمصطلحات الأساسية المشكلة لنظرية الشعر عند ابن سينا . ومن الملاحظ أنه ، بكامله ، ليس موجوداً في كتاب واحد من كتب ابن سينا ، بل في غير كتاب ، فإذا كان بالإمكان رد الإشارة إلى التخييل ، وأثره من البسط والقبض ، وأن الناس يتبعون تخيلاتهم إلى « فن الشعر »(٣٢) ، فإن القياس الشعري والأمثلة التي أوردها عليه يمكن أن نجدها في كتابي « القياس » و « البرهان »(٣٣) .

ولا شك أن لهذا النص قيمته ، فهو مرتبط بحوار يفترض أن يكون مطروحاً ومعروفاً آنذاك بين الأدباء حول بعض المفاهيم النقدية الفلسفية . وابن أبي الحديد في استشهاده بهذا النص يمثل موقف المستقبل المدرك لأبعاد المصطلح الفلسفي ، العارف بمصادره . ويستطيع المرء أن يذهب إلى القول : إن ابن أبي الحديد لم يكن الوحيد

الممثل لهذا الموقف ، ولذا فإن شولر في بحثه عن « القياس الشعري » كان يمكن أن يفيد من هذا النص لو وقف عليه ، كما كان يمكن أن يفيد من الدراسة القيمة لجابر عصفور حول الخيال والصورة التي ذهب فيها إلى تأثر عبدالقاهر الجرجاني بالفلاسفة وشروحهم لأرسطو، وهو ما يتناقض مع ما ذهب إليه شولر(٣٤) .

إن الفكرة الشائعة حول عدم تسرب تأثيرات أرسطية ، أو تأثيرات منبثقة عن اشتغال الفلاسفة المسلمين بفن الشعر الأرسطي ، إلى النظرية الأدبية عند العرب ، قد لا تصح على إطلاقها ، ذلك لأن القراءة المتأنية لكتب النقد والبلاغة العربية ، ستجعل من اليسير تلمس العديد من الأفكار والمفاهيم الأرسطية ، أو الفلسفية التي تسربت إلى النظرية الأدبية عند العرب ، حتى وإن طرأت عليها تحويرات وتغييرات في دلالاتها . ويمكن أن يشار هنا إلى مفهوم التخييل الذي يشكل عمود نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين ، هذا المفهوم يمكن أن يقف عليه المرء في كثير من الكتب النقدية والأدبية العربية ، يجده مثلاً في : الصناعتين للعسكري ، والعمدة لابن رشيق ، وطيف الخيال للشريف المرتضى ، والاقتضاب للبطليوسي ، وألف باء للبلوي ، ومقدمة ديوان ابن خفاجة ، وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ، والفلك الدائر لابن أبي الحديد ، وقد وقف على هذه المواطن ودرسها جابر عصفور في بحثه عن الخيال والصورة(٣٥) .

وكذلك فإن النقاد العرب قد أفادوا في موقفهم من قضية الصدق والكذب في الشعر من الأفكار الأرسطية ، إلى حد ذهب معه بورغل إلى القول : إن أرسطو هو أبو هذه القضية عند العرب(٣٦) .

إن الهدف من إيراد بعض الأفكار الأرسطية أو الإشارة إليها ، أو على نحو أدق بعض الأفكار الفلسفية ، التي أثرت في نظرية الأدب عند العرب هو لبيان أن الحكم المطلق بأن النظرية النقدية عند العرب لم تتأثر بكتاب الشعر الأرسطي كما جاء في بعض دراسات

المستشرقين وكذلك عند بعض الباحثين العرب مثل عبدالرحمن بدوي ، وسعد مصلوح على سبيل المثال[٣٧] ، قد لا يكون صحيحاً ، وأنه بحاجة إلى إعادة نظر على الأقل .

وثمة ظاهرة يجب التوقف عندها ، وهي أن المستشرقين الألمان الذين ذكرت أعمالهم هنا ، لم يلتفتوا إلى الدراسات العربية المعاصرة التي بحثت القضايا نفسها التي بحثوها ، فهاينريكس لم يعد إلى كتاب شكري عياد ودراسته عن أثر فن الشعر الأرسطي على النظرية الأدبية عند العـرب ، كما لم يعد إلى بحث جابر عصفور عن « الخيال والصورة » وهو يشبه بحثه عن « الترابط القديم بين الخيال والشعر عند العرب » ، بل إنه يلتقي معه في كثير من الجوانب التي تناولها[٣٨] . وكذلك فإن هذا البحث ذو علاقة كبيرة ببحث شولر « القياس الشعري » لكن شولر كذلك لم يعد إلى أية دراسات عربية معاصرة في كتابه وفي بحثه المشار إليهما سابقاً[٣٩] .

وكذلك فإن الباحثين العرب المعاصرين الذين كتبوا في الموضوعات نفسها لم يقفوا على أي من دراسات المستشرقين هذه ، فعلى سبيل المثال ، لم ترد أية إشارة لدى ألفت الروبي في كتابها « نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين » إلى أيّ من أعمال هؤلاء المستشرقين أو غيرهم ، وكذلك الحال في كتاب « نظرية المحاكاة في النقد العربي القديم » لعصام قصبجي . أما في أفضل الأحوال فقد ذكر مصطفى الجوزو كتابي هاينريكس وشولر ، وعناوين بعض المقالات لمستشرقين آخرين دون أن يفيد منها في كتابه « نظريات الشعر عند العرب »[٤٠] .

وليس ثمّة تبرير يسوغ للمستشرقين عدم اطلاعهم على الدراسات العربية ، أو وقوفهم عليها ، وكذلك فإن الباحثين العرب لا مبرر لهم في عدم اطلاعهم على مثل هذه الدراسات وبخاصة أن دراساتهم الحديثة تعجّ بالاقتباسات من كتب النقد والأدب العربي المكتوبة بلغات مختلفة ، فمن القمين بنا أولاً الاطلاع على ما كتبه الآخرون عن ثقافتنا وأدبنا بصورة مباشرة ، وما كتبوه ليس بالقليل ، كما أنه ليس بالعرضي ، بل هو يمس قضايا الثقافة العربية الجوهرية .

الهـوامش

١ ـ حول اشتغال العرب بفن الشعر الأرسطي انظر :

عبدالرحمن بدوي : فن الشعر ٥٠ ـ ٥٦ .

Heinrichs : Arabische Dichtung 111 - 163 .

إحسان عباس : تاريخ النقد ١٨٦ ـ ١٨٧ ، ٢١٤ ، ٤١١ ، ٥٢١ .

٢ ـ انظـر : Fuhrmann : Einführung S. 198 .

وقد وقف Fuhrmann عند روايـة كتـاب الشعـر الأرسطي فـي أوروبـا وأشار إلـى ترجمة متى بن يونس في كلمته الختامية التي ألحقها بترجمته الألمانية لفن الشعر الأرسطي . انظر :

Aristoteles : Poetik 173 - 178

٣ ـ انظـر : Fuhrmann : Einführung S. 188 - 291 .

وعبدالرحمن بدوي : فن الشعر ١٢ ـ ٢٧ .

٤ ـ انظـر : Heinrichs : Die Antike 254

٥ ـ عبدالرحمن بدوي : فن الشعر ٣٣ ـ ٣٧ .

٦ ـ شكري عياد : كتاب أرسطو طاليس في الشعر ٥ .

٧ ـ انظـر : عبدالرحمن بدوي : فن الشعر ٣٧ ، شكري عياد : كتاب أرسطوطاليس ١٩ ـ ٢٠ .

٨ ـ ظهرت هذه المقالة سنة ١٩٣٤ في مجلة :

Studi italiani di Filologia classica N. S. 11 (1934), 5 - 14.

ثم نشرت في كتاب Walzer, R.: Greek into Arabic 129 - 136

٩ ـ انظـر : Arberry, Arthur : Farabi's Canons of Poetry. In : Rivista degli Studi Orientali, 17 (1938) 266 - 278.

١٠ـ شكري عياد : كتاب أرسطو طاليس ٢٠ ـ ٢١ .

Francesco Gabriele : Estetica e poesia araba nell' interpretazione della poetica aristotelica presso Avicenna e Averroe. In : Rivista degli Studi orientali 12 (1929), 291 - 331.

١١ـ حازم القرطاجني : منهاج البلغاء ٩٩ .

Heinrichs : Arabische Dichtung 155, 163

Schoeler : Grundprobleme 1, 25 - 29, 81.

١٢ـ كان هاينريكس قد عالج هـذه المسألـة في كتابة ، Arabische Dichtung حين عـرض لكتابات الفارابي عن فن الشعر الأرسطي .

١٣ـ دراسة بورغل دراسة نقدية مقارنـة موسعـة امتدت لتشمل قضيـة الصدق والكـذب في الأدب الفارسي .

وثمة دراسة معاصرة عن شرح ابن سينا لكتاب الشعر الأرسطي ، قسمها صاحبها (إسماعيل دحيات) إلى قسمين تناول في الأول الخلفية التاريخية لاشتغال العرب برواية كتاب الشعر الأرسطي وخص بالبحث الفارابي وابن سينا . أما القسم الثاني فهو ترجمة لشرح ابن سينا إلى الإنجليزية .

Ismail M. Dahiyat : Avicenna's Commentary on the poetics of Aristotle. A Critical Study with an Annotated Translation of the Text. Leiden 1974.

١٤ـ لا شك أن الدراسة الرائدة الأولـى التي عرضت لأثر كتاب الشعـر الأرسطي ـ من خلال شروح الفلاسفة له ـ على حازم القرطاجني هي دراسة شكري عياد في كتابه : كتاب أرسطو طاليس ٢٤١ ـ ١٤٦ . وهي مقتضبة كتبت قبل نشر « منهاج البلغاء » واعتمدت على مخطوطته . وللأسف فإن هاينريكس لم يقف على كتاب عياد عندما كتب دراسته .

١٥ـ حازم القرطاجني ومنهاج البلغاء ٦٢ ـ ١٤٦ .

١٦ـ انظـر Heinrichs : Arabische Dichtung 105 - 127

١٧ـ المصدر نفسه 121 - 123, 147 - 149

١٨ـ Heinrichs : Die Antike 252, 256 - 257

١٩ـ المصدر نفسه 256

٢٠ـ Schoeler : Grundprobleme 1.

٢١ـ المصدر نفسه 33, 57

٢٢ـ انظر حازم القرطاجني : منهاج البلغاء ٣٣٦ ـ ٣٥٣ .

Schoeler : Grundprobleme 85 - 111.

٢٣ـ لقد قارن شولر بين التصورات النقدية العربية والتصورات النقدية في النظرية الأوربية في العصور الوسطى فعندما تحدث عن المطبوع أو الطبع ، والمتكلف أو المتصنع قرنه بالثنائية المشهورة Ars - natura انظر كتابه 51 على سبيل المثال .

٢٤ـ المصدر نفسه Schoeler : Grundprobleme 17 - 19

٢٥ـ Schoeler : Poetische Syllogismus 78 - 79.

٢٦ـ انظر شكري عياد : كتاب أرسطو طاليس ٢٠ وقارن

Heinrichs : Arabische Dichtung 105.

٢٧ـ Heinrichs : Arabische Dichtung 105 - 106

٢٨ـ المصدر نفسه 108

٢٩ـ Heinrichs : Poetik 188 - 189

٣٠ـ المصدر نفسه 111 - 109

ونص ابن الأثير في : المثل السائر ٢/٥ .

٣١ـ ابن أبي الحديد : الفلك الدائر ١٩٠ ـ ١٩٢ .

٣٢ـ انظر فن الشعر (بدوي) ١٦١ ـ ١٦٢ .

٣٣ـ ابن سينا : القياس ٥ ، البرهان ١٧ .

٣٤ـ جابر عصفور : الصورة الفنية ٨٠ ـ ٨٢ .

٣٥ـ انظر المصدر نفسه ٧٧ ـ ٨٤ ، وانظر مصادره .

٣٦ـ Bürgel : Beste Dichtung 37

٣٧ـ انظر مناقشة حول هذه القضية عند شكري عياد : كتاب أرسطوطاليس ٢٢٥ ـ ٢٢٦ .

٣٨ـ انظر مصادره ومراجعه في كتابه Grundprobleme

وفي بحثه Poetische Syllogismus

٣٩ـ انظر كتابي : ألفت الروبي : نظرية المحاكاة عند الفلاسفة المسلمين .

عصام قصبجي : نظرية المحاكاة في النقد العربي القديم .

٤٠ـ مصطفى الجوزو : نظريات الشعر عند العرب ٩ .

المصادر العربيـــة

- ابن الأثير ، ضياء الدين : المثـــل السائر في أدب الكاتب والشاعـــر ، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة ، القاهرة ١٩٥٩ - ١٩٦٢م .
- بدوي ، عبدالرحمن : أرسطوطاليس ، فـن الشعـــر مع الترجمة العربيـــة القديمـــة وشروح الفارابي وابن سينا وابن رشد ، القاهرة د. ت .
- الجوزو ، مصطفى : نظريات الشعر عند العـــرب (الجاهلية والعصور الإسلاميـــة) ١ ، ط١ ، بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- ابن أبي الحديد : الفلك الدائر على المثل السائر (ضمن الجزء الرابع من المثل السائر) .
- الروبي ، ألفت : نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين ، من الكندي حتى ابن رشد ، ط١ ، بيروت ١٩٨٣م .
- ابن سينا : القياس ، تحقيق سعيد زايد ، القاهرة ١٣٩٣هـ - ١٩٦٤م .
  : البرهان ، تحقيق عبدالرحمن بدوي ، القاهرة ١٩٥٤م .
- عباس ، إحسان : تاريخ النقد الأدبي عند العـرب ، نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري . دار الثقافة ، ط٤ ، بيروت ١٩٨٣م .
- عصفور ، جابر : الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي ، القاهرة ١٩٧٣م .
- عيـــاد ، شكـــري محمد : كتـاب أرسطوطاليس فـــي الشعـــر ، نقـــل أبـــي بشر متى بن يونس القنائي من السرياني إلى العربي ، حققه مع ترجمة حديثة ودراسة لتأثيره في البلاغة العربية ، شكري عياد القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- القرطاجنـــي ، حـــازم : منهـــاج البلغـــاء وسراج الأدبـــاء ، تحقيـــق محمـــد الحبيب بن الخوجة ، تونس ١٩٦٦م .
- قصبجي ، عصام : نظرية المحاكاة في النقد العربي القديم ، دراسة تطبيقية في شعر أبي تمام وابن الرومي والمتنبي . دمشق ، ط١ ، ١٩٨٣م .
- ابن النديم ، محمد بن أبي يعقوب إسحاق : الفهرست ، تحقيق رضا تجدد ، طهران ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

المصادر الأجنبيـــة

Arberr, Arthur : Farabi's Canons of poetry. In : Rivista degli studi Orientali, 17 (1938) 266 - 278.

Aristoteles : Poetik. Gieschisch/Deutsch. übersezt und Herausgegeben von Manfred Fuhrmann. Stuttgart 1984. (Reclam).

Bürgel, J. Christoph : Die beste Dichtung ist die Lügenreichste in : Oriens 23/24 (1970 - 71) S. 7. 102.

Dahiyat, Ismail, M. : Avicenna's Commentary on the poetics of Aristotle. Critical Study with an Annotated Translation of the Text. Leiden 1974.

Fuhrmann, Manfred : Einführung in die antike Dichtungstheorie . Darmstadt 1973.

Heinrichs, Wolfhart : Die arabische Dichtung und die Grieschische Poetik . Házim al - Qartaǧánnis Grundlegung der Poetik mit Hilfe aristotelischer Begriffe . Beirut 1969 .

-------- : Die antike Verknüpfung von phantasia und Dichtung bei Arabern . In : ZDMG 128 (1978), S. 252 - 298 .

-------- : Poetik, Rhetorik, Literaturkritik, Metrik und Reimlehre. In : Grundris der arabischen Philologie. Band II : Literaturwissenschaft . Herausgegeben von Helmut Gatje . Wiesbaden 1987 . S. 177 - 207 .

Schoeler, Gregor : Einige Grundprobleme der autochthonen und der aristotelischen arabischen Literaturtheorie Házim al - Qartaǧánnis Kapital über die Zielsetzungen der Dichtung und die Vorgeschichte der in ihm dargelegten Gedanken . Wiesbaden 1975 .

-------- : Poetische Syllogismus. Ein Beitrag zum Verstandnis der Logischen Poetik der Araber . In : ZDMG. Bd 133 (1983). S. 44 - 92 .

Tktatsch, Jaroslaus : Die arabische Übersetzung der Poetik des Aristoteles und die Grundlage der Kritik des grieschischen Textes. 2 Bd. Wien und Leipzig 1928 - 1932 .

Walzer, Richard : Zur Traditiongeschichte der aristotelischen Poetik. In : Greek into Arabic, Essays on Islamic Philosophy. Oxford 1962.

كتـــــاب
سرقات الشعراء
(وما عيب عليهم)
تأليف : عبدالله بن المعتز

جمع وتحقيق
عبـدالكـريم الحبيـب

أولاً : بين يدي الكتاب

كتاب سرقات الشعراء لابن المعتز نموذجٌ نقديٌ يوضّح سمات نضوج الفكر العربي في مراحله الأولى ، لأنه يتعامل مع الإبداع الشعري على أساس نقدي ، ويوضح أيضاً جانباً من المعركة النقدية التي كانت مستعرة بين القديم والحديث ، ومن جانب آخر يُبرز نوعاً من النقاد الذين يمثلون ازدواجية نقدية ، فابن المعتز من رؤوس الحداثة شعراً وفكراً ، وهو ضد المحدثين في نقده ، وقد يصعب على الباحث أن يجد سبباً مقنعاً لهذه الازدواجية .

ويعدّ هذا الكتاب أول كتاب يؤلف في السرقات ، غير أن نصيبه من الشهرة كنصيب مؤلفه من الخلافة ، فقد ضاع من يد الزمن فيما ضاع من تراثنا ، ولولا ذكره في مصادر متعددة ووجود نقول منه لما تنبّه إليه أحد ، ومع ذلك فلم يتصدّ أحد من الباحثين فَيَلُمَّ شتاته ويضم أجزاءه ، على الرغم من محاولة الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي الذي جمع بعضاً من رسائل ابن المعتز في النقد والأدب إلا أنه لم يذكر الكتاب مطلقاً ، لذا أعدّ نفسي أول من تصدى لهذا العمل في جمع الكتاب وتحقيقه وإخراجه من ظلمة النسيان إلى نور العلم والبحث النقدي .. وبعد

فإني أتمنى مخلصاً أن أكون قد كـوّنت صورة معينة لهذا الكتاب تجعله يأخذ مكانه في هذا التـراث النقدي العربي ، عسـى أن نعوّض بعض ما فُقِدَ من تراثنا وطالته يد الإعدام .

ثانياً : نِسْبة الكتـاب

من المؤكد أن هذا الكتاب ممّا ألفه ابن المعتز وفُقِدَ كما فُقِدَ غيره من الكتب ، وقد تداوله كثير من الأدباء قديماً ، وذكره النقاد حديثاً ، وكم حاولت جاهداً أن أعرف تاريخ ضياعه وسببه غير أني لم أوفق إلى ذلك . ولا شك أن أهميته النقدية هي التي دفعت الأدباء قديماً إلى ذكره ، سواءٌ عندما تعرضوا إلى الحديث عن حياة مؤلفه ، أو عندما أوردوا نقولاً منه في مؤلفاتهم ، فقد ذكره الآمدي في كتابَيْه ، الموازنة في أكثر من موضع [١] وفـي المؤتلف والمختلـف ذكره مرّة واحدة عنـد ذكره الصلتان الفهمي ، فقـال : (وذكره أبو العباس عبدالله بن المعتز في كتابه المؤلف سرقات الشعراء)[٢]، كما ذكره أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني عند حديثه عن ابن المعتز[٣] وكذلك ابن خلكان عندما عددّ مؤلفات ابن المعتز ذكره بينها[٤] ومثله فعل الصفدي في كتابه [٤م] ولم يغفله البغدادي في تاريخه أيضا[٥] وابن العماد في شذراته نقل ما كتبه ابن خلكان عنه[٦] وكذلك صاحب خزانة الأدب فقد ذكره في كتابه[٤٦] . أما النقاد المحدثون فمنهم من ذكره بين مؤلفات ابن المعتز ، مثل بروكلمان في تاريخه[٧] وعمر فرّوخ في تاريخه أيضاً[٨] وكذلك يوسف أسعد داغر في كتابه[٩] ومحمد عبد العزيز الكفراوي في كتابه عن حياة ابن المعتز وإنتاجه[١٠] وعبد العزيز سيد الأهل[١١] وكذلك الدكتور أحمد زكي عندما تحدث عن مؤلفاته وقسّمها ثلاثة أقسام ، جعل كتاب السرقات في القسم الثاني ، وهو الذي يتضمن كتبه عن الأدب ونقده وتاريخه[١٢] أما الدكتور محمد

مندور فقد عدّه أول كتاب يؤلفُ في السرقات(١٢م) . وممّن أغفله : الزركلي في أعلامه(١٣) وزغلول سلاّم في تاريخه (١٣م) وهذا الإغفال لا يدعو إلى الشك في نسبة الكتاب إلى صاحبه ، وما عثرت عليه من نصوص وإشارات في كتب ومصادر يؤكد صحة نسبة هذا الكتاب إلى ابن المعتز وأسبقيته في التنبيه إلى قضية السرقات كقضية نقدية من قضايا النقد العربي ، لا سيما أن القدماء قد نصّوا على نسبته إلى ابن المعتز بصريح العبارة مما لا يدع مجالاً للشك في هذه النسبة ، كما توضح هذه النصوص التي جمعتها في هذا البحث .

ثالثاً : دواعي تأليف الكتاب ومنهج ابن المعتز فيه

من خلال استقراء المصادر الأدبية القديمة يتبين لنا اهتمام ابن المعتز بتتبع الشعراء وأخبارهم ، لأن اهتمامه كان منصباً على هذه الناحية بشكل جلي .غير أن نقده كان انطباعياً سريعاً لا يعدو تقييماً آنياً لبيت شعر ينشد أمامه ، وقضية النقد الانطباعي لا تعطي تأصيلاً فكرياً للقضية النقدية بل تمسّ بشكل سطحي تلك القضية ، وطالما أن المواقف تتعدّد والحالة النفسية أيضاً تتعدد بتعدد المؤثرات الطارئه على الشخصية ، فإن الأحكام النقدية تغدو أيضاً متعددة ، بل أحياناً متغيرّة ، فقد يَستْحسن بيتاً في وقت ، ويستقبحه في وقت آخر ، وقد يستقبح قصيدة كاملة في موقف ويستحسن أغلب أبياتها في مواقف ، مما يجعل هذا النقد عائداً إلى الحالة التي يكون فيها الناقد ، وهذه حال ابـن المعتز في آرائه ، وكنت قد أشرت في مواضع متعـددة إلى الاختلافـات والتناقضـات التي وقع فيها (١٤) ولا بأس في ذلك حيث يمثل هذا النقد تياراً معيناً في نقدنا العربي القديم(١٥). إذن من دواعي التأليف في السرقات معرفة التأثر الشعري من ناحية وتحطيم الشاعرية الحديثة من ناحية أخرى ، هـذا بشكل مباشـر ، أما الدواعي الأخرى ، فمـن الممكـن أن

نقول إنّ منها ما يعبّر عن اعتزاز الأديب بثقافته الشعرية عندما يسمع بيتاً فيتلمس بشكل آني مصدر التأثر به ، وهذا ما ينطبق على ابن المعتز ، ولكن دون أن يُظهر لنا الأديب مناحي الجمال في البيت ، لأنّ ثمة خلافاً في ذلك ، هل الشاعر الذي أول من ابتكر الصورة هو المبدع ، أو الذي طوّرها وكان متأخراً ، ولربما يتأثر شاعر بأكثر من صورة فيولّد صورة لها جذور في شعر آخرين غير أنها أفضل من سابقاتها . وما زال الاختلاف حول التفضيل قائماً . ولو استطاع الأديب كابن المعتز أن يتتبّع بواعث الصورة وتطورها لجاءنا بنتائج قيّمة وموازنات فنية فريدة ، غير أن هذا الأمر يتطلب معاينة ، وذاكرة حافظة ، ودراسة مستفيضة حتى ينجلي ، مما يتنافى مع طبيعة النقد الانطباعي ، ويدخل في إطار النقد العلمي . ومهما يكن الأمر ، فإن اهتمام ابن المعتز بمنهج الشعراء المحدثين دفعه إلى تأليف هذا الكتاب للاعتبارات السابقة ، ونراه أيضاً يذكر بعضاً من شعراء الجاهلية والمخضرمين والإسلاميين والأمويين ، مما يضفي تعميماً على نقده ونظرته إلى السرقة ـ حتى إنه من بعض اهتمامه بالمحدثين ، كان يطلق ألقاباً على الشعراء ، فيُشتهرون بها ويُنسى اسم الشاعر الحقيقي[١٦] غير أنني أتساءل في هذا المجال ، هل يخلو شاعر من تأثر ... ؟ إذا حسبنا هذا التأثر سرقة ، وقد قال ابن قتيبة إنه من الممكن أن يقع الحافر على الحافر[١٧] طالما أن الشاعر يتثقف بشعر السابقين ويطلع على شعر المعاصرين له ، فهذا أمر نسبي في الحقيقة ، لأن ما يختزنه الشاعر في ذاته من نتاج السابقين بالإضافة إلى معطيات العصر وتوافق المثير والخاطر في الموقف يُحتّم تقارباً عضوياً في التركيب الشعري والصورة الفنية ، وأستطيع أن أقول بأنه لا يخلو شاعر من عيب أو سرقة ، فابن المعتز نفسه قد ذكر له صاحب العمدة في مواضع متعددة ما عابه عليه الجرجاني ، وأيضاً صاحب العمدة نفسه عاب عليه كثيراً[١٨] أما سرقته فسأورد مقتطفات مما أورده ابن خلكان في كتابه حيث يقول : [١٩]

قال البحتري :

سُلِبُوا وأَشْرَقَتِ الدِّماءُ عليهمُ مُحْمَرَّةً فكأنهم لم يُسْلَبوا(٢٠)

أخذه ابن المعتز ، وقال في غلام أمرد :

قالوا اشتكتْ عينُهُ فقلتُ لهمْ من كثْرة القَتْلِ مَسَّها الوَصَبُ(٢١)

حُمْرَتُها مِنْ دماءِ مَنْ قَتَلَتْ والدَّمُ في النَّصلِ شاهِدٌ عَجَبُ

وقال ابن المعتز من قصيدة يصف الهلال (٢٢)

ولاح ضَوْءُ هِلالٍ كاد يَفْضحُنا مِثْلَ القُلامةِ قد قُدّتْ من الظُّفُرِ(٢٣)

فقوله (ولاح ....) مأخوذٌ من قول عمرو بن قميئة في صفة الهلال :

كأنَّ ابن مُزْنَتِها جانِحاً فَسِيْطٌ لدى الأفُقِ من خُنْصُرِ(٢٤)

وقال ابن أفلح العبسي في غلام ناقص الجمال : (٢٥)

وما عِشقي لهُ وَحْشاً لأني كَرِهْتُ الحُسْنَ واخترْتُ القَبيحا

ولكن غِرتُ أنْ أهوى مليحاً وكُلُّ الناسِ يَهْوَوْنَ المليحا

ولابن المعتز في هذا المعنى :

قَلْبي ميّالٌ إلى ذا وذَا ليسَ يرى شيئاً فَيَأْباهُ(٢٦)

يَهيمُ بالحُسْنِ كما يَنبغي ويَرْحَمُ القُبحَ فَيهْواهُ

هذا نموذج من سرقة ابن المعتز كما أوردها ابن خلكان ولو شئنا لاستفضنا في ذلك مما ورد في الأنوار ومحاسن الأشعار ، والمحب والمحبوب والمصون وغير ذلك . إذن فلا

يخلو شاعر من هذه العلّة . أما منهج ابن المعتز في هذا الكتاب فهو كما تبين لي من خلال ما جمعته أنه يتحدث عن السرقة من جهتين فأحياناً من جهة المعنى المقصود وأحياناً من جهة التركيب . وهو لم يكتف بذكر السرقة لدى الشاعر بل إنه يذكر آراء القدامى أحياناً - وهي بالطبع آراؤه - في عيوب الشاعر وما عيب عليه ، وأحياناً يبرّر سبب العيب أو يوضحه وأحياناً يورده إيراداً فقط ، وإذا ما ارتبط ذلك العيب بقصة أو حادثة أوردها . كما سيظهر من متن الكتاب لاحقاً . غير أني آخذ عليه عدم تفصيله في السرقة فأحياناً يكتفي بقوله (أخذه .. أو سرقه) وفي قضية العيب يقول : (عابوا عليه .. أو عيب عليه) إلى ما هنالك ، وكم كنت أتمنى أن أقع على أصول الكتاب حتى يخرج المرء بنظرة شمولية عن منهجه في ذلك . ولكني لاحظت أن ابن المعتز كان يقسو على المحدثين أكثر ، وعلى أبي تمام خاصة ، فكان يُكثر من قوله (سرقه وأساء ..) أو (في غاية القبح) إلى ما هنالك من ألفاظ الاستهجان ، غير أني أستطيع أن أقول إن آراءه في سرقات الشعراء وما عيب عليهم لا تخرج عن دائرة نقد ابن المعتز الانطباعي .

رابعاً : عملي في الكتاب

أول عمل قمت به هو استقصاء عام للكتب الأدبية والنقدية التي ألفت بعد حياة ابن المعتز ، وحاولت جمع ما يتعلق بمادة الكتاب ، وكثيراً ما كنت أقع على عبارة (وذكر ابن المعتز في كتابه سرقات الشعراء) حيث كانت هذه العبارة هادياً لي بالجمع والاطمئنان إلى المادة التي أعثر عليها ، وقد هداني البحث إلى حقيقة لطيفة ، هي ما أعابه ابن المعتز على الشعراء وقد تأكدت أن هذا من صُلْب الكتاب المفقود ، لأن عبارة (وعيب عليه ، أو عابوا عليه) كثيراً ما تلحق كلامه (سرقه من فلان) أو(أخذه ...)

مما جعلني أطمئن أيضاً إلى سلامة عملي واستنتاجي . وكنت أودّ أن أفرد ما ذكره من عيب على الشعراء في آخر مادة الكتاب أي يصبح الكتاب قسمين ، الأول في السرقات ، والثاني في العيوب ولكن خاطراً فاجأني أن أجعل في نهاية سرقة كل شاعر ما عيب عليه وقد استشرت أخي وصديقي الدكتور محمد خير البقاعي بما خطر لي ورغبتي في ذلك فاستحسن الخطة وعدّها جيدة ، مما شجعني على إثباتها فله شكري وامتناني . إذن كانت خطتي في العمل أن أسلك منهج ابن المعتز في التأليف لأصل إلى صورة مرضية في ترتيب المادة التي جمعتها ، دون أن أضع عناوين للمادة ، فكنت أبدأ بالسرقة وانتهي بالعيب . وقد راعيت في ترتيب المادة العلمية تقادم الشعراء ، وأزمنتهم حيث بدأت بشعراء الجاهلية ، فالإسلام فالأمويين فالعباسيين ، وقد راعيت قِدمَ ولادة الشعراء المتعاصرين ، أو من كانت أخباره أقدم إن لم أتحقق من القِدمَ الزمني التاريخي ، ثم أشرت إلى المصدر الذي وجدت المادة فيه في أول الخبر ، وعدت إلى دواوين الشعراء فخرّجت الشعر منها بطرفيه ، أي شعر السارق والمسروق ، ثم عمدت إلى ترجمة الشعراء وبعض الأعلام ، ترجمة تفي بالغرض مما يتطلبه التحقيق العلمي ، وخصصت الحاشية لبعض آرائي ، ورأيت بعض المصادر لاتذكر إلا موضع السرقة سواءٌ في صدر البيت أو في عجزه فعمدت إلى إتمام تلك الأبيات من دواوين الشعراء ، دون أن أشير إلى إتمامها . وكنت أذكر اختلاف الروايات إن وُجِد ذلك ، وفي كل ذلك أستهدي بطريقة ابن المعتز في مؤلفاته . وربما أوردت بعضاً مما استحسنته من أقوال الأدباء والنقاد في إحالات البحث ثم ختمت البحث بقائمة المصادر والمراجع التي عدت إليها ... وبعد فهذه محاولة لا أدّعي أنها كاملة ، غير أني أعدُّها خطوة أولى لإنصاف هذا الأديب وجمع ما اندثر من مؤلفاته ، فإحياء ما أماته الزمن من دأبي وهواياتي ، لأن

ما فُقِدَ من تراثنا أكثر مما بقي . وكم حاولت العودة إلى مئات الكتب عسى أن أجد ما يفي بالحاجة ويقرّر صورة الكتاب كما وضعه ابن المعتز ، وخرجت بما أضعه الآن أمام الباحثين وطلبة العلم عسى أن يجد قبولاً حسناً . شافعي في التقصير إخلاصي للعلم والأدب ، ورائدي الصدق في المسعى ، وأسأل الله عزوجل العصمة من الزلل والتوفيق إلى الخير ، والهدى إلى الصواب .

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الطاهرين

نـصّ الكتـــاب

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين

يقول أفقر العباد إلى الله عبدالله بن المعتز بن المتوكل على الله بن محمد المعتصم بالله بن الرشيد هارون بن المهدي محمد بن أبي جعفر المنصور عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس :

هذا كتابٌ في سرقات الشعراء ، وضعناه إظهاراً لفضل المتقدّم من الشعراء على المتأخر ، كي تُعرفَ بضاعة المحدثين من أين أخذوها ، وكيف صرّفوها ، وربّما داخله شيءٌ من الكلام على المتقدمين ، وأوردت بعض ما عيب على الشعراء ، لأن العيب يحجب الشعر عن القلب حيث قيل لمعتوه : ما أحسن الشعر .... ؟ قال : ما لم يحجبه عن القلب شيء[٢٧] ومن ذلك ما عيب على امرئ القيس[٢٨] قوله : [٢٩]

فَلِلسَّوْطِ أُلْهُوبٌ وللساق دُرّةٌ وللزَّجرِ منه وَقْعُ أَهْوَجَ مُنْعِبِ[٣٠]

لأنه أجهد فرسه في ضربه بسوطه ، وفي زجره ، ومراه[٣١] فأتعبه بساقه [وهذا ما حَكَمَتْ به أمُّ جُنْدب لعلقمة[٣٢] على امرئ القيس] [٣٣] حيث حدّث إبراهيم بن محمد العطار ، عن الحسن بن عليل العنزي ، قال : حدثنا أبو عدنان السلمي ، قال : أخبرني أبو يوسف الجني الأسدي ، رواية عن المفضّل أن أبا الغول النهشلي حدثه عن أبي الغول الأكبر : قال : لما نزل امرؤ القيس في طيئ تزوج امرأة منهم يقال لها أم جندب ، وكان مفرَّكاً تبغضه النساء ، إذا وَقَعَ عليهن ، فأتى أمّ جندب من الليل ، فقالت له : يا خير الفتيان أصبحتَ فَقُمْ ، فقام فإذا الليل كما هو ، فَرَجَعَ إليها ، فقال : ما

حملك على ما صنعت ؟ قالت : لا شيء ، قال : لتخبرنّي ، قالت : كرهُتك لأنك ثقيلُ الصدر ، خفيفُ العَجُز ، سريعُ الهراقة ، بطيء الإفاقة قال : فلم تَزلْ عنده ، فأتاه علقمةُ بنُ عبدةَ ، فتذاكرا الشِّعر عندها ، فقال هذا : أنا أشعر وقال هذا : أنا أشعر ، فقال له علقمة : قل شِعراً وانعَت الصيد ، وهذه الحَكَمُ بيني وبينك ـ يعني أم جندب ـ فقال :

خَليليَّ مُرَّا بي على أُمِّ جُندُبِ ... لِنقْضِي لُباناتِ الفؤادِ المُعَذَّبِ

فنعت فيها فرسه والصَّيْد حتى فرغ منها ، فقال علقمةُ في مثل ذلك :

ذَهبَتْ من الهُجرانِ في غيرِ مَذْهبِ ... ولم يَكُ حَقّاً كلُّ هذا التجنُّبِ(٣٤)

إلا أن علقمةَ قال في نعت الفرس :

فأدركَهُنَّ ثانياً من عِنانِهِ ... يمرُّ كمرِّ الرَّائحِ المتحلِّبِ(٣٥)

وقال امرؤ القيس :

فَللزَجْرِ أُلْهُوبٌ وللسَّاقِ دُرَّةٌ ... وللزَجْرِ منهُ وقعُ أهوجَ مُنعِبِ(٣٦)

فقالت لامرئ القيس : هو أشعرُ منكَ ، رأيتُكَ ضربتَ فرسكَ بسوطكَ وحرّكته بساقِكِ ، وَزْجرتَهُ بصوتِكِ ، ورأيتُهُ أدركَ ثانياً من عِنانِه يمرّ كمرّ المتحلّبِ ، فخلّى سبيلها لمّا فضّلت علقمةَ عليه(٣٧) .

قال عبدالله بن المعتز : وعِيبَ على امرئ القيس(٣٨)

أغَرَّك مِنّى أنَّ حُبَّك قاتلي ... وأنّكِ مهما تأمري القلبَ يَفْعلِ(٣٩)

وقالوا : إذا لم يغُرَّها فأيُّ شيءَ يُغرُّها ؟ قال : وإنما هذا كأسيرٍ قال لمن أسره أغرّكَ مني أني في يديك(٤٠) .

وعابوا عليه قوله :

لهـا ذَنَبٌ مثْلُ ذيـلِ العَروسِ تَسُـدُّ بـه فَرْجَهـا مـن دُبُرْ[٤١]

وقالوا : ذيل العروس مجرورٌ ، ولا يجبُ أن يكون ذنَب الفرسِ طويلاً مجروراً ولا قصيراً ، قالوا والصواب قوله :

ضَليعٌ إذا استَدْبَرْتَـهُ سَـدّ فَرْجَـهُ بضافٍ فويقَ الأرْضِ ليسَ بِأعْزلِ[٤٢]

وذكروا أنّ الأصمعي [٤٣] عاب عليه قوله :[٤٤] .

وأركَبُ فـي الـرَّوعِ خَيفانـةً كَسا وجْهَهَا سَعَـفٌ مُنتشِرْ[٤٥]

فإذا غطت الناصية الوجه لم يكن الفرس كريماً ، والجيِّدُ الاعتدالُ ، كما قال عبيد:[٤٦]

مُضَبَّـرٌ خَلْقُهـا تضبـيرا يَنْشَـقُّ عـن وجْهِهـا السبِّيبُ[٤٧]

وقال مؤدِّبي أبو سعيد محمد بن هبيرة في قول امرئ القيس[٤٨]

وللسـوطِ منهـا مجـالٌ كمـا تنـزّلَ ذو بُـردَةٍ مُنْهَمِـرْ[٤٩]

وهذا أيضاً رديء ، ما لها وللسوطِ .

وعيب عليه قوله :

فَتُوضِحَ فالمِقْراةِ لم يَعْفُ رَسْمُها لِما نَسَجَتْها من جَنوبٍ وشَمْأَلِ[٥٠]

ثم قال :

وإنَّ شِفائـي عَبْـرةٌ إنْ سفحتُـها وهَلْ عند رسمٍ دارسٍ من مُعَوّلِ[٥١]

وعِيبَ على امرئ القيس قوله :

فَقلتُ لـه لمـا تَمطّـى بِصُلْبـهِ وأردَفَ أعجـازاً ونـاءَ بِكَلْكَـلِ

ألا أيُّهـا الليـلُ الطويـلُ ألا انجـلِ يصبْحٍ ومـا الإِصـباحُ مِنْكَ بأمثَـلِ

قال : فانْسلَخَ البيتُ الأولُ بوصفِ الليل من غير أن يذكر ما قال ، وجعله متعلقـاً بما بعده ، وذلك معيبٌ عندهم .

وعيب أيضاً على امرئ القيس فجورُهُ وعُهْرُهُ في شعره كقوله :

ومثلُكِ حُبْلى قد طَرَقْتُ وَمُرْضعٍ فألْهيتُهـا عـن ذي تمائـم مُحْوِلِ

إذا ما بكى من خَلفِها انصرَفَتْ لَهُ بِشِقٍّ وتحتي شِقُّها لم يُحوَّلِ[٥٢]

وقالوا : هذا معنى فاحش ، كيف قَصَدَ للحُبْلى والمُرْضع دون البِكْر وهو مَلِكٌ وابن ملوك ، ما فعل هذا إلا لنقص هِمَّته .

وأخبرني محمد بن يحيى ، قال : عِيبَ على امرئ القيس قوله :

إذا ما الثُّريا في السماء تعرَّضَتْ تَعـرُّضَ أثنـاءِ الوِشـاح المفضَّلِ

فقالوا : ليستَ تَتعَرَّضُ في السماء ، وقال بعضهم ممن يَعْذُرُهُ أراد الجوزاء لأنها تتلوها[٥٣] .

وعيب عليه غير شيءٍ في هـذه القصيدة ، وقد زعم بعـض الرواة أنّ هـذه القصيدة[٥٤] ليس له وأنها لبعض النَّمِريين .

وقد عيب على النابغة وزهير والأعشى والفرزدق وجرير والأخطل وغيرهم من حُذّاق الشِّعر أشياء كثيرة .

فمّما عيب على النابغة [٥٥] قوله في وصف النّعام [٥٦] .

تحيـدُ عـن أستنٍ سـودٌ أسافِلُـهُ مِثْلُ الإماءِ الغوادي تحمل الحُزَمَا[٥٧]

وقال الأصمعي : إنما توصف الإماء في هذا الموضع بالرّوَاحِ لا بالغدوِّ ، لأنهن يجئن بالحطب إذا رُحْنَ .

وأنْشَدَ الأخنسُ بنُ شهاب التغلبي :[٥٨]

تَظَـلُّ به رُبْـدُ النَّعـام كأنَّهـا إماءٌ تُزجِّي بالعِشيّ حواطِبُ[٥٩]

لأن النعامة إذا خَفَضتْ عنقها ومَشَت كانت أشبه شيء بماشٍ وعلى ظهره حِمْلٌ .

وعابوا قول النابغة أيضاً :

وكنتُ امرأً لا أمْدَحُ الدَّهْرَ سُوقةً فلستُ على خيرٍ أتاك بحاسِدِ[٦٠]

وقالوا : كيف يَحْسُدُه على ما قد جادَ به له .

وعابوا قوله :

فاحْكم كَحُكم فَتاةِ الحيِّ إذْ نَظَرتْ إلى حَمامٍ شِراعٍ واردِ الثَّمَدِ[٦١]

وقالوا : أمَرَه أن يحكم كحكم امرأة .

وعابوا عليه اختلاف القوافي في الإعراب ، وذلك قوله :

قالتْ بنو عامـرٍ خالـوا بني أسدٍ يـا بؤسَ للدَّهـرِ ضـرّاراً لأقوامِ[٦٢]

وقوله :

تبدو كواكبُـهُ والشّمْسُ طالِعَـةٌ لا النورُ نورٌ ولا الإظلامُ إظلامُ[٦٣]

وقوله : (غيرَ مزوَّدِ ..)[٦٤] ثم قال : (... الغرابُ الأسودُ)[٦٥]

ومن ابتداءات النابغة الحسنة قوله :[٦٦]

كِلينـي لِهَمٍّ يـا أُميمـةُ ناصِبِ وليلٍ أُقاسِيهِ بطيءِ الكواكبِ[٦٧]

وهو مُقَدَّم على قول امرئ القيس :

قِفا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومَنزلِ بسِقطِ اللِّوى بين الدَّخولِ فَحومَلِ[٦٨]

لما فيه من عدم التناسب ، فإنه وَقَفَ ، واستوقف ، وبكى واستبكى ، وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ ، سهل السَّبْك ، ولم يتفق له مثلُ ذلك في النصف الثاني ، بل أتى فيه بمعان قليلة في ألفاظ غريبة فباين الأول بخلاف بيت النابغة فإنه لا تفاوت بين قِسْميه .

قال عبدالله بن المعتز : حُكِيَ عن ابن سلاّم ـ أو غيره [٦٩] ـ أنه قال : مما قُدِّم به زهيرٌ على الشعراء ، أنه كان أبعدَهم من سُخْفٍ ، وأشدَّهم اجتناباً لحوشيِّ الكلام ، فأي شيء نصنع بقوله :

ولـولا عَسْبُـهُ لَـرَدَدْتمـوهُ وشـرٌّمنيحـةٍ أَيرٌ مُعـارُ[٧٠]

إذا جَمَحَـتْ نساؤكـم إليـهِ أَشَـظَّ كأنّـهُ مَسَـدٌّ مغـارُ[٧١]

فهذا السُّخْف ، وأما حُوشِيُّ الكلام فقوله :

وإنّي لطُـلابُ الرجـال مُطَلَّـبٌ فَلَسْـتُ بمَثْلـوجٍ ولا بمُعَلْهَـجِ[٧٢]

يريد الدَّعِيَّ ، وقيلَ المَثْلوجُ : البليدُ ، والمُعَلْهَجُ : الأحمقُ .

وقوله :

تَقِـيٌّ نَقِـيٌّ لـم يُكَـثِّر غَنيمـةً بِنَهْكَةِ ذي قُربى ولا بِحَقَلَّدِ(٧٣)

والحقلدُ : السيئ الخُلُق ، وقيل : القصيرُ الجبانُ .

وعابوا عليه قولَهُ في الضفادع :

يَخْرُجْنَ من شُرُباتٍ ماؤها طَحِلٌ على الجذوع يَخَفْنَ الغَمَّ والغَرَقا(٧٤)

لأن الضفادع لا تخرج من الماء لأنها تخاف الغَمَّ والغرقَ ، وإنما تطلب الشطوطَ لتبيضَ هناك وتفّرخ .

وأنكروا عليه قوله :

ثُمَّ استمروا وقالوا إنّ مَشْرَبَكُمْ ماءٌ بشرقيٍّ سَلْمى فَيْدُ أو رَكَكُ(٧٥)

لأنه حُكيَ عن بعض الأعراب أنّه قالَ : إنما هو رَكٌّ(٧٦)

وقال مؤدبي أبو سعيد محمد بن هبيرة الأسدي في قول زهير:

رَأَيْتُ المنايا خَبْطَ عشواءَ من تُصِبْ تُمِتْهُ ومن تُخْطِىءْ يُعَمَّرْ فَيَهْرَمِ(٧٧)

إنه كـان يسمـع المشايخ يقـولون : هـذا بيتُ زَنْدَقةٍ ، وهو بعيدٌ مـن أبياته التي يقول في بعضها :

فيرفعْ فيوضَعْ في كتابٍ فيُدّخَرْ ليومِ حسابٍ أو يُعَجَّل فَيَنْقَمِ(٧٨)

قال : وأعجَبُ من زهيرَ خَطأً في هذا المعنى ، لأنّ زهيراً كان جاهلياً ، زيادُ بُن قُنَيْع النُّصْري في سَرِقتِهِ هذا المعنى لأنه ـ في أكبر ظني ـ مُسلمٌ ، حيث يقول :

رَأَيْتُ المنايا خَبْطَ عَشْواءَ من تُصِبْ يَصِرْ حَرَضاً عن عَرْكها بالكَلاكِلِ(٧٩)

وعِيب على زهيرٍ قولُهُ :

قِفْ بِالدِّيارِ التي لم يَعْفِها القِدَمُ(٨٠)

ثم قال :

بَلى وَغَيّرها الأرواحُ والدِّيَمُ[٨١]

فذكرتِ الرواةُ أنه أكْذَبَ نَفْسَهُ ، فهو كمثلِ قولِ امرئ القيس :

.... (وهل عِنْدَ رَسْمٍ دارسٍ من مُعَوّلِ)[٨٢]

وكان قد ذكرَ : (فَتُوضِحَ فالمِقْراةِ لم يَعْفُ رَسْمُها)[٨٢]

وقال أبو سعيد مؤدبي[٨٣] وأَحسنُ من إكذابِهِ نَفْسَهُ ، أن يكون جعل عُفُوَّها خَلْوَتها من أَحِبَتِهِ ، ومع خلوِّها منهم فقد غَيَّرتها الأمطارُ[٨٤]

قال عبدالله بن المعتز : عابوا على الأعشى [٨٥] قوله[٨٦]

وَنُبِّئْتُ قَيْساً ولم آتِهِ وقد زَعَموا سادَ أهلَ اليمنْ[٨٧]

فعابوه بهذا الشّكّ ، ويقال : إن قيساً أنكر عليه ذلك ، فجعل مكان (وقد زعموا / على نأيه) .

ومما استُضْعِتَ من معانيه قولُهُ :

فَرَمَيْتُ غَفْلَةَ عينِهِ عن شاتِهِ فَأَصَبْتُ حبّةَ قلبها وَطِحالِها[٨٨]

وقد عابه قوم بذلك لأنهم رأوا ذكر القلب ، والفؤاد والكبد يتردّدُ كثيراً في الشعر عند ذكر الهوى والمحبة والشوق ، وما يجده المغرمُ في هذه الأعضاء من الحرارةِ والكَرْب ، ولم يجدوا الطِّحال استُعْمِلَ في هذه الحال ، إذاً لا صُنْعَ له فيها ، ولاهو مما يكتسب حرارةً وحركةً في حزنٍ ولا عشقٍ ، ولا برداً وسكوناً في فرح أو ظفرٍ ، فاستهجنوا ذكره .

وعابوا عليه الإيطاء[٨٩] في قوله :

ودِّعْ هُرَيْرَةَ إنّ الرّكْبَ مرْتحلُ وهَلْ تُطيقُ وَدَاعاً أيُّها الرجلُ[٩٠]

وقوله :

قَالـتْ هُرَيْرَةُ لمـا جِئْـتُ زائرَهَا ويلي عليكَ وويلي مِنْكَ يا رجلُ

وعابوا عليه استعمال الألفاظ العَجَمية في شِعره[٩١]

وأنكروا عليه قوله :

لو أَسْنَـدَتْ مَيْتَاً إلـى نَحْرِهـا عـاشَ ولـم يُنْقَلْ إلـى قـابرِ[٩٢]

وأخبرني بعض شيوخنا أنّه أدرك الناس وهم يزعمـون أنّ هـذا البيت أكذب بيت قالته العرب .

قال عبدالله بن المعتز [٩٣] : قال لبيد [٩٤] :

وغداةَ ريـحٍ قـد كَشَفْـتَ وَقـرَّةٍ إذْ أصبَحَتْ بيـدِ الشِّمالِ زِمامُها[٩٥]

وقد أخَذَهُ من قول ثَعْلَبَةَ بنِ صَعير المازني[٩٦]

فَتَـذَاكرا ثَـقْـلاً رثيـداً بَعْدَمـا ألقَتْ ذُكاءُ يمينَها فـي كـافرِ[٩٧]

قال عبدالله بن المعتز [٩٨] وعابوا على ابن مقبل[٩٩] قوله :

..... والعينُ تكشفُ عنها ضافي الشَّعَرْ[١٠٠]

وقد تَبع امرأ القيسِ في قوله :

وأَركَـبُ فـي الـرَّوْعِ خَيْفَانَـةً كَسَـا وَجْهَهَـا سعـفٌ مُنْتَشِرْ[١٠١]

وهذا خطأ لأن شَعْرَ الناصيةِ إذا غَطَّى العينَ لم يكن الفَرسُ كريماً .

وقال يزيدُ بنُ مُفرِّغ[١٠٢] .

العَبْـدُ يُقْـرَعُ بالعَصَـا والحُـرُّ تكفيـه الملامَـهْ[١٠٣]

وقد أخَذَهُ من الصِّلْتان الفَهْمي حيث قال : (١٠٤)

العَبْـــدُ يقُـــرَعُ بالعَصَـــــا والحـــرُّ تكفيـــهِ الإشـــارةْ(١٠٥)

وقال الأُخَيْطِلُ (١٠٦)-(١٠٧)

ولقد سَمَـا للخُرَّمِـيِّ فَلَـمْ يَقُـلْ يومَ الوغى لكن تَضَايقَ مَقْدَمَي(١٠٨)

أخَذَهُ مشيراً إلى قول عنترة (١٠٩)

إذْ يتّقونَ بـي الأَسِنَّـةَ لـم أخِمْ عنهـا ولكنِّـي تضايـقَ مَقْدَمَي(١١٠)

وعيب على جرير (١١١)-(١١٢) قوله:

أغَرَّكِ منـي أنّما قادَنـي الهـوى إليكِ ومـا عَهْـدٌ لَكُنَّ بدائمِ(١١٣)

فهو كمثل قول امرئ القيس :

أغَـرَّك منـي أنّ حُـبّكِ قاتِلـي وأنّكِ مهما تأمري القلْبَ يفْعَلِ(١١٤)

وقال الكُمَيْتُ (١١٥)-(١١٦)

ونحن طَمَحْنا لامرئِ القيسِ بَعْدَما رَجَا المُلْكَ بالطمَّاحِ نكْبًا على نَكْبِ(١١٧)

وأخذه من قول امرئ القيس :

لقَدْ طَمَحَ الطمَّاحُ مِنْ بُعْدِ أرضِهِ لِيُلْبِسَنـي مـن دائِهِ مـا تَلَبَّسا(١١٨)

قال عبدالله بـن المعتز (١١٩) : قال مولى لتمّام بن العباس بن عبـد المطلب يخاطب عُبيدَالله بن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ عندما أتـى الحسنُ بنُ علـي رضي الله عنه فقال له : أنا مولاك :

جَحَدْتَ بني العباس حقَّ أبيهم فما كنتَ في الدعوى كريمَ العواقبِ
متى كانَ أولادُ البناتِ كوارثٍ يَحوزُ ويُدعى والداً في المُناسبِ

فسرق مروان (١٢٠) هذا المعنى وأودعَهُ قصيدته التي يقول فيها :

أنّى يكونُ وليس ذاكَ بكائنٍ لبني البناتِ وراثةُ الأعمامِ(١٢١)

فأخذَ بهذا البيت مالاً عظيماً .

وقال إدريس بن أبي حفصة(١٢٢) من قصيدة له في إسحاق بن إبراهيم المصعبي(١٢٣) :

لما أتَتْكَ وقد كانت منازعةً داني الرضا بين أيديها بأقيادِ(١٢٤)
لها أمامَكَ نورٌ تستضيءُ بهِ ومن رجائِكَ في أعقابها حادي
لها أحاديثُ من ذكراك يُشْغِلُها عن الربوعِ ويُلهيها عن الزادِ(١٢٥)

وقد أخَذها من قول أخيه مروان الأكبر للمهدي :

إلى المصطفى المَهديِّ خاضَتْ ركابُنا دجى الليل يَخْبُطْنَ السَّريحَ المخُدَّما(١٢٥)
يكونُ لها نورُ الإمامِ مُحَمّدٍ دليلاً به تَسري إذا الليلُ أظلما

قال عبدالله بن المعتز(١٢٦) ولما قال بشار بيته(١٢٧)

مَنْ راقبَ الناسَ لم يظفرْ بحاجَتِهِ وفازَ بالطّيباتِ الفاتِكُ اللَّهِجُ(١٢٨)

أخَذَ سَلْم الخاسِرُ(١٢٩) هذا المعنى وجاء به في أجود من ألفاظه وأفصح وأوجز فقال :

مَنْ راقَبَ الناسَ ماتَ غَمّاً وفازَ باللَّذةِ الجَسورُ(١٣٠)

وقال بشار ـ حين قال بيته ذاك ـ ما سبقني أحدٌ إلى هذا المعنى ولا يأتي بمثله أحدٌ ، فلما قال سَلْم هذا البيت ، قال راوية بشار ، صِرتُ إليه فقلتُ له : يا أبا مُعاذ ، قد قال سَلْم بيتاً أجودَ من بيتكَ الذي كنت تُعْجَبُ به . قال : وما هو ؟ فأنْشَدْتُهُ ، فقال : أوخ ذهب ـ واللهِ ـ بيتي ، لوَدِدْتُ أنّ ولاءه لغير أبي بكر الصديق ، فأقطعه وقومَهُ بهجوي ، ثم نحّاه عن نفسه ، حتى كلّمه فيه بعض إخوانه فردَّه .

وقال أشجعُ السُّلَّميُّ(١٣١)-(١٣٢)

ويمنعُني من لذّةِ العيشِ أنني أراهُ إذا فارَقْتُ لهواً يَرانيا(١٣٣)

أخَذَهُ من قول الآخر(١٣٤)

وإنيَ لأَسْتَحْيِيكِ حتى كأنما عليَّ بظَهْرِ الغَيْبِ منكِ رَقيبُ(١٣٥)

ومما يُسْتحسن للعباس بن الأحنف (١٣٦) قوله : (١٣٧)

لو كنتِ عاتبةً لَسكَّنَ لَوْعتي أملي رضاكِ وزُرْتُ غيرَ مراقبِ(١٣٨)

لكنْ مَلَلْتِ فلم تكن لي حيلةٌ صدُّ المللِ خلافُ صَدِّ العاتبِ

ما ضَرّ من قَطَعَ الرجاء بِبُخْلِهِ لو كانَ علَّلني بِوعْدٍ كاذبِ

وهذا المعنى يشبه قولَ الشاعر(١٣٩)

أمتّيني فهلْ لكِ أنْ تَرُدِّي حياتي من مَقالِك بالغُرورِ

أرى حُبِّكِ يَنمى كلّ يومٍ وجَوْرَكِ في الهوى عِدْلاً فجوُري

وقال أبو الشيص (١٤٠)-(١٤١)

وَقَفَ الهوى بي حيث أنتَ فليس لي متأخرٌ عنه ولا متقدّمُ(١٤٢)

فَأخَذُه أبو نواس [١٤٣] وضمَّنَهُ قولَه في الخصيب[١٤٤]

فما جازَهُ جودٌ وما حلّ دونَهُ ولكن يصيرُ الجودُ حيثُ يصيرُ[١٤٥]

فسار هذا البيت لأبي نواس ، ولم يَسِرْ بيتُ أبي الشيص إلا دون ذلك .

قال ابن المعتز [١٤٦] وسمع أبو العتاهية بقول جميل بنِ مَعْمَر [١٤٧]

خليليَّ فيما عِشْتُما هَلْ رأيتُما قتيلاً بكى مِنْ حُبِّ قَاتِلِهِ قَبلي[١٤٨]

فأخذه أبو العتاهية كلّه وأخَذَ معانيه[١٤٩] كلَّها فقال :

يـا مَـنْ رأى قبلـي قتيـلاً بكـى مـن شدّةِ الوَجْدِ عـلى القاتلِ[١٥٠]

ومما عيب على أبي العَمَيْثَلِ[١٥١] من خفة الوزن قوله[١٥٢]

قـد جـارَ واللـهِ علـى جـارِهِ واللّـهُ قـد أوصـاه بالجـارِ
حتـى متـى يـا سيـدي أنـتَ لـي تمـزجُ إقـبالاً بإدبـارِ
يـا مَـنْ رَأى فِيمـن رأى قَبْـلَه الدينـار فِـي راحـةِ ديـنارِ

ومما عيب على علي بن محمد الحِمّاني[١٥٣] في قصيدته التي يستحسنها الناس التي أوّلها (عادَلَهُ من عقابيلِ الهوى عيدُ)[١٥٤]

يقولُ فيها :

أبْقى الهَوى مِنهُ جِسماً كالهوى ضنىً تَنفَّسُ الريحُ فيهِ وَهْوَ مفقُودُ[١٥٥]

قد أوجب (جِسماً تَنَفَّسُ فيه الريحُ) فأَوْجَدَهُ ثمّ أعدمَهُ بقوله (وهو مفقود) .

وقال يحيى بن عليّ المنجم[١٥٦] « الشِّعر صَوبُ العقول ، يظهُر في السِّنديّ أَفِنَ الإنسان أو حكمَهُ » [١٥٧] فَسَرَق هذا اللفظ ثـم أتبعه بما ليس بسـرقةٍ مـن لفظه الغثِّ وإنما أخذَهُ من قولِ أبي تمّام [١٥٨]

فلو كانَ يَفْنى الشّعرُ أفناهُ ما قَرَتْ حِياضُكَ مِنْهُ في العُصورِ الذَّواهِبِ[١٥٩]

ولكنّهُ صَوبُ العُقولِ إذا انْجَلَتْ سَحائِبُ مِنْهُ أُعقِبَتْ بسحائِبِ

قال عبدالله بن المعتز[١٦٠] وللطّائي سرقات كثيرة أحسن في بعضها وأخطأ في بعضها ، ولما نظرت في الكتاب الذي ألفه في اختيار الأشعار ، وَجَدْتُه قد طوى أكثر إحسان الشعراء ، وإنما سَرَقَ بعض ذلك ، فطوى ذِكْرَهُ ، وجعل بعضه عُدَّةً يرجع إليها في وقت حاجته ، ورجاءً أن يترك أكثر أهل الذاكرة أصول أشعارهم على وجوهها ، ويقنعوا باختياره لهم فتَغْبَى عليهم سرقاتُهُ ، ولا يُعْذرُ الشاعر في سرقته حتى يزيد في إضاءة المعنى أو يأتي بأجزل من الكلام الأول ، أو يَسْنَحَ له بذلك معنى يفضح به ما تقدمه ، ولا يُفْتَضَحُ به ، وينظر إلى ما قَصَدَهُ نظر مُسْتَغنٍ عنه لا فقير إليه ، من ذلك ما حدّثني به محمد بن عبد الرحمن بن عبد الصمد السُّلّمي الزارع ، قال : حدّثني ابن عائشة ، قال : قال أبو العتاهية لابن مُناذر[١٦١] إن كنتَ أرَدْتَ بشعرِكَ شِعْرَ العجّاج ورؤبة[١٦٢] فما صَنَعْتَ به شيئاً ، وإن كنت أرَدْتَ شعر أهلِ زمانِك فما أخذت مأخذنا ، أرأيتَ قولك ... ومن عاداك يلقى المرمريسا[١٦٣] . أيُّ شيءٍ أعجبكَ في المرمريس .

وَوَجَدْتُ أبا عبيدة[١٦٤] ذكر في كتاب الخيل في باب ما يُستدلُّ به على جودة الفرس ، وهو يحضر « وبيضةٌ مرمريسٌ ، وهامةٌ مرمريس ، وهي الضخمة » ، وأراد ابن مُناذر الداهية ، وقد جاء أبو تمام بالدَّرْدَبيس ، وهي أخت المرمريس فقال :

بنداكَ يوسى كلّ جَرْجٍ يعتلي رَأْبَ الأُساةِ بدردبيسٍ قَنْطرِ[١٦٥]

وقال رجلٌ من بني أسد ، وكان أبو عبدالله الجَرْشي أحد الشعراء الشاميين أنْشدَنيه لبعض شعراء بني أسد وهو الكُمَيْتُ بنُ زيد :

تَغَيَّبْتُ كي لا تَجْتَويني ديارُكم ولولم تَغِبْ شَمْسُ النهارِ لَمُلّتِ[١٦٦]

فأخذه الطائي وقال :

فإني رأيتُ الشّمسَ زِيدَتْ مَحبةً إلى الناسِ إذ ليْستْ عَليهم بِسَرْمَدِ[١٦٧]

وقال الطائي :

جلا ظُلُماتِ الظُّلمِ عن وَجْه أُمّةٍ أضاءَ لها من كَوْكَبِ الحقِّ آفِلُهْ[١٦٨]

سَرَقَه من قول النبي ﷺ « الظُّلمُ ظُلُماتٌ »[١٦٩]

وقال :

المجدُ لا يَرْضَى بأنْ تَرْضَى بأنْ يَرْضى المؤمِّلُ مِنْكَ إلا بالرضى[١٧٠]

بَلَغَنا أنّ إسحاق بن إبراهيم رأى حبيب الطائي يُنْشِدُ هذا وأمثالهُ عِندَ الحسنِ بنِ وَهَب[١٧١] فقال : يا هذا شَدَّدْتَ على نفسِكَ[١٧٢] وقال :

لما تَفَوّقَتِ الخطوبُ سوادَها ببياضِها غَنِيتْ بِهِ فَتَفَوّقا[١٧٣]

فَسَرَقَهُ من قول الآخر :

قَصَرَ الليالي خَطْوُهُ فَتَدانى وَثَنَيْنَ قائمَ صُلْبِهِ فتحانى

ما بالُ شيخٍ قد تَخَدّدَ لحمُهُ أفنَى ثلاثَ عمائمٍ ألوانا

سوداءَ داجيةٍ وسَحْقَ مُفَوَّقٍ وَأجَدَّ لوناً بعد ذاك هَجانا[١٧٤]

وقال يصف المطايا :

لو كَانَ كَلّفها عُبَيْدٌ حاجةً يوماً لزَنَّى شَدْقَماً وجَديلا[١٧٥]

يعني عُبَيْدَ الرّاعي ، ما أخَسَّ قوله : (لَزَنّى شَدْقَماً وجَديلا) وما معنى تزنية ناقة أو جمل أو بهيمة ؟ ، وما أشبه هذا بقول عُبَيْد الراعي(١٧٦)

إلى المصطفى بِشْرِ بن مَرْوانَ ساورَتْ بنا الليلَ حُولٌ كالقداحِ ولُقَّحُ(١٧٦)
تَلَتْها بنا رَوْحٌ زواجلُ ، وانْتَحَتْ بأجْوازِهَا أيْدٍ تَجِدُّ وتَمْزَحُ
فَظَلَّتْ بمجهولِ الفلاةِ كأنَّها قراقيرُ في آذِيٍّ دجلَةَ تَسْبَحُ
لهاميمُ في الخَرْقِ البَعيدِ نياطُهُ وراءَ الذي قال الأدلاَّءُ تُصْبِحُ(١٧٧)

وقال الطائي :

إذا الثّلجُ في حَرِّ الهجيرةِ لم يَذُبْ من الَصنِّ والصِّنْبِرِّ ذابَتْ فوائدُهْ(١٧٨)

وسرق هذا المعنى من قول الآخر : (ما أجْمَدُ في حقٍّ ، ولا أذوبُ في باطلٍ) فأساء السرقة وشوّه المعنى .

وقال :

رَقَّتْ جواهرُ أجناسِ الغزالِ فلو مُلّكْتَهُ لشربْتَ الخِشْفَ في الكاسِ(١٧٩)

فانظر ما أبغضَ قوله : ثَمَّ (الغزال) وقال هاهنا (الخِشْف) في بيتٍ واحدٍ وإنّما سرق المعنى من قول أبي العتاهية لمُخارق ، وقد غنّى :

رَقَقْتَ حتى كِدْتُ أنْ أحسوكَ(١٨٠)

وقال :

فإنَ صريحَ الحَزْمِ والرَّأيِ لامرئٍ إذا بَلَغَتْهُ الشَّمْسُ أنْ يتحوّلا(١٨١)

وليس هذا بشيءٍ ، ربما استطاب الناسُ التحولَ إلى الشمسِ ، وإنّما أخَذه من كلامِ العامةِ : (إذا بَلَغَتْكَ الشمسُ فتحوّلْ).

وقال :

لا تَنشُجَنَّ لها فإنّ بُكاءَها ضِحْكٌ وإنَّ بُكاءَها استغرامُ[١٨٢]

وَسَرَق هذا المعنى من قول القائل :

أحقّاً يا حَمامَةَ بَطنِ فَلْجٍ بِهذا الوَجْدِ إنَّكِ تَصْدُقينا
غَلَبْتُكِ في البكاءِ بأنَّ ليلي أواصِلُهُ وأنّكِ تَهْجَعينا
وأنّي إنْ بكَيْتُ بكَيْتُ حَقّاً وأنّكِ في بكائِكِ تَنْدُبينا[١٨٣]

وقال :

من شَرَّدَ الإعدامَ عن أوطانِهِ بالبَذْلِ حتّى استُطْرِفَ الإعدامُ[١٨٤]

وسَرَقَ هذا المعنى من الأعشى إذْ يقول :

هم يَطْردون َالفَقْرَ عن جارِهِمُ حتى يُرى كالغُصْنِ النَّاضِرِ[١٨٥]

وقال في وصف الفرس :

إمليسُهُ إمليدُهُ لو عُلِّقتْ في صَهْوتيهِ العَيْنُ لم تَتعلَّقِ[١٨٦]

فسرقه من امرئِ القيسِ حيث يقول :

..... متى ما ترقَّ العينُ فيه تَسَفَّلِ[١٨٧]

وبيت امرئ القيس أصحّ معنىً ، لأنه أراد أنّ العين إذا صُعِّدتْ فيه صُوِّبَتْ إشفاقاً عليه من أن تُصيبَهُ ، خبّرني بذلك أبو سعيد ، وأراد الطائي أن العين لا تَتعلَّقُ به من

انتقال لونه وامِّلاسِهِ ، فأفرَطَ ولم يصنْع شيئاً .

وقال :

والحَرْبُ تُعْلَمُ حـين تجْهَـلُ غـارةً تَغْلي على حَطبِ القنا المَحْطومِ(١٨٨)

وسرق هذا المعنى من شعر لِدُرَّةَ بنتِ أبي لهب في يوم الفِجار(١٨٩) وهو :

ملمومـةٌ خَرسـاءُ يَحْسَبُهـا مَـنْ رامهـا مَوْجَـاً مـن البحـرِ

والجُـرْدُ كالعُقبانِ كاسـرةً تَـهوي أمـامَ كتائـبٍ خُضْـرِ

فيهـم ذُعـافُ المـوتِ أبْـرُدُهُ يَغلـي بِهِـمْ وأحَـرُّهُ يجري(١٩٠)

وقال الطائي :

أبـا جعفـرٍ إنّ الجهالـةَ أمُّـها ولُـودٌ وأمُّ الحِلْـمِ جَـدَّاءُ حائِلُ(١٩١)

وَسَرق هذا المعنى من قول الشاعر :

بُغاثُ الطيـرِ أكثرُهـا فِراخـاً وأمُّ الصَّقْـرِ مِقـلاتٌ نَـزورُ(١٩٢)

وقال :

سَـدِكُ الكـفِّ بالنّدى عـائرُ السَّمْعِ إلى حيثُ صرخةُ المكروبِ(١٩٣)

فَوَجْدَناه قد سَرَق هذا من بيتٍ لبعض الشعراء مدَح به يحيى بن خالد البرمكي وهو:

رَأَيْـتُ يحـيى حـين نادَيْتَـهُ مُتَّصِلَ السَّمْعِ بِصوتِ المُنادي(١٩٤)

وهو أجودُ من بيتِ الطائي ، وأسْلَمُ من التكَلّفِ ، وأمشى في الإحسان : وقال :

وَرَكْـبٍ يُساقونَ الركـابَ زُجاجةً من السَّيْرِ لم تَقْطُبْ لها كَفٌّ قاطِبِ(١٩٥)

سَرَقَهُ من قول أبي نواس :

رَكْبٌ تَساقوا على الأكوارِ بينهم كأسَ الكرى فاستوى المَسقيُّ والسَّاقي[١٩٦]

قال عبدالله بن المعتز : جاءني محمد بن يزيد النحوي [١٩٧] فجرى ذكر أبي تمام ، فلم يوفِّهِ حقَّه ، فقال له رجل من الكُتّاب ـ كان في المجلس ما رأيت أحداً أحفَظَ لشعر أبي تمام منه ـ يا أبا العباس ضَعْ يَدَكَ على من شِئْتَ من الشعراء ثم انظرْ أيُحْسِنُ أن يقولَ مثلَ ما قاله أبو تمام لأبي المغيث موسى بن إبراهيم الرافقي يعتذر إليه :

لَعَمْري لقد أقْوَتْ مغانيكُمُ بَعدي ومُحَّتْ كما مُحَّتْ وشائعُ مِنْ بُردْ

وأنجدْتُمُ من بَعْدِ إتهامِ دارِكم فيا دَمْعُ أنْجِدْني على ساكني نَجْدِ[١٩٨]

ثمَ مرّ فيها حتى بَلَغ قوله في الاعتذار :

أتاني مع الركْبان ظَنٌّ ظَنَنْتُهُ لَفَفْتُ له رأسي حَياءً من المجَدْ

كريمٌ متى أمْدَحْهُ أمْدَحْهُ والورى معي ومتى لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحدي[١٩٩]

وقد كرّر كلمة أمْدَحْهُ أمْدَحْهُ ، مع الجَمْع بين الحاءِ والهاء ، وهما معاً من حروف الحلق ، وهذا مَعيبٌ على الشاعر[٢٠٠]

ومما أُنكر عليه قوله في قصيدة[٢٠١]

تَكادُ عَطاياهُ يُجَنّ جنونُها إذا لم يُعَوِّذْها بنَغْمَةِ طالبِ[٢٠٢]

ولِمَ يُجَنُّ جُنونُ عطاياه انتظاراً للطلب ؟ يبتدئ بالجودِ ويستريحُ .

وقال :

تسعونَ ألفاً كآسادِ الشّرى نَضَجَتْ جلودُهُمْ قَبلَ نُضْجِ التينِ والعِنَبِ[٢٠٣]

وقد سبق الناسُ إلى عيبِ هذا البيتِ قبلي ، وهو من خسيسِ الكلام .

وقال :

لَوْ لم يَمُتْ بَيْنَ أطرافِ الرِّماحِ إذاً لماتَ إذْ لم يَمُتْ من شِدَّةِ الحَزَنِ(٢٠٤)

فكأَّنه لو نُصِرَ أيضاً ، وظَفِرَ كان يموت من الغَمِّ حيث لم يُنْصَرْ ويُقتل فهذا معنى لم يسبِقْه أحدٌ إلى الخطأ في مثله .

وقال :

إذا فُقِدَ المَفْقودُ من آلِ مَالكٍ تَقَطَّعَ قَلبي رَحْمَةً للمكارمِ(٢٠٥)

وهذا قد عِيبَ قَبْلنا ، وقالوا : تَقَطَّعَ رحمةً للمكارم ـ من كلام المخنثين ـ وقد كانَ الناسُ قبلنا ينكرون على الشاعر أقلَّ من هذه المعايبِ حتى هَجَّنوا شِعْرَ الأخْطلِ ، وقدّموا عليه غيرَه بثلاثةِ أبياتٍ لم يُصِبْ فيها . وهو شاعرُ زَمانِه ، وسابقُ ميدانِهِ ، من ذلك قوله :

لقد أوقع الجحّافُ بالبِشْرِ وقْعَةً إلى الله منها المُشْتكى والمُعَوَّلُ(٢٠٦)

فأنكروا عليه في هذا البيت ما أظهر من الجَزَع ، وعَظَّم من فِعْلِ عدوِّه به .

وقوله :

بَني أُمَيّةَ إنّي ناصحٌ لكُمُ فلا يَبِيتَنَّ فيكُم آمِناً زُفَرُ(٢٠٧)

فَعَظَّمَ قَدْرَ عدوِّه ، ومن يهجوه ، حتى خَوّفَ الخليفة منه .

وقوله :

قد كُنْتُ أَحْسبُهُ فينا وأُنْبِؤُهُ فاليومَ طُيِّر عن أثوابِهِ الشّررُ(٢٠٨)

فأراد أن يمدَحُه فهجاه ، فكيف نُجيز للمحدثين معَ تَصفُّحِهم لأشعارِ الأوائلِ وعلمِهم بها مثلَ هذا الجنون .

وقال الطائي :

وقد سدَّ مندوحةَ القاعصاءِ منهم وأَمْسَكَ بالنّافِقاء(٢٠٩)

ولم نُعِبْ من هذه الألفاظ شيئاً ، غير أنّها من الغريب المصدودِ عنه وليسَ يُحْسِنُ من المحدثين استعمالَها ، لأنها لا تجاوَر بأمثالها ، ولا تتبَّعُ أشكالها فكأنها تشكو الغُرْبةَ في كلامهم ، ألا تَرون بُعْدَ قوله :

قَرُبَ الحيا وانْهَلّ ذاكَ البارقُ والحاجةُ العُشَراءُ بَعْدَكَ فارقُ(٢١٠)

وقال :

كانوا رداء زمانهم ، فتصدَّعوا فكأنّما لَبِسَ الزمانُ الصُّوْفا(٢١١)

وقدَ تَقَدَّم إنكار الناس هذا البيت قبلي لما بين نِصْفَيْه من التباين في الإساءة والإحسان .

وقال يصف قصيدةً :

فَجَعَلْتُ قَيِّمها الضَّميرَ ، ومُكِّنتْ مِنْهُ فَصَارَتْ قَيِّماً للقيِّم(٢١٢)

هذا وأمثاله مما أنكره عليه إسحاق بن إبراهيم ، حتّى قال له لقد شَدَّدْتَ على نفسك .

وقد أَسْقَطْنا من معايبِ شعرِهِ شيئاً كثيراً(٢١٣)

تَمَّ الكتابُ بحمدِ العزيزِ الوهّابِ

خاتمـــــة

لا بد لي قبل إنهاء الكلام هنا ، من أن أشير إلى ملاحظة جديرة بالاهتمام وهي أنني من خلال استقصائي لكتب النقد والأدب لم أقع على أي رأي لابن المعتز في سرقات البحتري ، بالرغم من أن الآمدي ذكر قسماً كبيراً من سرقاته من الشعراء ومن أبي تمام ، وكان يدافع عنها جداً على خلاف ما فعل مع أبي تمام ، وبالرغم من اعتراف ابن المعتز نفسه « أن البحتري له المعاني الغزيرة ، ولكن أكثرها مأخوذ من أبي تمام ومسروق من شعره » « انظر طبقات الشعراء المحدثين ٢٨٦» ولم أشأ أن أقحم شيئاً في المتن لم أتثبت أن قائله ابن المعتز . رغم اقتناعي أن كثيراً مما أورده الآمدي من سرقات الشاعرين مأخوذ من ابن المعتز ومن كتابه الذي جمعناه ، انظر مثلاً اعترافه الصريح في الموازنة / ٢٤١ و ٢٤٦ و ٢٦٨ / ... وبعد .

أتمنى أن أكون قد وفقت فيما استخرت به الله وعزمت عليه ، أملاً بإخراج كتاب يتردد اسمه وهو غائب ، ولي ثقة أنه قد يكون له مجال بين كتب النقد والأدب .

والحمد لله رب العالمين .

****

*****

***

إحالات البحث وحواشيه

(١) انظر الموازنة ١١١ و ١١٤ و ١٢١ وغير ذلك .

(٢) انظر المؤتلف والمختلف ٢١٥ .

(٣) الأغاني ١٠ / ٣٧٤ .

(٤) وفيات الأعيان ٣ / ٧٧ .

(٤م) الوافي بالوفيات ١٧/ ٤٤٨ .

(٥) تاريخ بغداد ١٠ / ٩٥ .

(٦) شذرات الذهب ٢ / ٢٢٢ .

(٦م) خزانة الأدب ٢ / ١٨٢ ، وقد أشار إلى نص نقلاً عن الآمدي .

(٧) تاريخ بروكلمان ٢ / ٥٨ .

(٨) تاريخ عمر فرّوخ ٢ / ٣٧٨ .

(٩) مصادر الدراسة الأدبية ١ / ١٨٨ .

(١٠) عبدالله بن المعتز العباسي ٢٥ .

(١١) المصدر السابق ١٨ .

(١٢) ابن المعتز العباسي ٢٦٥ .

(١٢م) النقد المنهجي عند العرب ٣٥ .

(١٣) الأعلام ٤ / ١١٨ .

(١٤) رسالة ابن المعتز في محاسن أبي تمام ومساوئه .

(١٥) للاطلاع يراجع كتاب الدكتور إحسان عباس ، تاريخ النقد الأدبي عند العرب .

(١٦) كما فعل بالشاعر أحمد بن جعفر .. بن برمك ، إذ لقّبه بجحظة لجحوظ عينيه فغلب عليه لقب جحظة البرمكي ، انظر وفيات الأعيان ١ / ١٣٤ ، وفي لقبه خبر آخر أورده الحصري وهو : قال أبو الحسن محمد بن محمد بن مقلة الوزير : سألت جحظة من لقبك بهذا اللقب ، فقال : أبو العبر لقيني ، فقال : ما هو حيوان إن نكّسوه أتانا آلة للمراكب البحرية ؟ فقلت : علق إذا نكّسوه صار قلعاً . فقال : أحسنت يا جحظة فلزمني هذا اللقب / انظر جمع الجواهر ٢٢٥ / والظاهر أن ابن خلكان نقل عن ياقوت وقد يكون حرف (أبو العبر فيه إلى ابن المعتز) والله أعلم .

(١٧) مقدمة الشعر والشعراء .

(١٨) انظر العمدة ١٤٥ و ١٤٨ و ١٢٥ وغير ذلك .

(١٩) وفيات الأعيان ٥ / ٣٩٥ .

(٢٠) ديوان البحتري ١ / ٧٦ .

(٢١) ديوان ابن المعتز ٣١ .

(٢٢) وفيات الأعيان ٣ / ٧٨ و ٨٠ و ١٦٠ .

(٢٣) ديوان ابن المعتز ١٧٠ .

(٢٤) انظر تاج العروس ولسان العرب (مادة فَسَط) وروى ابن دريد كأن ابن ليلتها ، وقال : يعني بذلك هلالاً بدا في الجَدْب والسماء مغبرّة ومن رواه لابن مزنتها ، قال : أراد هلالاً ، أهلّ بين السحاب في الأفق الغربي .

(٢٥) وفيات الأعيان ٣ / ٣٩٠ .

(٢٦) ديوان ابن المعتز ٢١٨ .

(٢٧) العمدة ١ / ٢٥٢ .

(٢٨) هو حندح بن حجر بن الحارث الملك على بني أسد ، من أشهر شعراء الجاهلية نشأ في لهو وترف ، حتى قتلت قبيلته أباه فانقلب مطالباً بعرشه الضائع ، رحل إلى القيصر مستنجداً ، وعاد بالخيبة والحلّة المسمومة وتوفي في أنقرة حوالي عام ٨٢ ق هـ .

(٢٩) الموشح ٣٢ ، وقد مرّ الحديث بروايات مختلفة فيه ، انظر ٢٨و٢٩و٣٠و٣١ .

(٣٠) ديوان امرئ القيس ٤١ ، الشعر والشعراء ، ١٧٠ ، طبقات فحول الشعراء ١١٦ . أشعار الشعراء الستة ٥٨ ، ويروى فيه : (فللساق ألهوب وللسوط ...)
والألهوب : الجري الشديد ، والدرة : الدفعة من الزجر ، المنعب : المصاح عليه .

(٣١) مراه : من مريت الفرس : إذا استخرجت ما عنده من الجري بسوط أو غيره .

(٣٢) هو علقمة بن عبدة من بني تميم ، يعرف بالفحل تمييزاً عن رجل يدعى علقمة بن سهل كان خصياً ، أو لجودة شعره ، عمّر طويلاً ، واتصل بالحيرة وتوفي ٢٠ ق هـ .

(٣٣) زيادة يقتضيها السياق . وللخبر رواية أخرى ، انظرها في الموشح ٢٩ .

(٣٤) ديوان علقمة ٥ ، وديوان امرئ القيس ٤٠ ، والشعر والشعراء ، ١٧٠ ، وطبقات فحول الشعراء ١١٦ ، وأشعار الشعراء الستة ١٥٩ .

(٣٥) الرائح : السحاب ، المتحلب : المتساقط المتتابع .

(٣٦) تقدم برواية فللسوط ألهوب .

(٣٧) للقصة روايات متعددة ، اخترنا ما رواه ابن المعتز بلفظه بناءً على إقرار المرزباني في الموشح انظر ٣٨ .

(٣٨) الموشح ٣٨ وما بعدها .

(٣٩) ديوان امرئ القيس ١٣ ، والشعر والشعراء ٨٤ ، وأشعار الشعراء الستة ٣٢ .

(٤٠) قال ابن قتيبة وهذا ليس عيباً ، وكأنه يرد على ابن المعتز حيث قال : ولا أدري هذا عيباً ، لأنه لم يرد القتل بعينه ، وإنما أراد به أنه قد برّح به الحب فكأنه قتله .

(٤١) ديوانه ١٦٤ ، وأشعار الشعراء الستة ١١٧ ، وفي الموازنة ردّ للأمدي على هذا العيب انظره ٣٤٠ حيث لا يعتبره عيباً .

(٤٢) الديوان ٢٣ ، والقصائد العشر ٤٢ ، وأشعار الشعراء الستة ٣٩ ، ويروى : وأنت إذا استدبرته ... والضليع : القوي المنتفخ الجنبين ، والضافي : الطويل ، والأعزل : الذي ذنبه في ناحية .

(٤٣) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع ، ولد حوالي ١٢٣هـ ، تلقى العلم على يد كبار العلماء ، وبرع في الرواية ولقّب شيطان الشعر ، ووفد على الرشيد ، ودعاه المأمون فاعتذر بسبب كبر سنه ، وتوفي في خراسان ٢١٦.

(٤٤) تابع لكلام ابن المعتز كما في الموشح ٣٩ .

(٤٥) الديوان ١٦٣ ، وأشعار الشعراء الستة ١١٧ ، والخيفانة : الجرادة .

(٤٦) هو عبيد بن الأبرص من بني أسد ، نادم حجر بن عدي ، ثم كان بين أسرى بني أسد عندما قاموا على حجر وقتلهم وسباهم ، وتردد على بلاط المناذرة ويقال إنه توفي ٧٧ ق هـ .

(٤٧) ديوان عبيد ١١ . وشرح القصائد العشر ٣٣١ ، والمضبّر : الموثق ، والسبيب شعر الناصية .

(٤٨) من مؤدبي ابن المعتز وأساتذته ، برع بالنحو ، وصاحب الفراء ، له آراء وتعليقات كثيرة على الشعراء ، انظر وفيات الأعيان ٢/٢٥ و ٣/ ١٧١ .

(٤٩) ديوان ١٦٦ ، وأشعار الشعراء الستة ١١٧ . والمجال : مكان الجولان .

(٥٠) ديوان ٨ ، وأشعار الشعراء الستة ٣٠ .

(٥١) يروى : (عبرة مهراقة ...)

(٥٢) يروى : (وشق عندنا لم يحوّل)

(٥٣) أي تتلو الثريا .

(٥٤) أي قصيدته المعلقة ، للاطلاع على هذا الخلاف ينظر الموشح ٣٤ وطبقات فحول الشعراء ١٣٤.

(٥٥) هو زياد بن معاوية بن سعد بن ذبيان ، من أشهر شعراء الجاهلية وممن يحكّم في أسواقهم ، اتصل بالنعمان بن المنذر وحصلت بينهما جفوة لها أسبابها ، فاتصل ببلاط الغساسنة ومدحهم ، ثم عاد إلى النعمان وتوفي حوالي ١٨ ق هـ .

(٥٦) الموشح ٥٤ .

(٥٧) ديوان النابغة ٩٥ ، برواية (مشى الإماء ...) وفي اللسان (ستن) .

(٥٨) هو الأخنس بن ثمامة بن أرقم التغلبي ، من أشراف تغلب وشجعانها وشعرائها ، حضر حرب البسوس وتوفي بعدها حوالي ٧٠ ق هـ .

(٥٩) المفضليات ٧٨ ، الصناعتين ٨٥ .

(٦٠) الديوان ٣٣ ، أشعار الشعراء الستة ٢٥٦ .

(٦١) الديوان ٣٠ ، أشعار الشعراء الستة ١٩٤ .

(٦٢) الديوان ٩٨ ، وأشعار الشعراء الستة ٢٢٥ . برواية : (يا بؤس للجهل ..)

(٦٣) يروى في الديوان : (ولا ليل كإظلام) فلا يكون فيه عيب .

(٦٤) البيت : (أمن آل مية رائح أو مغتدِ عجلانَ ذا زادٍ وغير مزوّدِ) وهو في الديوان ٣٥ وطبقات فحول الشعراء ٥٥ والموشح ١٥ - ١٦ . مع البيت الذي سيلي في الإحالة .

(٦٥) البيت : زعم البوارح أن رحلتنا غداً وبذاك حدثنا الغراب الأسود

ولهما قصة لطيفة في الأغاني والمصادر المتقدمة .

(٦٦) الصبح المنبي ٣٩٤ .

(٦٧) ديوان النابغة ٤٨ ، وأشعار الشعراء الستة ٢٠٢ .

(٦٨) ديوان امرئ القيس ٥ ، وأشعار الشعراء الستة ٣٠ .

(٦٩) الموشح ٥٩ وما بعدها .

(٧٠) الديوان ٣٠١ ، وأشعار الشعراء الستة ٣١٤ ، واللسان (شظظ) والبيتان مما هجا بهما زهير الحارث بن ورقاء الأسدي في حادثة مشهورة . راجع الأغاني ١٠ / ٣٠ .

(٧١) يروى : (إذا جمعت ...) والمسد المغار : الحبل المحكم الفتل .

(٧٢) الديوان ٣٠٤ .

(٧٣) الديوان ٢٣٤ .

(٧٤) الديوان ٤٠ ، وأشعار الشعراء الستة ٣٠٤ ، والوساطة ١٠ ، والشربات واحدتها شربة ، وهي حياض تحفر في أصول النخل من شق واحد فتملأ ماء فإذا بلغت أن تملأ فهو ريّ النخلة ،

فيقول : ملئ على الضفـادع ذلك الشرب حتى خرجت ، فصعدت على جذوع النخل ، وقوله : يخفن الغمّ ، ظن أن خروجهن مخافة الغم ، ولم يدر ، وطحل : قد اخضر مما يصب فيه الماء أو كُدّر / كما في شرح الديوان / .

(٧٥) الديوان ١٦٧ ، أشعار الشعراء الستة ٣٠٩ ، وسلمى : أحد جبلي طيئ والثاني أجأ .

(٧٦) وفي الديوان ، قال الأصمعي : قلت لأعرابي : أين ركك ؟ فقال : لا أعرفه ، ولكن هاهنا ماءٌ يقال له : ركٌّ ، فاحتاج فأظهر الإدغام .

(٧٧) الديوان ٢٩ .

(٧٨) الديوان ١٨ ، برواية : (يؤخر فيوضع ...)

(٧٩) لم أعثر على هذا البيت ، ولا على ترجمة قائله ، وقد تكون إشارة ابن المعتز في هذا البيت أنه سرقه من بيت زهير المشهور الذي تقدم ، لا من هذا البيت ، وهذا هو الصحيح لتوافق صدر البيتين لفظاً .

(٨٠) الديوان ٦٨ ، وهذا صدر البيت وعجزه ما يليه .

(٨١) الأرواح : جمع ريح ، والديم : جمع ديمة وهي السحابة الممطرة .

(٨٢) تقدم البيتان ، ونقدهما ، وتخريجهما .

(٨٣) هو محمد بن هبيرة الأسدي ، الذي تقدم ذكره .

(٨٤) هذا النقد موجّه لبيت زهير المتقدم : (قف بالديار ...) .

(٨٥) هو أبو بصير ميمون بن قيس من بني بكر بن وائل ، ولد في منفوحة وكان شحيح النظر ، أول من تكسب بشعره ، ومدح كثيراً من الرجال وكان يود الوفود على الرسول ﷺ فلم يوفق وأعدّ له قصيدة ، غير أنه في طريق عودته سقط عن ناقته ومات حوالي ٧هـ . انظر خبره في الأغاني ١١٩/٩ .

(٨٦) الموشح ٧٥ وما بعدها .

(٨٧) ديوان الأعشى ٢٥ ، ويروى : (... ولم أبله ... كما زعموا خير أهل ..)

(٨٨) الديوان ٢٧ .

(٨٩) الإيطاء : هو تكرار القافية ويعتبر ذلك عيباً على الشاعر وضعفاً منه . وقد جوّز العروضيون تكرار ذلك بعد مرور عشرة أبيات بعد الكلمة الأولى انظر في ذلك : العقد الفريد / ٤٢٤ وموسيقا الشعر ١١٥ .

(٩٠) الديوان ٥٥ .

(٩١) مثل ذكره ، أورشليم والنبيط وغير ذلك كما في ديوانه ٢٠٠ وغيرها .

(٩٢) الديوان ١٣٩ .

(٩٣) زهر الآداب ١٢٣/٤ .

(٩٤) هو لبيد بن ربيعة العامري ، شاعر فارس ، من أهل عالية نجد أدرك الإسلام ، ووفد على النبي ﷺ ، وهو من المؤلفة قلوبهم ومن الأجواد المعدودين توفي ٤١ هـ ، بعد عمر مديد .

(٩٥) ديوان لبيد ٣١٥ . ويروى فيه : (... قد وزعت ...) .

(٩٦) هو ثعلبة بن صعير بن خزاعي المازني ، شاعر جاهلي ، ذكره المفضل في كتابه ، ولا تعرف ولادته أو وفاته وهو من المغمورين .

(٩٧) الشعر والشعراء ٩٤ ، والمفضليات ٥١ ، والرثيد : هو المتاع الذي يضم من أجل حمله ، والذكاء : من أسماء الشمس ، والكافر : الليل المظلم لأنه يغطي بظلمته كل شيء .

(٩٨) الموشح .

(٩٩) هو تميم بن أبي بن مقبل من بني العجلان ، شاعر مخضرم بين الجاهلية والإسلام ، تهاجى مع النجاشي وتوفي حوالي ٣٧ هـ .

(١٠٠) ديوانه ٤٢ .

(١٠١) تقدم البيت .

(١٠٢) هو يزيد بن مفرّغ الحميري ، ومفرّغ لقب والده لأنه شرب سقاءين واسمه ربيعة ، كان منقطعاً لزياد بن أبيه يمدحه وصحبه سعيد بن عثمان بن عفان إلى خراسان فآثر صحبة عباد بن زياد ، وتوفي ٦٩ هـ .

(١٠٣) البيان والتبيين ٣٧/٣ ، والمؤتلف والمختلف ٢١٥ ، والأغاني ١٧ / ٥١ و ٥٥ ، وأمالي الزجاجي ٤١-٤٣

(١٠٤) ورد اسمه في البيان والتبيين / الفلتان الفهمي / وهو تصحيف والصواب كما أوردناه ، وأتى على ذكره الآمدي في المؤتلف والمختلف ٢١٥ / وقال : لست أعرفه في شعرائهم ، وأظنه متأخراً وأشار إلى أن ابن المعتز ذكره في كتابه سرقات الشعراء .

(١٠٥) البيان والتبيين ٣ / ٣٧ ، والمؤتلف والمختلف ٢١٥ .

(١٠٦) البديع ٦٤ ، والعمدة ٧٠٨/٢ وقد نسب غلطاً فيه إلى الأخطل والصواب ما أثبتناه .

(١٠٧) الأخيطل : هو محمد بن عبدالله بن شعيب الأهوازي المعروف بـ / برقوقا / يكنى أبا بكر قدم بغداد ومدح محمد بن عبدالله بن طاهر ، وُصف بأنه مليح الشعر سلك سبيل أبي تمام في الشعر وتهاجى مع الحمدوني الشاعر .

(١٠٨) البيت في البديع ٦٤ ، والمنصف ٦٤و٥٦ (طبعة نجم) وقانون البلاغة ١٣١ . وينسب غلطاً للأخطل في العمدة ٨٧/٢ ونضرة الإغريض ١٩٠ وليس هو في ديوان الأخطل للدكتور قباوة ولا في ديوانه لإيليا حاوي .

(١٠٩) هو عنترة بن عمرو بن شداد العبسي ، فارس الجاهلية وشاعرها . أخباره مشهورة ، أحب عبلة ابنة عمه وظفر بحريته لأجلها ولم يظفر بها .عُمّر طويلاً وأيامه في داحس والغبراء مشهورة ومات قتيلاً ٨ ق هـ .

(١١٠) ديوان عنترة ١٣٥ ، ولم أخم : لم أجبن .

(١١١) الموشح ٣٨ .

(١١٢) هو جرير بن عطية بن الخطفي من بني تميم ، ولد خديجاً لسبعة أشهر وبرع في الهجاء والمديح وكان ثالوث الهجاء مع الأخطل والفرزدق ، ومدح الأمويين والحجاج وتوفي ١١٤هـ .

(١١٣) ديوان جرير ٥٥٩ ، والشعر والشعراء ٨٤ .

(١١٤) تقدم البيت .

(١١٥) البديع ٢٧ .

(١١٦) هو الكميت بن زيد الأسدي ، مدح آل البيت عليهم السلام وتعصب لمضر على اليمن ، نشأ معلماً للصبيان ، وسجنه خالد القسري والي الكوفة . وقُتِل خَبْطاً بالسيوف من قبل الحرس عام ١٢٦هـ .

(١١٧) ديوان الكميت ٤٩ .

(١١٨) ديوان امرئ القيس ١١٧ ، وأشعار الشعراء الستة ٥٣ ، والأغاني ٩٠/٩ . ويروى البيت (ليلبسني مما يلبّس أبؤسا) يعنى به الحلة المسمومة .

(١١٩) طبقات الشعراء المحدثين ٥١ .

(١٢٠) هو مروان بن أبي حفصة ، كان متعصباً على آل البيت ، بخيلاً على نفسه ، انقطع إلى المهدي والرشيد واختص بمجلسه واغتيل ١٨٢هـ .

(١٢١) طبقات الشعراء المحدثين ٥١ ، والأغاني ١٠ / ٧٥ وديوانه ٩٩ .

(١٢٢) شقيق مروان المذكور آنفاً ، شاعر مقل ، وأخباره قليلة ، تقرّب من الخلفاء العباسيين وأظهر بغضاً لآل البيت ، وسار بنهج أخيه وتوفي بعده بسنوات .

(١٢٣) هو أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم بن مصعب الخزاعي ، صاحب شرطة المأمون والمعتصم والواثق والمتوكل ، تولى قيادة جيش المأمون لقتال بابك الخرمي ، وأوقع به ، وتوفي في بغداد ٢٣٥ هـ .

(١٢٤) الأنوار ومحاسن الأشعار ٤٠٠/١ ، والأبيات في ديوان المعاني ٦٣/١ ، ويروى : (.. وافى الرضا ..)

(١٢٥) ديوان مروان ١٠٢ ، والسريح : السير تُشد به نعال الإبل .

(١٢٦) طبقات الشعراء المحدثين ١٠٠.

(١٢٧) هو أبو معاذ بشار بن برد ، أشهر شعراء العصر العباسي وأهجاهم ولد أعمى وقضى معظم حياته في البصرة ، وتعرّض في بدايته لهجاء جرير فلم يجبه ، وهجا وزير المهدي يعقوب بن داود فاتهم بالزندقة وقتل ١٦٧ هـ .

(١٢٨) ديوان بشار ١٥٥ ، والأغاني ٢٠٠/٣ .

(١٢٩) هو سَلْم بن عمرو بن حماد .. البصري مولى بني تيم ، كان شاعراً مزّاحاً وماجناً ، متظاهراً بالخلاعة ، لقّب بالخاسر ، لأنه باع مصحفاً واشترى بثمنه طنبوراً ، وتتلمذ بالشعر على يد بشار وتوفي / ١٨٦هـ .

(١٣٠) الأغاني ٧٤/٢١ ، ووفيات الأعيان ٣٥٣/١ .

(١٣١) طبقات الشعراء المحدثين ٤٣٨ .

(١٣٢) هو أشجع بن عمرو السلمي ، ولد في اليمامة ، ونشأ في البصرة يتيماً بعد وفاة أمه ، اتصل بجعفر البرمكي بعد اشتهاره ، ووصل إلى الرشيد وتوفي نحو ١٩٥ هـ .

(١٣٣) الأغاني ٤٩/١٧ ، والشعر والشعراء ٥٦٥ .

(١٣٤) هو ابن الدمينة .

(١٣٥) الشعر والشعراء ٥٦٥ .

(١٣٦) هو أبو الفضل العبّاس بن الأحنف من بني عدي ، كان جميلاً ، فصيح اللسان ، ظريفاً ، اتصل بالرشيد واصطحبه إلى خراسان وأرمينية . واشتاق لأهله فعاد وتوفي في بغداد ١٩٨هـ .

(١٣٧) طبقات الشعراء المحدثين ٢٥٥ .

(١٣٨) الأبيات في الشعر والشعراء ٥٢٥ .

(١٣٩) لم أهتد إلى اسم الشاعر ، والبيتان في الشعر والشعراء ٥٢٦ .

(١٤٠) هو أبو جعفر محمد بن عبدالله بن رزين الخزاعي ، وهو ابن عم دعبل الخزاعي كان صديقاً لأبي نواس وعصبته ، وانقطع إلى أمير الرقة عقبة بن جعفر ثم عاش في بلاط الرشيد ومدحه ، ومات قتلاً سنة ١٩٦ هـ .

(١٤١) طبقات الشعراء المحدثين ٧٤ .

(١٤٢) البيت في الأغاني ١٥ / ١٠٩ .

(١٤٣) هو الحسن بن هانئ ، أمير شعراء الخمرة في العربية ، عمل عند عطار حتى صداقته مع والبة بن الحباب ، نادم الرشيد والأمين والمأمون ومدح الأعيان وتوفي ١٩٩ هـ .

(١٤٤) أحمد بن الخصيب والي مصر وأحد ممدوحي أبي نواس .

(١٤٥) ديوان أبي نواس ١٧٥ ، الأغاني ١٦ / ١٥١ ، وفيات الأعيان ٢٤١/١ .

(١٤٦) طبقات الشعراء المحدثين ٤٣٦ .

(١٤٧) هو أبو عمرو جميل بن معمر من بني عذرة ، نشأ في شمال الحجاز ، وتعلّق حباً ببثينة حتى عرف بها ، فأهدر دمه بعد زواجها ، فقصد مصر لمدح واليها عبد العزيز بن مروان خوفاً من القتل ، فمرض ومات ٢١١ هـ .

(١٤٨) ديوان جميل ١٨٣ .

(١٤٩) هو إسماعيل بن القاسم مولى عنزة ، ولد قرب الكوفة ، وانضم إلى عصابة الخمرة مع والبة بن الحباب وأبي نواس ، ومدح المهدي ، وكان بخيلاً على الدنيا ، خرج على أوزان الخليل في بعض شعره ، وتوفي ٢١١ هـ .

(١٥٠) ديوان أبي العتاهية ٢١٠ ، والأغاني ١٠٩/٤ ، ووفيات الأعيان ١٢٦/١ .

(١٥١) هو عبدالله بن خُليد ، أصله من الري ، عمل كاتباً لدى عبدالله بن طاهر ولدى أبيه أيضاً ، كان مكثراً من نقل اللغة ، له موقف نقدي مع أبي تمام الشاعر ، وتوفي ٢٤٠ هـ / وفيات الأعيان ٨٩/٣ .

(١٥٢) طبقات الشعراء المحدثين ٢٨٨ .

(١٥٣) هو علي بن محمد بن جعفر ، الكوفي الحماني ، من بني حمان وكان وجيه الكوفة في عصره ، حبسه الموفق العباسي وأطلقه وتوفي ٣٠١هـ .

(١٥٤) العقابيل : ما يتركه المرض من أثر .

(١٥٥) المصون في الأدب ١٨٩ .

(١٥٦) هو أبو أحمد يحيى بن علي بن أبي منصور ، المعروف بابن المنجم ، كان أديباً وشاعراً مطبوعاً ، نادم المعتضد والمكتفي من بعده وتوفي ٣٠٠هـ .

(١٥٧) زهر الآداب ٩٩/١ .

(١٥٨) هو حبيب بن أوس الطائي ، شاعر العربية ، ومبدع البديع ولد في جاسم ، وكان أذكى أهل زمانه ، حتى تنبأ الفيلسوف الكندي بوفاته شاباً ، اتصل بالمعتصم وخلّد فتوحاته ومدح أكابر الوزراء والخلفاء والولاة وتوفي ٢٣٢هـ على الأرجح .

(١٥٩) ديوان أبي تمام ٤٣ ، أخبار أبي تمام ١٢٤ .

(١٦٠) الموشح ٤٧٨ .

(١٦١) هو محمد بن مناذر ، ولد في عدن ، ونشأ في البصرة ، واشتهر أيام المنصور ومدح الرشيد ، وانقطع إلى البرامكة ، كان عفيفاً ثم تغلمن يتعشق عبد المجيد الثقفي وبعد موت غلامه هجر الصلاة ، وكفّ بصره ، وتوفي ١٩٩هـ .

(١٦٢) العجاج ورؤبة هما شيخا الرجز في العصر الأموي ، ورؤبة بن العجاج ، والعجاج عبدالله الطويل بن رؤبة ، ولد في البصرة وسمع الحديث من أبي هريرة ، ومدح عبد العزيز بن مروان وعبد الملك والحجاج وتوفي ٩٧هـ .

(١٦٣) الأغاني ٩/١٧ .

(١٦٤) هو معمر بن المثنى البصري التميمي بالولاء ، من أئمة العلم والأدب واللغة ولد في البصرة واستقدمه الرشيد إلى بغداد ، وقيل كان شعوبياً .

(١٦٥) الموازنة ١٩٨ ، والبندان ، الجانبان ، والجرج : القوي ، والأساة : جمع آسي وهو المواسي ، والرأب اللحمة ، والدردبيس : الداهية ، والقنطرة : الكبيرة .

(١٦٦) الموازنة ٦٩ .

(١٦٧) الديوان ٩٠ ، ويروى (.. أن ليست ...) والخبر في الموازنة ٦٩ .

(١٦٨) الديوان ٢٠٤ .

(١٦٩) البديع ٢٦ .

(١٧٠) الديوان ١٦٥ ، والعمدة ٢٢/١ و ٦٩٣ ، ويروى (.. يرضى امرؤ يرجوك إلا ..) .

(١٧١) الحسن بن وهب ، كان رئيس ديوان الرسائل عند المعتصم ، وهو الذي ولّى أبا تمام بريد الموصل .

(١٧٢) الخبر في الموازنة ٢١ ، وفي الموشح ٤٨٠ ، ٤٨٨ متكرراً ، ويروى هذا القول على بيت آخر غير الوارد هنا كما في الموشح ٤٨٨ ، وهو

فجعلت قيّمها الضمير ومكنت منه فصارت قيّماً للقيّم

وقد يكون في الخبر اضطراب أو لشدة تعصّب ابن المعتز على أبي تمام ، والله أعلم .

(١٧٣) الديوان ٣٥٨ ، وتروى القصيدة في مديح عياش بن لهيعة ، أو في مديح أبي المغيث ، ورواية الموشح والديوان (تفوقا) بالقاف ، وكلاهما خطأ ، والصواب (تفوفا) بالفاء ، والقصيدة فائية ، والتفويف تخطيط الأسود بالأبيض ، ويروى (عبثت به ..) ولا معنى للتفوق هنا ، ويدل على صحة ما افترضناه مطلع البيت (لما تفوّفت الخطوب) .

(١٧٤) لم أقف على القائل ، تحانى : أصبح محنياً ، تخدّد : تشقق ، سوداء داجية : أي العمامة

الأولى لونها كذلك ، والسحق المفوّف : العمامة الثانية والهجان : الخليط ، وهي العمامة الثالثة .

(١٧٥) الديوان ٢١٥ ، وشدقم وجديل : فحلان من الإبل كانا للنعمان بن المنذر يضرب بهما المثل ، ويروى (... يوماً لأنسى ..)

(١٧٦) هو عُبيد بن حصين بن معاوية بن جندل من بني نمير ، لقّب براعي الإبل لكثرة وصفه لها وجودة شعره فيها ، وهو من سلالة أسياد في الجاهلية والإسلام ، نصر الفرزدق على جرير ، وبعد موت الزبير مال إلى بني أمية ، وذهبت عينه في إحدى المعارك ، وتوفي ٩٠هـ .

(١٧٧) الناقة الحائل : التي لم تحمل تلك السنة فتؤجل إلى العام الذي يحول واللّقح : الحوامل ، الأروح : الذي في صدر قدمه انبساط ، والزواجل جمع زاجل ، وهو الذي له صوت ، والأجواز : جمع جوز وهو الصدر والقراقير : جمع قرقور ، وهو الذي من أطول السفن ، والآذي : الموج ولهاميم : إذا كانت كثيرة المشي ، والنياط : أوتار القلب ، والأدلاء : جمع دليل وهو المرشد ، والخرق : الصحراء البعيدة .

(١٧٨) لم أقف عليه في الديوان ، وهو في الموشح ٤٨٠ ، قال المرزباني : الصن أول أيام العجوز ، والصنبر الثاني ، والصنبر أيضاً : بول الوبر ، وهو من أيام العجوز ، وأيام العجوز سبعة أيام تكون في آخر الشتاء ، قاسيه البرد .

(١٧٩) لم أقف عليه في الديوان وهو في الموشح ٤٨٢ .

(١٨٠) انظر أخبار مخارق في الأغاني ١٧ / ٥٩ .

(١٨١) الديوان ٢٢٥ .

(١٨٢) الديوان ٢٤٧ .

(١٨٣) الأبيات في معجم البلدان / وج / منسوبة لعروة بن حزام ، وهي في الموشح ٤٨٣ ، وروايتها في معجم البلدان (... بطن وج بهذا النوح ..) (غلبتك بالبكاء ..) (وأنك في بكائك تكذبينا) .

(١٨٤) الديوان ٢٤٧ .

(١٨٥) ديوان الأعشى ١٤٥ ، ويروى (والشافعون الجوع عن جارهم ...) .

(١٨٦) الديوان ١٨٧ ، ويروى (أملوده ..) والإمليس والإمليد : الناعم .

(١٨٧) ديوان امرئ القيس ٢٣ ، وصدره : (ورحنا وراح الطرف ينفض رأسه ...) .

(١٨٨) ديوان ٢٧٢ .

(١٨٩) حرب الفجار بين كنانة وقيس ، وسميت فجاراً لأنها كانت في الأشهر الحرم وهي فجاران ، الأول ثلاثة أيام ، والثاني خمسة أيام في أربع سنين .

(١٩٠) الأبيات في الوحشيات ٦٦ ، وفي الموشح ٤٨٦ .

(١٩١) ديوان ٢٢٦ ، ويروى : (وأم العلم جذّاء حائل) والجداء : المنقطعة النسل .

(١٩٢) ينسب في اللسان لكثير عزّة . انظر مادة / قلت / ويروى (.. خشاش الطير) .

(١٩٣) ديوان ٣٨ ، ويروى (.. دعوة المكروب) و السدك : المولع بالشيء في لغة طيئ .

(١٩٤) لم أقف على قائله .

(١٩٥) ديوان ٤١ ، والقاطب : مازج الخمرة .

(١٩٦) ديوان أبي نواس ٢٦٠ .

(١٩٧) هو أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد ، إمام العربية في بغداد ، ولد في البصرة ، ونشأ في سامراء ، ونافس ثعلباً ، وتوفي ٢٨٦ هـ ، وقيل الصواب ٢٨٥هـ .

(١٩٨) ديوان ١١٢ ، والوشائع : جمع وشيعة وهي الغزل الملفوف من اللحمة التي يداخلها الناسج بين السدى ، والبرد : الثوب المخطط ، ويروى الأول : « شهدت لقد » (انظر أخبار أبي تمام ٢٠٢) .

(١٩٩) ديوان ١١٤ . وفيات الأعيان ٢١/٢ وأخبار أبي تمام ٢٠٢ ، ٢٠٤ .

(٢٠٠) مجلة الرسالة مجلد عام ١٩٤٠ ، من مقال في الأدب المقارن لفخري أبو السعود ، ص٦١٢ ، وينسب هذا النقد لابن العميد ، كما في العمدة ٢ / ٢٥١ ورسالة الصاحب بن عباد ص ٦ - ٧ .

(٢٠١) الموشح ٤٧٠ .

(٢٠٢) ديوان ٤١ .

(٢٠٣) ديوان ١٧ ، ويروى (تسعون ألفاً ... نضجت أعمارهم ..) وقد ورد في أخبار أبي تمام ٣٠ فإن كان هذا لأن التين والعنب ليس مما يذكر في الشعر وأنه مستهجن ، فقد قال ابن الرقيات :

سقيا لحلوان ذي الكروم وما صنّف من تينه ومن عنبه

وإن كان العيب لِمَ خصهما دون غيرهما ، فقد كان يجب أن يتعلم هؤلاء أولاً ويطلبوا ثم يتكلمون ويعيبون . انتهى .

(٢٠٤) ديوان ٣٤٦ ، برواية تسعين ، والصواب ما أثبتناه .

(٢٠٥) ديوان ٣٤٣ .

(٢٠٦) ديوان الأخطل ٢٧٢ والأغاني ٥٧/١١ ، والشعر والشعراء ٤٥٧ .

(٢٠٧) ديوان الأخطل ٢٤٣ ، والوساطة ١٩ .

(٢٠٨) لم أقف عليه في ديوانه وهو في الموشح ٤٧٤ .

(٢٠٩) ديوان ٣١٠ ، قال المرزباني : القاعصاء : جحر اليربوع الأول الذي يدخل فيه ، والنافقاء : موضع يرقّقه من جحره فإذا أُتِيَ من قبل القاعصاء ضرب النافقاء ففتحه .

(٢١٠) ديوان ١٩٦ ، ويروى (... والحاجة الشعراء ....) وهو تصحيف .

(٢١١) ديوان ١٨٢ ، ويروى : (كانوا برود زمانهم ...) .

(٢١٢) تقدم البيت ، وذكرت الحادثة مع إسحاق المغني .

(٢١٣) الموشح ٤٨٤ .

نقـــد مشـروع
« معجم المصطلحات الكيميائية الموحد »

الدكتور مجيـد القيسي*

شاءت الظروف ان يقع بين يديّ مشروع « معجم المصطلحات الكيميائية الموحد » الذي قامت لإعداده لجنة خاصة ألفها اتحاد الكيميائيين العرب منذ ما يزيد على عشر السنوات . وقد وُزعت أعداد منه على نخبة من المعنيين للاطلاع وإبداء الرأي فيه .

وكنت اطلعت على باكورة أعمال « اللجنة » المذكورة حين استلمت من الاتحاد الجزء الخاص بالحرف « A » قبل سنوات طويلة .

وكانت سعادتي غامرة بولادة هذا « المشروع » الذي طالما انتظره الكيميائيون . لكن تلك السعادة لم تدم ، مع الأسف الشديد ، ذلك لأن ما اطلعت عليه من مصطلحات لم يكن سوى ألفاظ بسيطة مما أَلِفَه الكيميائيون في المعاجم العلمية والفنية المتداولة .

وقد يتساءل القارئ الكريم ، وهو مندهش : كيف أجزت لنفسي ان أتصدى بالنقد العلني لمعجم لا يزال مسودة لم تأخذ ، بَعْدُ ، سبيلها إلى الكيميائيين ؟!.

والواقع ، فإن في ذلك التساؤل الشيء الكثير من الصدق والعدل ، إذا ما أُخذ على علاته .

لكن جوابي البسيط عليه هو أنني اخترت هذه اللحظة بالذات لقراءة « المشروع » المذكور قراءة ناقدة فاحصة لقطع الطريق عليه قبل أن يرى النور ، فيصل إلى القراء وهو على هذه الحال من النقص الشديد .

---

* عميد كلية العلوم ـ جامعة بغداد ـ سابقاً .

والحقيقة ، فإننا أُصبنا بخيبة أمل مرتين ، مرة حين اطلعنا على الأسس التـي تبنتها « اللجنة » لتهتدي بها في صناعة المصطلحات ، ومرة ثانية عندما تفحصنا بإنعام متن المعجم الذي ضم قرابة العشرة آلاف مصطلح .

فقد كانت الأسس سطحية ومبتسرة ، ولا صلة لها بجوهر المصطلح الكيميائي العربي ، كنظام منهجي اصطلاحي ، ولا بمشكلاته وهمومه المزمنة . ولعل من أكثرها خطورة مسألة التسميات العربية للمركبات الكيميائية التي باتت كابوساً يقض مضاجع الكيميائيين كما لا يخفى .

وليس بمستغرب أن تفر « لجنة المعجم » من مواجهة تلك المعضلة المزمنة . فقد جاء في الفقرة الأولـى من الأسس التي أقامت عليها صرح « المعجـم » ما خلاصته : (إن اللجنة لم تقصد بهذا المعجـم أن يكون مستوعباً شاملاً لجميـع مصطلحات الكيمياء ، وإنما أُريد به في هذه المرحلة أن يشتمل على المصطلحات الأساسية ، ومن أجل ذلك لم يتطرق إلى الألفاظ الاختصاصية في كل فرع من فروع الكيمياء ، كما لم يلجأ إلى ترجمة التسميات الدُّوَلِيَّة التفصيلية إلا حيث دعت الضرورة . فتركت هذه جميعاً إلى مراحل تالية) .

وكان « اتحاد الكيميائيين العرب » قد اتخذ عدداً من التوصيات المهمة في « ندوة تعريب الكيمياء » التي انعقدت في تونس عام ١٩٧٩ .

فقد جاء في الفقرة الثالثة من التوصيات : (اعتماد مبادئ الاتحاد الدُّوَلي للكيمياء البحت والتطبيقية في تسمية المركبات الكيميائية ... إلخ) .

لكن الأمر المستغرب أن « الاتحاد » لم يلتزم قط بتنفيذ تلك التوصية التي تتعلق بجوهـر المصطلح الكيميائي وأساسياته ، متناسياً أن الكيميائيين ، وبجميـع مستويات

تخصصاتهم ، هم بمسيس الحاجة إلى أنظمة عربية لتسمية المركبات العضوية وغير العضوية ، تسير بموازاة الأنظمة الدُّوَلِيَّة ، وتكون لغتها العربية . فمثل تلك التسميات تؤلف العمود الفقري لأي معجم كيميائي حقيقي .

غير أن الاتحاد صرف جل طاقته المادية والمعنوية على لملمة ألفاظ كيميائية وغير كيميائية يمكن الحصول عليها من المعجمات المتداولة .

ومما لا جدال فيه ، أن صناعة التسميات والمصطلحات الكيميائية المركبة من عدد من المقاطع البنائية ، تتطلب خبرة واسعة ومعرفة أصيلة في علوم لغوية واصطلاحية ودلالية كثيرة ومتشعبة ، إلى جانب التمكن من الكيمياء ودراية طيبة في علوم الطبيعة .

ونحن لا نشك لحظة في قدرة « الاتحاد » على تشخيص الكفايات الكيميائية المقتدرة والمخلصة للقيام بتلك المهمة القومية الخطرة . فهذه مجامع اللغة ولجانها الفنية تزخر بعلماء اللغة والكيمياء . وتلك الجامعات ومؤسسات البحث بأساتيذها وباحثيها ، تقف على أُهبة الاستعداد للقيام بالمهمة ورفع راية العربية عالياً لتأخذ المكانة الرفيعة التي تستحقها بين اللغات الحية .

ومن حقنا أن نتساءل وبإصرار : أين ، إذاً ، مكمن الخلل فيما قلنا ؟ . ولِمَ لا يكون لنا معجم كالمخصص للعالم اللغوي العربي الضرير ابن سيدة ، او كمعجم « وبستر » الإنكليزي ، او كمعجم « لاروس » الفرنسي ، او كعشرات المعجمات العلمية الأخرى ؟ . وما الأسباب التي تقف حائلاً أمام نهوض حركة تعريب العلوم في الوطن العربي ، ومن طلائعها صناعة المعاجم المتخصصة ؟ .

والواقع ، فإنني أشعر بالعجز عن الأجابة عن تلك التساؤلات ، إما لجهل أو لوجل . فمثل تلك التساؤلات لا تنحصر فقط في تعثر حركة التعريب ، أو في تباطؤ صناعة المعاجم ، وإنما تتناول مختلف جوانب حياتنا بعامة وحياتنا الفكرية والعلمية بخاصة .

فالعقل العربي ، ونقولها على حذر ، قد عجز عن تشخيص الأولويات وتعريفها ، فيما يمس مستقبل الأمة ووجودها ، متمثلاً في الحفاظ على عقيدتها ولغتها ، حتى كاد أن يصبح عقلاً ثانوياً ، وآلياً ، ومُقَـلِّداً ، وتابعاً ومثقلاً بالعقد ، مع شديد الأسف .

فهو لا يتململ إلا استجابة لفعل ، وبالاتجاه المعاكس أحياناً ، بعد أن قاد الفكر الإنساني عشرات القرون ، وعلى امتداد مسيرة الحضارة البشرية .

أوَ ليس مما يؤكد هذا الوصف القاتم ادعاء جمهرة من المشتغلين بالعلوم ، وبالكيمياء بخاصة ، كلما ضمهم مؤتمر أو اجتماع ، بأن اللغة العربية لا تصلح للعلوم ، متجاهلين المُسَلَّمة القائلة : بأن اللغة العربية ، إن كانت ، حقاً ، كما يصفون ، شأنها شأن الكيمياء العربية او الطب العربي ، المُعاصِرَين ، من حيث إنها ، جميعاً ، غير قادرة على تنمية ذواتها بأنفسها . فبقدر ما تُعَزُّ الكيمياء العربية بالكيميائيين العرب ، تُعَزُّ أيضاً لغة الكيمياء بمجهودهم وبإرادتهم .

إن المجهود الذي بذله « اتحاد الكيميائيين العرب » الموقر في مضمار تعريب الكيمياء وصناعة المعاجم ، منذ قيامه ، لا يتناسب والقرارات والشعارات التي رفعها في ندواته واجتماعاته . فإن كان هناك من يشك في هذا القول ، فما عليه إلا أن ينظر في حصيلة ما انجزه « الأيوباك IUPAC » ، او الاتحادات العربية الأخرى ، أو الأشخاص ، في ميدان صناعة المعاجم .

و « مشروع الاتحاد » هذا لا يصح أن يتخذ معياراً دقيقاً لمهارة اللغة العربية وقدرتها على التعبير ، بأية حال . بل إنه يوحي ، في جانب من مصطلحاته وتسمياته ، بعجزها عن مسايرة المصطلح الأوربي .

فمعظم مصطلحاته لا يتعدى الكلم البسيط ، وتعوزه دقة الصنعة وصحة الدلالة ، إلى جانب ابتلائه بالأوهام والأغلاط اللغوية والكيميائية كما سنرى .

ولعل من أكثر الأخطاء ضرراً على مستقبل العربية إسرافه في استعمال مخلفات النحت والاشتقاق من الألفاظ الأجنبية ، فقدم لنا مصطلحات حوشية يأباها الذوق السليم ، فضلاً عن تعذر الاشتقاق منها أو تصريفها . مثال ذلك : (كَهْرَطيسي electromagnetic ، كَهْرَجابي electropositive ، يُوسْتِن acetonate ، مُبُوْرَت borated ، كَرْبَلة carbonylation ، كَرْبَكْسَلة carboxylation ، إيبوأكْسَدة epoxidation وغيرها كثير .

لقد خرجنا من دراستنا النقدية لمضامين « مشروع الاتحاد » بجملة ملحوظات جوهرية ، نلخصها بالنقاط الآتية :

١ ـ افتقاره إلى المنهجية ، لغوية واصطلاحية وكيميائية .

٢ ـ كثرة الأخطاء اللغوية .

٣ ـ كثرة الألفاظ الحوشية من مخلفات النحت والاشتقاق من الدخيل .

٤ ـ التخبط بين ما ينبغي ترجمته وتعريبه .

٥ ـ افتقار قسم من مصطلحاته إلى دقة الدلالة .

٦ ـ دس الأحرف الأجنبية في سياق المصطلح العربي .

٧ ـ التذبذب في كتابة المصطلح العربي ورسم حروفه .

وسوف نحاول مناقشة تلك الملحوظات باختصار شديد آملين ان يتمكن « الاتحاد » من مراجعة أولوياته واهتماماته فيمنح « مشروع المعجم » رعاية أكبر في المستقبل .

لم ينعقد إجماع الرأي على مسألة من المسائل التي تخص صناعة المعجمات العلمية العربية كما انعقد على حاجتها إلى المنهجية العلمية والفنية الحديثة . تلك المنهجية التي كانت ، ولا تزال ، تنير دروب الفكر المعجمي الغربي . ويكاد يستوي في هذا الأمر جميع المعجمات العلمية العربية المتداولة ، باستثناء القليل جداً منها .

فنحن إن أخذنا واحداً من بين أفضل المعجمات وأوفرها حظاً بين القراء ، ونعني به « المعجم الطبي الموحد » ، على تواضع ذخيرته من الألفاظ ، لوجدناه يضطرب في اختيار المصطلحات المناسبة الصحيحة ، وبخاصة المصطلحات المركبة .

فهو ، على سبيل المثال ، ينقل اللفظتين (uricemia) و (uricacidemia) ، وهما مترادفتان ، مرة تحت اسم (زيادة البوليك في الدم) وأُخرى باسم (بوليكيمية) . حصل ذلك في الطبعة الثانية من المعجم المذكور . لكننا نراه يبدل هاتين التسميتين ، بغتة ، في طبعته الثالثة إلى (فرط اليوريكيمية) ! ، من غير سبب منطقي واضح . هذا على افتراض أن التسمية المعدلة جاءت سليمة ودقيقة .

فلفظة (يوريسيمية) المعربة وحدها تفي بأغراض الدلالة دونما حاجة إلى كلمة (فَرْط) التي خلا منها الأصل ، والتي تقابل (hyper -) ، إحدى السوابق الدلالية المعروفة .

ومن الغرابة ، أن يكون مصطلح الطبعة الثانية (زيادة البوليك في الدم) أقرب إلى روح العربية وإلى القراء من بديله المعرب ، بالرغم من ضعف صياغته . فهي أقرب ما تكون إلى الشكل السردي منه إلى الشكل المصطلحي . وكنا قد اجتهدنا في تسميته حيث قلنا : (دُمائِيَّةُ الحامضِ البولي) أو (دَمَوِيَّةُ البولي) . وسَنَدُنا المنطقي في ذلك ، أن لفظة (دُمائِيَّة) قد صيغت على (فُعال ... ية) ، وهو تركيب مزجي من (فُعال) للدلالة على المرض او الشذوذ ، ومن الياء والتاء ، علامة المصدر الصناعي ، للدلالة على الظاهرة .

والرأي السائد عندنا ، أن مرد ذلك الاضطراب يعود إلى غياب المنهجية العلمية ، بكل تفاصيلها وأجزائها الفنية الدقيقة ، والتي تستند إلى المنطق التحليلي للألفاظ العربية والأجنبية بغية دراستها قبيل الإقدام على بناء المصطلحات العربية القياسية أو المعيارية التي تحاكي المصطلحات الدُّوَلِيَّة .

وإذا ما تفحص المرء مصطلحات « المشروع » ، مفردة فمفردة ، لما أحس بوجود أثر يذكر لأية منهجية مما ذكرنا . فمصطلحاته اصطنعت ارتجالاً من غير تدقيق . ولنا على ذلك شواهد كثيرة ، نذكر منها ، على سبيل التمثيل لا الحصر ، ما يأتي :

١ ـ حمض الفسفوريك	phosphoric acid
٢ ـ حمض الفسفوري	phosphorous acid
٣ ـ حمض تحت الفسفور	hypophosphoric acid
٤ ـ حمض تحت الفسفوري	hypophosphorous acid
٥ ـ حمض الكبريت	sulphuric acid
٦ ـ حمض الكبريتوز	sulphurous acid

فلو أنعمنا النظر ملياً في الأمثلة الستة ، لثبت لنا أن « اللجنة » لم تلتزم بأية منهجية للتعبير عن التكافؤ ، أو عدد التأكسد ، لكل من عنصري الفسفور والكبريت .

ففي المثال الأول أشارت إلى التكافؤ العالي للفسفور باللاحقة الإنكليزية (ـ يك) (ic -) ، بينما هي أغفلت ذلك في المثال الخامس ، فلم تقل (كبريتيك) وإنما أشارت إلى تكافؤ الكبريت العالي بصيغة الإضافة العربية . وهي صيغة سليمة ومقبولة .

وتكرر ذلك الاضطراب في المثال الثاني ، حين أشارت إلى التكافؤ المنخفض للفسفور بصيغة النسبة . وهي جزء متمم لصيغة الإضافة . غير أنها أشارت إلى التكافؤ المنخفض للكبريت في المثال السادس باستعمال اللاحقة الإنكليزية (ـ و ز) (ous -) . فأين هو مبدأ التوحيد الذي أكده « الاتحاد » في قراراته وفي عنوان « المعجم » ؟ .

لقد كان حرياً بـ « اللجنة » أن تستعين بنظام (الإضافة والنسبة) للتعبير عن عدد التأكسد ، وهو نظام ألماني الأصل استعمل في عدد من أقطار العرب . أو أن تأخذ بقاعدة (سْتوكْ) (stock's rule) الأوسع انتشاراً والأكثر قبولاً .

ومن الشواهد الأخرى على انعدام المنهجية نذكر الأمثلة القليلة الآتية :

١ ـ مُتفاوت - aniso

٢ ـ لا مُتصاوغ anisomeric

٣ ـ مُتفاوت الضغط anisotonic

ففي المثال الأول ، لم يذكر « المشروع » لفظة (لامُتصاوغ) إلى جانب لفظة (مُتفاوت) في مقابل (- aniso) ، باعتبارهما من الألفاظ المتكررة أو ألفاظ الدلالة .

كما أن اختيار صيغتي المفرد وهما (متفاوت) و (متصاوغ) لم يكن دقيقاً ، وذلك لأن اللفظتين بحاجة إلى ما ينبغي أن يقع عليه فِعْل (الصوغ) أو فعل (الفوت) من أسماء مناسبة وبصيغة الكثرة (مُثَنَّى أو جَمْع) حتى تستقيم العبارتان .

والفعلان (صاوَغَ) و (فاوَتَ) ، كلاهما من أفعال المشاركة . قال تعالى : ﴿ ما تَرى في خَلْقِ الرَّحْمَن مِنْ تَفاوت ﴾ . فيكون ، عندئذ ، صواب التسميتين المذكورتين : مركباتٌ (لا مُتصاوغةُ الجُزْئيَّتين) أو (لا مُتصاوغة الجُزئيَّات) . ومحاليلٌ (مُتفاوتةُ الضُغُوط) . فلو كان محلولاً واحداً لقلنا : محلولٌ (مُفاوِتُ الضَّغْطِ) .

واختيار لفظتي (لا متصاوغة) و (متفاوتة) جاء موفقاً من الوجهة اللغوية ـ الاصطلاحية . فهما تعبران ، بدقة ، عن لفظة (aniso) اليونانية ، ومعناها (لا مُتساوِية) أو (متفاوتة) . كما أن ترجمة (merōs) بلفظة جُزْئِيَّات (parts) هي الأخرى ، ترجمة سليمة دقيقة . وهي غير (الجُزَيْئات) (molecules) بطبيعة الحال .

وهناك من يرى الإبقاء على لفظة (أنايزومَرْ) علـى حالها ، ملمحاً إلـى أن اللغة الإنكليزية مؤهلة أكثر من العربية في هذا المضمار ! .

والحقيقة أننا لا نرى وجه حق لذلك الادعاء أبداً ، ومن أية زاوية رصدنا المسألة . فالكيميائي العربي يفهم ، وبلمح البصر ، معنى عبارة (مركباتٌ مُتفاوتةُ الجزئيّات) ، وقد لا يفهم مقابلتها : (مركبات أنايزومِريَّة) ! .

ومن أخطاء « المشروع » وتحريفاته اللغوية ـ الاصطلاحية نذكر النماذج القليلة الآتية ، لعلها تكفي للتنبيه عليها :

١ ـ بروم الأنيلين bromoaniline

٢ ـ بروم البنزين bromobenzene

إن من يتفحص هذين المثالين لا بد أن يخرج بانطباع مفاده أن « معجم الاتحاد » غير معني بالمصطلح الكيميائي .

فقد نقل هاتين الصيغتين إلى العربية بالسياق الأجنبي ، فقلب المعنى رأساً على عقب .

فالكيميائي ، حين يقرأ الاسم العربي الأول ، سرعان ما يفهم منه أن المركب المذكور هو (بروم) أُضيف ـ لغةً ـ إلى جُزيئة الأنيلين . فبذلك أصبح (البروم) ، وهو المضاف ، المكون الرئيس ، وأن (الأنيلين) ، وهو المضاف إليه ، أصبح المكون الثانوي في المركب . وهذا خلاف المقصود بالتسمية الإنكليزية .

والمركب ، من حيث الأصل ، جزيئة أنيلين أُضيفت إليها ذرة (بروم) ، فوصفت بها بوساطة حرف الوصل (- O -) الذي يقابله بالعربية ياء النسبة . عندئذ ، تكون التسمية السليمة (برومي الأنيلين) ، أي (المركبُ برومي الأنيلين) . وعلى هذه الشاكلة يصبح اسم المركب الثاني (برومي البنزين) .

إن من يدقق النظر ملياً في (بروم الأنيلين) و (برومي الأنيلين) يلمس الفرق الواضح بين دلالتي التسميتين . وهو الفرق الذي نجده بين العبارتين (مَعْدِن السَّبيكةِ) وعُمْلَة (مَعْدِنِيَّة السَّبيكةِ) .

ومن العجب ، أن « لجنة المعجم » يؤيدها بعض الكيميائيين ، لا يرون ضرراً من الاحتفاظ بالصيغة المركبة بإثبات حرف الوصل (- O -) ، بذريعة أنها أسماء أجنبية مُعَرَّبة ، متجاهلين قرارات مجامع اللغة العربية القائلة بأن التعريب ينبغي أن يتم على وفق قواعد العربية وانظمتها اللغوية . فلا يصح ، مثلاً ، القول : (كِتابٌ إنكليشْ) بل (كِتابٌ إنكليزيٌّ) ، او (دولةٌ أفروأيشيانْ) بل (دولةٌ أفريقيةٌ ـ آسيويةٌ) .

ولا نرانا بحاجة إلى التأكيد بأن المواطن الإنكليزي لا ينقل العبارة العربية (نِفْطٌ عراقيٌّ) إلى قومه على (petroleum iraqi) وإنما بعكسها تماماً .

وكثيراً ما يخلط « المشروع » ما بين مواقع المضاف والمضاف إليه في المصطلحات المركبة المتماثلة . فقد قال : (مجموعة الأسيتيل) في مقابل (acetyl group) وكان مصيباً في ذلك . لكنه قلب عبارة مماثلة لها رأساً على عقب حين قال : (أسيتيل أستر) في مقابل (acetylester) ، متجاهلاً كونها مركبة من مقطعين .

لقد لاحظنا على « اللجنة » كثرة خلطها ما بين دلالة الإضافة ودلالة النسبة ، فتستبدل إحداهما بالأخرى دونما روية .

فقد تناولت المصطلح (radiation chemistry) فأسمته (الْكيمياء الإشعاعِيَّة) ، وكان حقه أن يسمى (كيمياءُ الإشعاعِ) ، على القياس ، وبناء على ما تقتضيه خصائص الإضافة ، وذلك لأن لفظة (كيمياء) قد اختصت بـ (الإشعاع) ذاته وبتأثيراته في المواد الأخرى . وهو ما نعرفه عن هذا الموضوع الكيميائي الحيوي .

بعكس ما توحي به صيغة النسبة من وصف عام . وهو ما فطن اليه الكيميائي الإنكليـزي ، فالتجأ إلـى صيغـة الإضافـة . لكنه استعـان بالنسبـة فـي تسمية الـ (radiochemistry) .

نعود إلى « اللجنـة » التي وجدت مخزونها من الألفاظ العربيـة قد نضب ، وهـي تواجـه الـ (radiochemistry) حتـى اهتدت إلـى العبـارة الخلاسيـة (راديوكيمياء) فألصقتها به . في حين كان عليها أن تقول (الكيمياء الإشعاعية) ، على القياس أيضاً .

ومما يدعو إلى الاستغراب ، أن من الكيميائيين من يزعم بأن لا فرق بين (كيمياء الإشعاع) و (الكيمياء الإشعاعية) من حيث التسمية والدلالة ! .

وكنا قد تناولنا تطور الدلالات ما بين صيغتي الإضافة والنسبة في المصطلح الكيميائي .

ومن جميل الصدف ، أن اسم (الجمهوريةُ العراقيةُ) قد تحول إلى (جمهورية العراقِ) منذ أشهر قليلة . وذلك يؤيد ما ذهبنا إليه سالفاً .

و « لجنة المعجم » ، جرياً على نهجها الارتجالي ، قد دأبت على استنباط أسماء الآلة من ألفاظ لا صلة لها بخصائص الآلة المعنية ولا بوظيفتها .

فقد ترجمت (spectroscope) بـ (مطيـاف) ، وهي ترجمة غير دقيقة ومضللة .

والمصطلح الإنكليـزي مؤلف من لفظتين هما (spectr -) ومعناها (الطيف) و (scope -) ومعناها (مِنْظار) ، وقد تم الوصل بينهما بالحرف (O -) .

والمعروف عن تلك الآلة أنها لا تصنع الطيف ، وإنما هي مِنظار يُنْظَرُ به إليه . لذا كان على « اللجنة » أن تشتق اسم الآلة من الفعل (نَظَـرَ) (scope) ، لا من الصفة (طَيْفي) (- spectro) ، لتقول : (المِنْظار الطيفي) .

ومن أوهامها اللغوية أيضاً قولها : (ظاهري) في مقابل (apparent) وكان عليها أن تكتفي بلفظة (ظاهِر) فقط . أما (ظاهري) فهي نسبة إلى اسم (ظاهر) ، نحو قولنا : (المدرسة الظاهريَّة) .

وأكدت « اللجنة » تفضيلها الأسماء العربية على ما سواها . غير أن واقع الحال يشير إلى عكس ذلك . فقد قالت (حمض كلورواوريك) (chloroauric acid) ولم تقل (كلوري حامضِ الذهبِ) ، وقالت (آرسينك) (arsenic) الدخيلة ولم تقل (زَرْنيخ) المعربة الشائعة .

ومن أغلاطها اختيار الألفاظ غير المناسبة . فقد استعانت بالفعل (elude) وبمصدره (elusion) من حيث قصدت فعلاً آخر هو (elute) ومصدره (elution) . ومعنى المصطلح الأول (زاغَ زَوَغاناً) ، بينما يعني الثاني (شَطَفَ شَطْفاً) ، وهو المقصود بالتسمية .

ومن أبرز سقطاتها ، فشلها في اتباع منهج واضح في نقل المصطلحات المركبة إلى العربية ، وهي كثيرة في الكيمياء .

فالمعروف ، أن هذا اللون من المصطلحات يتطلب معرفة دقيقة بأسرار الأبنية والتراكيب الإنكليزية والإغريقية واللاتينية ، إلى جانب التمكن من قواعد العربية والإحاطة بدقائقها . ففي المثالين :

١ ـ نَزَعَ الألكلـة dealkylate

٢ ـ نَزْعُ الألكيل dealkylation

يلمس القارئ الأخطاء الآتية :

١ ـ التعسف في اشتقاق الأسماء والمصادر والأفعال من الألفاظ الأجنبية . مثال ذلك (ألكلة) (alkylation) .

٢ ـ استعمال لفظتي (ألكلة) و (ألكيل) وكأنهما مترادفتان .

٣ ـ التجاوز على مبدأ توافق الدلالات أو المعاني بين عناصر الجملة الواحدة .

فقد قال في المثـال الأول (نَزَعَ الألكلـة) ، وهو اجتهاد غير موفـق ، ذلك أن (الألكلة) مصدر يصف عملية كيميائية معروفة . والعملية لا تُنتَزع وإنما تُبْطَل أو تُعَجَّل او تُحوَّل .

وقد بلغ الاضطراب الذروة في الأمثلة الآتية :

١ ـ أُكسيد نحاسي أمونياكي cuprammonia

٢ ـ مُنترِت denitrifying

٣ ـ التحليل بطيف اللهب Flame photometric analysis

٤ ـ الرياضيات الكيميائية ! stoichiometry

ففي المثال الأول لا نكاد نلمس أثراً يذكر لكلمة (أُكسيد) في النص الإنكليزي . ولعل « اللجنة » تخيلت نفسها تُعِدُ كتاباً في الكيمياء ، فقامت بتعريف ذلك المركب . وهذا الأسلوب لا يصلح للمعاجم ، كما هو متفق عليه ، والذي يقوم على المبدأ القائل : اسـمٌ في مُقابلِ اسمٍ ، ودلالةٌ في مُقابلِ دلالةٍ .

اما المثال الثاني (مُنَتْرِت) فقد خلا منه ما يدل على السابقة الإنكليزية (- de) ، ومعناها (نَزْع) ، حتى جاء المعنى بعكس المراد به .

ونلمس في المثـال الثالث أكثر من كبوة لغويـة وعلمية . فقد وردت فيه لفظـة (طَيْـف) (spectrum) ولا نعلم مصدرها . فهي غير شاخصة في النص الإنكليزي . كما خلا المقابل العربي مما يدل على المقطعين (- photo) و (metric -) ، وهما يؤلفان نصف المصطلح .

وبودنا أن نسأل « اللجنة » عما يقابل عبارة (التحليل بطيف اللهب) فيما لو رُدّت ، بدقة ، إلـى الأصل ، غيـر (flâme - spectrum ânalysis) . فهل هذا المصطلح هو الأصل ؟!.

إننا نتمنى على « اللجنة » وعلى أمثالها من الكيميائيين ، وبكل إخلاص ، أن يعوا عِظَم الخطر الذي يتهدد مستقبل العربية والكيمياء العربية من جراء انتشار تلك الفوضى المصطلحية بين الكيميائيين .

أما فيما يتعلق بالمصطلح الرابع (stoichiometry) ومقابله العربي (الرياضيات الكيميائية) ! ، فبودنا أن يكون ذلك من أغلاط الكتابة ، وليس من إبداعات « اللجنة » !.

ومن أكثر ما يدعو إلى العجب والأسف ، حقاً ، أن القوامين على « المشروع » ، وهم المتخصصون في الكيمياء ، كانوا قد استعاروا لفظة واحدة من الدخيل المعرب ، هي (سَلْفَنة) للتعبير عن أربع عمليات كيميائية متميزة ، إذ قالوا :

١ ـ سَلْفَنة	Sulphation
٢ ـ سَلْفَنة	Sulphination
٣ ـ سَلْفَنة	Sulphonation
٤ ـ سَلْفَنة	Sulphonylation

و « اللجنة » هنا ، مطالبة بإيضاح هذه الكبوة الكيميائية ـ اللغوية . ثم نسألها : كيف يميز الكيميائي بين معاني المصطلحات العربية الأربعة إذا ما عثر عليها في كتاب للكيمياء العضوية حُرِّرَ بالعربية ؟!. ولنفترض أيضاً ، أن المصطلحات الأربعة هي أسماء عربية لأربعة أدوية ، فكيف سيتسنى للطبيب أو الصيدلي أو المريض التمييز بينها ؟!.

والحق ، فإن صناعة المصطلحات وإعداد المعجمات ، شأنها شأن الأعمال العلمية رفيعة المستوى ، ينبغي أن تراعى فيها مهارة الصنعة ، وحسن النوايا والشعور العالي بالمسؤولية لا أن تلقى على عواهنها .

والمصطلحات الإنكليزية التي قابلها « المشروع » بلفظة (سَلْفنة) ليست عسيرة النقل إلى العربية .

والمعروف ، أن لكل لغة من اللغات منهجها وخصائصها وآلياتها . فلا يصح ، مثلاً ، استعارة لفظة من لغة معينة إلى لغة أخرى ، لتصبح جزءاً من نسيجها ، ما لم تهيأ لها ظروف ملائمة . فعملية نقل الألفاظ لا تختلف في شيء عن عملية نقل الأعضاء البشرية من شخص إلى آخر .

لقد دأبت بعض المعجمات العلمية العربية على التعسف الجائر في استعارة الكلمات والعبارات الأجنبية المعقدة والموغلة في العجمة ، فأخضعتها ، قسراً ، إلى قواعد العربية وآلياتها . وهو ما لم تفعله لغة من اللغات الحية . والاستثناء المقبول من ذلك هو تلك الألفاظ البسيطة التي تستجيب للاشتقاق . وفي اللغة العربية كثير من ذلك . نحو : أَيَّنَ ، غَلَنَ ، غَلْوَن ، أَكْسَدَ .

اما المصطلحات المعقدة ، رسماً ونطقاً ، نحو :

(carboxylate) ، (epoxidation) ، (alkylate) ، (iodination) ، (iodization) ، بالإضافة إلى الأمثلة الأربعة التي كنا بصدد تقويمها ، فلا يصح إخضاعها إلى قواعد العربية من اشتقاق وتصريف ، لكونها تأبى ذلك ، بل وترفضه ، كما يرفض جسم الإنسان الأعضاء الغريبة عنه .

ولعل من أكثر الوسائل يسراً في نقل المصادر الأربعة التي قابلتها « اللجنة » بلفظة (سَلْفَنة) ، إضافة (مصدر) عربي مناسب إلى الجذر الكيميائي الإنكليزي ، بعد رده إلى أصوله ، ليقوم مقام اللاحقة المصدرية (ation -) .

ومن تلك (المصادر) نذكر : (إدخـال) و (إضافـة) و (تَحَوُّل) و (تَفاعُل) و (مُفاعَلة) ، لتصبح المصطلحات الأربعة على النحو الآتي :

١ ـ تَفاعُلٌ بالكبريتاتِ ، مُفاعَلة الكبريتاتِ sulph - ation

٢ ـ مُفاعلةُ السَّلْفِناتِ sulphin - ation

٣ ـ تَفاعُلُ السَّلْفوناتِ sulphon - ation

٤ ـ إدخالُ السَّلْفونيل sulphonyl - ation

وبذلك نكون قد حصلنا على أربعة مصطلحات عربية ، سليمة البناء ، واضحة الدلالة ، متميزة الهوية . وفي الوقت عينه حفظنا للإنكليزية جمالها وأصالتها من العبث والتشويه .

ولهذا الأسلوب البسيط مجالات واسعة في مضمار الاشتقاق . ففي الاشتقاق من جذر الـ (sulphon -) يمكن أن نقول أيضاً :

يُدْخِلُ السَّلْفونات	to sulphon - ate
مُفَاعَلٌ بالسَّلْفوناتِ	to be sulphon - ated
مُدْخِلُ السَّلْفوناتِ . وِعاءُ السَّلْفوناتِ	sulphon - at - or

كما نقول في غيرها :

يُحَوِّلُ إلى الأيبوكسيد (وليس : يؤيبكسد)	to epoxid - ize
التحول إلى الأيبوكسيد (وليس : إيبواكسدة)	epoxid - ation

لقد فوجئنا بـ « اللجنة » وهي تـزج بعدد من الألفاظ الأعجميـة والعاميـة فـي مفـردات « المعجـم » . مثـال ذلـك قولهـا : (مُبَنِّـج) فـي مقابـل (anesthetic) و (زنجـار) فـي مقابـل (patina) و (مقيـاس ضبطيـة) فـي مقابل (chronometer) ! .

كما أساءت إلى اللغة العربية وإلى « المعجم » معاً ، حين ضمنت المصطلح العربي رموزاً أجنبيـة فحشرتها حشراً في سياقه ، كجزء من بنيته الأساسية . فقد ذكرت : (رابطة π) ترجمة لـ (π - bond) و (مقياس الـ pH) ترجمة لـ (pH - meter) ... إلخ .

اما اعتراضنا على هذا الأسلوب فنلخصه بالنقاط الآتية :

أ ـ إن اختلاف أنظمة اللغتين العربية والإنكليزيةيجعل من انسياب العبارة العربية في اتجاهين متعاكسين أمراً صعباً إن لم يصبح متعذراً في بعض الأحيان .

ويحق لنا ان نتساءل : لو قرأ قارئ بحثاً كتب بالعربية واصطدم بالعبارة الرياضية (A - B) ، فأية كمية من الكميتين A و B تنقص عن الأخرى ؟ . وهل يقرأ العبارة من اليمين إلى الشمال أو بالعكس ؟ . ثم نتساءل ثانية : هل يقرأ الرمز (pH) على شكل (H) ثم (p) أو بالعكس ؟ . وما الذي يرشد القارئ إلى ترجيح القراءة الأولى على الثانية ، أو العكس بالعكس ؟

إن دعاة هذا الأسلوب الخلاسي يريدون من القارئ العربي أن يكون عارفاً بأسرار الكيمياء قبيل أن يبدأ بقراءة تلك العبارات أو أمثالها في كتاب للكيمياء أو في نشرة لدواء موجهة إلى المواطنين . وهو أمر يخالف الغرض الأساس من القراءة ، وهو أن نقرأ لنفهم وليس العكس . وبذلك ، فإنهم لا يختلفون في شيء عمن يضع العربة أمام الحصان ! .

إن غاية اللغة ، وهي أداة للتعبير والإدراك والتفاهم ، أن تكون ميسرة ، واضحة ، ومحببة إلى القلوب ، وكأنها مقطوعة موسيقية رقيقة آسرة من حيث تناغم أصواتها وجرسها ، وتجانس ألفاظها وعباراتها .

ب ـ إن حشر الرموز والحروف الأجنبية في سياق المصطلح العربي يتطلب إضافة علامات وأنظمة كتابية جديدة إلى النظام اللغوي العربي وإلى آلات الطبع . وهي عملية باهضة الكلفة ، فضلاً عن مضارها الأكيدة .

جـ ـ إن حشر الحروف الأجنبية في قلب المصطلح العربي لا بد وأن يحط من قدر اللغة العربية ويدنس هيبتها عند أبنائها . بل إن الأحساس الدفين بالإحباط وبالدونية وبالتبعية قد يستولي على مشاعرهم ، فتنكسر نفوسهم وخواطرهم ، وهم يرون ، بأم أعينهم ، لغتهم العظيمة وهي تتوكأ على عكاز أوروبي .

وبخلاف تلك الصورة القاتمة ، فإنهم لا بد أن يشعروا بالغبطة والفخر والزهو إن هم قرأوا نصاً كيميائياً حُرر بلغة عربية بليغة صافية ، أو طالعوا بحثاً علمياً أصيلاً كتب بلغة إنكليزية رفيعة المستوى . وقد تكتمل المسرات إن قام أحدهم بإلقاء بحث قيم في مؤتمر عالمي بمثل تلك اللغة الرفيعة .

ونعود ثانية إلى مسألة الرموز ، لنقول إن التعبير عنها بالعربية لم يكن ، يوماً ما ، أمراً صعباً أو متعذراً .

فرموز مثل : (∞ و β و π و μ و C و F) يمكن التعبير عنها بوسائل متعددة . لعلنا نذكر هنا بعضاً منها :

١ ـ أن ينقل صوت الرمز الأجنبي بصوت ورسم عربيين . نحو قولنا : (ألفا وبيتا وباي وميو وسي وأيف) .

وكان العلماء الإنكليز قد التجأوا إلى هذا الأسلوب البسيط منذ أمد بعيد . علماً بأن اللغة الإنكليزية لا ترفض استقبال الرموز المذكورة ضمن نسيجها . فقد قالوا : (pi و sigma و delta و phi و psi) بدلاً عن (π و σ و δ و ϕ و ψ) ، خارج نطاق المعادلات الرياضية .

٢ ـ أن يتم اختيار أقرب أصوات الأبجدية العربية إلى أصوات الحروف الأجنبية المناظرة .

ففي الأمثلة الستة السابقة يمكن القول : (أ و ب و پ و م و س و ف) . علماً بأن مجامع اللغة العربية قد أجازت استعمال حروف إضافية مثل : پ و چ و گ و ڤ .

٣ ـ أن يتم اختيار حرف عربي مناسب للتعبير عن دلالة الحرف الأجنبي . فقد سبق للمدارس والكليات العراقية ، ومنذ أكثر من نصف قرن ، أن استعملت حرف الـ (ط) للدلالة على النسبة الثابتة (π) في الهندسة ، والحرفين (س) و (ص) في مقابل (X) و (y) في الجبر ، ومئات غيرها في سائر العلوم . وكان مجمع اللغة العربية الأردني قد اقترح الألوف من الرموز العلمية العربية في مشروعه الذائع الصيت .

وتزخر كتب الكيمياء العربية ، في العراق وفي غيره من الأقطار العربية ، بالألفاظ والعبارات المرموزة ، قد كتبت بلغة عربية سليمة دون أن يشكل ذلك ضرراً على مستوى التحصيل العلمي للدارسين ، أو أن يقف حائلاً دون إكمال تحصيلهم العالي خارج أقطارهم .

ومن المصطلحات العربية المرموزة نذكر : (أشعة إكس X - ray) و (كبريتات sulph - ate) و (نحاسوز cupr - ous) و (كالسيت calc - ite) و (مالتيز malt - ase) .

ففي كل مثال من الأمثلة الخمسة السابقة رمز كيميائي أجنبي قد جرى نقله بأحرف عربية ، وهي على التسلسل : (- x و ate - و ous - و ite - و ase -) .

ومن العجب ، أن يعترض بعض النقاد الكيميائيين على وجود الـ (ate - و ase - و ous -) تحت بند الرموز . فهم يرونها تختلف عن الرموز (x وπ وpH و6 وδ) التي ألفوها ! .

والواقع ، أننا لا نرى فرقاً فنياً أو اصطلاحياً بين المجموعتين ، فهي جميعاً من العلامات أو الإشارات (signs) التي تنضوي تحت لواء الرموز (symbols) (<) . وقد أفاض قاموس وبستر ، الطبعة الدوليّة ، في تعريف الرمز وأعطى أمثلة كثيرة عليه .

لقد كانت مسألة استعمال الرموز والإشارات الأجنبية في اللغة العربية ، ولا تزال حتى الآن ، من بين أشد المسائل الخلافية خطورة على وحدة الثقافة العلمية العربية كما أكدت ذلك ندوة عَمَّان عام ١٩٨٧ .

وكنا نستشف من خلال مشاعر المشاركين في الندوة ، من المناصرين للرمز الأجنبي ، أنهم كانوا يستمدون الأسباب والمسوغات من منابع ثقافية ونفسية تعود إلى تأريخ مضى ، وليس من أصول لغوية ـ اصطلاحية بحت . وهذا الحديث يطول شرحه .

لكننا نؤكد أنه ما من أمة سوية كتبت أدبها وشعرها وثقافتها وفلسفتها بلغة ، ثم كتبت علومها وفنونها بلغة ثانية . والرموز من بعض اللغة .

ونحن لا ننكر أن هناك إشارات وعلامات ورموزاً عالمية ، قل عددها أو كثر ، يتحتم على الجميع تعلمها ومعرفة دلالاتها ، مثل رموز الرياضيات والفلك واللاسلكي والمرور والطيران الدُّوَلِيَّة . إلا إنها ، مع ذلك ، ستظل من بين الاستثناءات القليلة الضرورية .

ومع كل ذلك ، فنحن لا نرى سبباً لغوياً أو تقنياً يحملنا على نسف السدود أمام هذا السيل الجارف من المصطلحات والرموز الأجنبية التي بلغت أعدادها أرقاماً خيالية ، بذريعة أن تبقى صلتنا وثيقة بالمصطلح الأوروبي .

ولعل المناصرين للمصطلح الأجنبي يتخيلون حال اللغة العربية بعد حين من الدهر ، وهي فلول شتى من الكلمات العربية بين ملايين المفردات الغريبة .

وفي خضم تلك الصور الاصطلاحية المضطربة ، والتي نحسب أن « مشروع الاتحاد » يُعَدُّ أحد نماذجها الفذة ، ينبري نفر من المشتغلين في العلوم فيزعم أن اللغة العربية قد هرمت فأصابها العجز ، ولم تعد تعبر عن أفكار العالِم العربي ! .

ومن العجب ، أن الحط من مقدرة العربية لم يأت من ذوي الاختصاص والدراية بأسرارها وأفانينها ، أو ممن أحسنوا اختبار مزاياها العلمية والفنية في مجال المصطلح . وإنما صدر عن أولئك الذين لم تتح لهم فرصة التعرف على فلسفتها ومنهجها وآلياتها .

والأبجدية العربية ، وبشهادة علماء الألسنية المعاصرين ، كانت في الماضي كفواً للأبجديتين الإغريقية واللاتينية . وكذلك هي الآن ند للإنكليزية ، لغة العلوم المعاصرة ، بالرغم من حاجتها الشديدة إلى تطوير بعض أدواتها في التعبير عن العلوم المتقدمة .

وحقيقة الأمر ، فإن كان هناك اتهام بعجز ، فينبغي أن يوجه إلينا ، نحن المشتغلين بالعلوم ، وبالكيمياء على وجه خاص . وآية ذلك أنه ما من أحد بيننا قد شَمَّر عن ساعديه فاقتطع ساعة من يومه ، أو حتى من عامه ، لاستبار قدرات العربية في مجال المصطلح الكيميائي فحسب ، وبالأسلوب ذاته الذي يعالج فيه مشكلات الكيمياء ، مستعيناً بمناهج البحث التي خبر فنونها ومستنداً إلى ما تعلمه من علوم العربية في مراحل التعليم العام .

إذن ، فالمسؤولية الأولى لتطوير المصطلح الكيميائي لا بد أن يتحمل أعباءها الكيميائيون أنفسهم ، كما حمل الأدباء أعباء تطوير لغة الأدب . ودليلنا على ذلك تلك الأعداد المذهلة من المصطلحات والتسميات الكيميائية التي نهض بجميع أعبائها الكيميائيون الأوروبيون وفي طليعتهم البريطانيون ، ممن عملوا في كنف « الأيوباك » أو خارجه .

نحن لا ننكر أن شطراً من مسؤولية تخلف المصطلح العربي يقع على عاتق بعض رجال اللغة من ذوي الحل والعقد . فقد عانى الكيميائيون من عنتهم وغطرستهم . حتى إنهم كادوا يُكَفِّرون من نسب إلى الجمع أو إلى غير الأصل . أو أضاف لفظاً عربياً إلى آخر أجنبي في تركيب مزجي ، وهو كثير جداً في الكيمياء ، أو استعمل لغة رمزية غير مألوفة لدى العامة ، إلى غير ذلك مما أجازه فقهاء العربية القدامى .

والخلاصة ، فقد كانت هذه المقالة عرضاً سريعاً لـ « مشروع معجم المصطلحات الكيميائية الموحد » ، تناولنا فيها ، بالدرس والتمحيص ، نماذج قليلة من مصطلحاته ورموزه ، فخلصنا إلى جملة ملحوظات أساسية ومهمة ، لعل أكثرها خطورة افتقار هذا العمل إلى منهج علمي وتقني واضح ، مما أوقع القائمين عليه في سلسلة متلاحقة من الأغلاط والأوهام .

كما كانت المقالة فرصة سانحة للدفاع عن قيم العربية دفاعاً فنياً بحتاً لا أثر للعاطفة أو الهوى فيه كما قد يظن البعض .

لقد أوحى « المشروع » إلى القارئ بعجز العربية ، وهي منه براء . فمن يطالع مفرداته ورموزه ، على تواضع أعدادها ، يأخذه العجب من بساطتها وضعفها وكثرة الأخطاء فيها . فهو لم يضف شيئاً ذا قيمة نوعية أو كمية إلى ما هو متوفر من معجمات ، إن لم يكن بليغ الضرر فيما لو وجد سبيله إلى القراء الكرام .

فمثل هـذا العمل المرتجـل لا يسيء إلى العربيـة فحسب ، وإنما يسيء أيضاً إلى « اللجنة » التي قامت لإعداده وإلى « الاتحاد » نفسه . وهو ، على صورته الحاضرة لا يصلح للنشر إلا إذا أُعيد النظر فيه جملة وتفصيلاً .

وختاماً ، لا يسعنا إلا أن نشيد بالمجهود الذي بذله « الاتحاد » في إثارة الاهتمام بهذا الموضوع الخطير الشأن ، وبمدى حاجة الكيميائيين العرب إلى معجم كيميائي حقيقي ، يكون عوناً لهم على أداء رسالتهم العلمية ، والله من وراء القصد .

المراجـــــع

١ ـ اتحاد الأطباء العرب ، المعجم الطبي الموحد ، ط ٣ ، ١٩٨٣ .

٢ ـ مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، المعجم الوسيط ، ط المكتبة العلمية ، بلا تاريخ .

٣ ـ المؤلف ، مشكلات المصطلح الكيميائي العربي ، المحاضرات العامة في جلسات المجمع العلمي العراقي ، ١٩٩٢ ، ص ١٥٩ .

٤ ـ المؤلف ، مناهج المصطلح الكيميائي العربي ومقاييسه ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، ع ٣٧ ، ١٩٨٩ ، ص ١٢١ .

٥ ـ خلاصة أعمال لجنة الأصول ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج ٣٠ ، ١٩٧٩ ، ص ٢٤٤ .

٦ ـ مشروع مجمع اللغة العربية الأردني للرموز العلمية العربية ، مجمع اللغة العربية الأردني ، ١٩٨٥ .

٧ ـ اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية ، الرموز العلمية وطريقة أدائها باللغة العربية ، ١٩٨٨ .